دولة ليبيا

حكومة الوحدة الوطنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين

كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

قسم اللغويات- النحو والصرف

اعتراضات الصبان في حاشيته على شرح الأَشموني للألفية

(دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة)

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية (الماجستير) في اللغويات- النحو والصرف

إعداد الباحثة: انتصار عمران عبدالقادر بن عمر.

بإشراف الأستاذ الدكتور: سالم خليفة سالم حسين.

العام الجامعي

(1443- 1444هـ ، 2022-2023م)

الفصل التمهيدي: التعريف بالشارح (الأشموني)، والمحشي (الصبان)، فيه مبحثان:

المبحث الاوّل: ترجمة الأشمونيّ والصبان، فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: حياة الأشمونيّ.

المطلب الثاني: حياة الصبان.

المطلب الثالث: كتاب حاشية الصبان.

المبحث الثاني: منهج الصبان في اعتراضاته، فيه خمسة مطالب:.

المطلب الأوّل: مفهوم الاعتراض.

المطلب الثاني: أسباب الاعتراض.

المطلب الثالث: الأساليب (المصطلحات) في الاعتراض .

المطلب الرابع: الأصول النحوية في الاعتراض.

المطلب الخامس: تقويم الاعتراض.

الفصل الأول: اعتراضات الصبان في باب المرفوعات، فيه مبحثان:

المبحث الأوّل: اعتراضات الصبان في باب المرفوعات غير النواسخ، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: تقديم الخبر المختص والخلاف في كونه مسوغ للابتداء بالنكرة

المطلب الثاني: متعلق الظرف مفرد أمْ جملة؟.

المطلب الثالث: الجواب المغيث في توجيه ابن مالك للحديث الوارد في لغة أكلوني البراغيث.

المطلب الرابع: الخلاف في نيابة (الجارّ أو المجرور) عن الفاعل .

المبحث الثاني: اعتراضات الصبان في باب المرفوعات النواسخ، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: تصرف (دام) الناسخة.

المطلب الثاني: عمل (لا) النافية في المعرفة.

المطلب الثالث: (عسى) وأخواتها بين التمام والنقصان.

المطلب الرابع: الأجوبة الوافية في رافع الخبر بعد (لا) النافية.

الفصل الثاني: اعتراضات الصبان في باب المنصوبات، فيه مبحثان:

المبحث الأوّل: اعتراضات الصبان في باب المنصوبات غير النواسخ، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: الخلاف في تصرف (سحر).

المطلب الثاني: فصل الكلام في إعراب المستثنى الموجب التام.

المطلب الثالث: الجواب الشامل في تقديم التمييز عن العامل.

المطلب الرابع: الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور.

المبحث الثاني: اعتراضات الصبان في باب المنصوبات النواسخ، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: الخلاف في منصوب خبر (كان).

المطلب الثاني: الخلاف في إعراب الكاف في (عساك).

المطلب الثالث: الانتصار لحذف مفعوليّ (ظننت) اختصارا.

المطلب الرابع: ضمير الشأن والخلاف الواقع في كينونته اسمًا لـ (أنْ).

الفصل الثالث: اعتراضات الصبان في باب المجرورات، فيه مبحثان:

المبحث الأول: اعتراضات الصبان في باب المجرور بحرف الجرّ، فيه مطلبان:

المطلب الأوّل: الخلاف في زيادة (من).

المطلب الثاني: الخلاف في إعراب الضمير الواقع بعد (لولا).

المبحث الثاني: اعتراضات الصبان في باب المجرور بالإضافة، فيه مطلبان:

المطلب الأول: الخلاف والجدل في أضرب إضافة (عل).

المطلب الثاني: اختلاف العلماء في حذف المضاف إليه اكتفاء.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١﴾

[العَلَق الآية: 1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١﴾

سورة العَلَق الآية: 1

الإهداء

إلى سرّ وجودي، ونبراس حياتي، ومصدر الحنان، ورمز العطاء

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية

إلى سند ي في الحياة، وشركائي في الأفراح والأتراح
إخوتي وأخواتي

إلى ثمرة حياتي، ومقلة عينيي، وفلذة كبدي
أولادي

إلى كل من علمني حرفاً، وأنار لي درباً، وقدم لي عوناً.
أساتذتي الفضلاء

الشكر والتقدير

قال الله تعالى:﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ١٥٢﴾ [1].

ويقول النبي ﷺ :(منْ لا يشْكر النّاس لا يشْكر الله)[2]. فالشكر لله أوّلًا وآخرًا وبعد:

فالشكر لله سبحانه على ما أولاني من النعم والأفضال، وما خصني به من إكرام، ثم أنني أغتنم هذه الفرصة، لأقّدم خالص الشكر والدعاء لوالديّ الكريمين اللذين شملاني بتمام الرعاية والحنان، سائلًا المولى ﷻ أنّ يمدهما بالصحّة والعافية، ويرحمْهما برحمته التي وسعت السموات والأرض.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العطر، لكلّ من أسدى إلي جميلًا، وصنع لي معروفًا، فأشكر الدكتور: **سالم خليفة حسين**، أولاني بحسن رعايته وسعة صدره وفيض علمه، وقدّم لي كل ما أحتاجه من توجيهٍ ونصحٍ وإرشادٍ، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أخصّ بالشكر كُلا من الأستاذين الفاضلين (د. محمد مصباح المغربي)، و(د. محمد امحمد أبورأس): اللذين تفضلا مشكورين المناقشة هذه الرسالة، وإبداء الملاحظات عليها، فجزاهما الله خير الجزاء.

وسؤالي من الله أنْ أكون قدْ وفقت إلى الصواب والسداد، وأنْ يتقبل هذا العمل منّي بقبولٍ حسنٍ، وأنْ يجعله لوجهه خالصًا، ولمرضاته موجبًا، ولجنته سببًا، وأنْ يرحم كلّ من وقف على سهوي وخطئي، فأصلحه عاذرًا لا عاذلًا، ومنيلًا لا نائلًا، إذ ليْس المبرأ عن الخطأ إلّا من عصم، هذا والحمد لله حمدًا، يليق بكمال علمه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

---

[1] سورة البقرة، من الآية: 152.

[2] أخرجه الترمذي في سننه كتاب البر والصلة باب: ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ، 339/4، رقم 1954، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

المقدمـةُ

الحمد لله الذي لا تُعترضُ أحكامُه، ولا تُبدّلُ كلماتُه، ولا تطعن في مقدراتِه، والصلاة والسلام على خير البرية والأنام، الذي جاءِ بالبيّنة والبرهان، وعلى آل بيتِه الطيبين الكرام.

أما بعد: فقد حظيت اللغة العربية باهتمام كبير من العلماء والدارسين؛ لأنّها لغة القرآن الكريم، الذي نزل على أشرف الكائنات، بأفصح اللغات، وعلم النحو يُعدُّ أحد علوم الآلة الموصلة إلى فهم القرآن الكريم؛ لذا عزمتُ على أن يكون موضوع رسالتِي لنيل درجةِ (الماجستير) في علم النحو في الاعتراضاتِ النحويةِ، وأخترت لها كتاب حاشية الصبان على شرح الأشمونيِّ، ميدانًا للدراسةِ، تحت عنوان: (اعتراضات الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للألفية)، دراسة وصفية تحليلية، لنماذج مختارة.

أهمية الموضوعِ:

تكمن أهمية الموضوع في الآتِي:

1. كونه يكشف عن مسائل اعتراض الصبان على النحاة، من خلال دراستها وعرضها ومناقشتها بطريقة علمية.
2. دراسة الاعتراض تثرِي البحثَ العلميَّ، وتنمي قدرات الباحث، من حيث وقوفه على أوجه الخلاف وتحقيقه، ومعرفة أسباب الخلاف، والأصول النحوية التي انطلق منها كلا الطرفين، وبذلك ينمو فكر الباحثِ، ويتسع أفقه.
3. إبراز جهود العلماء السابقة في هذا الجانب من خلال بحثٍ علميٍّ، ودراسة جديدة.

أسباب اختيارِ الموضوعِ:

جاء اختيارِي لهذا الموضوع لعدة أسباب، وكان من أهمها:

1. رغبتي منّي في دراسة الاعتراض النحويّ، بناءً على مباركة وتوصية من الدكتور (محمد بشيش)، والأستاذةِ (تهاني الشكري) بجدارة دراسة هذا الموضوع، وصلاحيته للبحث والمناقشة.
2. الرغبة في الاتجاه إلى الجانب التطبيقيّ في الدراسات اللغوية؛ لكونها تؤسسُ الدارسينَ تأسيسًا علميًّا قويًّا.
3. ما لاحظتُه من كثرةِ الاعتراضاتِ التي ذكرها الصبان على الأشمونيّ، وغيره في حاشيته على شرحِ ألفية ابن مالكٍ.
4. التعرف على مدَى قوّة اعتراض الصبان، أو وهنه مقارنةً بما يراه غيرُه من النحاةِ.

إشكالات الموضوعِ:

تكمن في الإجابة عن الأسئلةِ الآتيةِ:

س/ ما أهمُّ المسائل التي اعترض فيها الصبان على الأشمونيّ، وغيره في شرحِ ألفية ابن مالكٍ؟

س/ هل كان الصبان محقّا في اعتراضاتِه؟

س/ هلْ كان الصبان مستقلًّا في اعتراضِه أم كانَ تابعًا لغيرِه من النحاةِ؟

س/ ما الأدلّة الأصولية التي بنىَ عليها الصبانُ اعتراضاتِه؟

س/ ما هي الاساليبُ والمصطلحاتُ التي استعملَها الصبانُ في اعتراضاتِه؟

س/ ما الأسباب التي دفعت الصبان إلى الاعتراضِ.

س/ هلْ كان الصبان دقيقًا في نقله للمذاهب وأقوال العلماء، وهل كان حريصًا على توثيقِ مادةَ حاشيتِه؟

س/ هل كانَ الصبان متحيّزًا لمذهب معين، أو لعالم معيّن، أو متحاملًا على عالم معينٍ؟

أهداف البحث:

بالنظرِ إلى أسئلةِ البحثِ، فإنّ أهدافَه، تتمثلُ في الآتِي:

1. دراسة المسائل التي اعترض فيها الصبان على النحاة.
2. معرفة ما إذا كان الصبان مستقلًا في اعتراضاتِه، أم كان تابعًا لغيره من النحاةِ.
3. معرفة الأدلّة الأصولية التي بنى عليها الصبان اعتراضاته.
4. بيان المصطلحات والأساليب التي استخدمها الصبان في اعتراضاتِه.
5. بيانُ الأسبابِ التي دفعت الصبان إلى الاعتراضِ.
6. تتبع اعتراض الصبان، من حيث دقة النقل، وصحّة الآراء وتوثيقها، وعدم التحيّز.
7. إضافة عملٍ علميٍّ جديد إلى الدراسات اللغوية، وإثراء المكتبة العربية به.

الدراسات السابقة:

1. أراء الدماميني النحوية في حاشية الصبانِ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (جمعًا وتوثيقًا ودراسةً)، لمحمد حسن عثمان، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، مصر القاهرة، سنة 2006.
2. بينَ الصبانِ وأستاذِه الحفني من خلالِ حاشيتِيهما على شرحِ الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد محمد سعيد، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، سنة 1997.
3. ردود الصبان على النحاة في حاشيتِه على شرحِ الأشموني، لأحمد صفاء عبد العزيز، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، سنة 2006 م.
4. الشواهد النحوية وقواعد الاحتجاج بها عند الإمام الصبان، دراسة تطبيقية من خلال حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأحمد عبد الرحمن أحمد عوض، رسالة دكتوراه، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا بالسودان، سنة 2003م.

5. الصبانُ في حاشيتِه على شرحِ الأشموني (دراسة لآرائه ومصادره العلمية في الجزئيين الأول والثاني)، لفؤاد أحمد السيد الخطاب، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، سنة 1992 .

منهجُ البحثِ ومنهجيته:

اقتضت طبيعة الموضوع أن أتبع المنهج الوصفيّ التحليليّ، أمّا المنهجيةُ المتبعةُ في الدراسة، فتسير وفقَ العناصرِ والخطواتِ الآتيةِ:

1. جمع مسائل الاعتراض الواردة في حاشية الصبان وقمْت بترتيبها.
2. الاقتصار على نماذج للدراسة من الأسماء المرفوعة، والمنصوبة، والمجرورة.
3. وضع عنوانا مناسبا لكل مسألة، وذكرت نصّ الأشمونيّ، ومن ثم نصَّ الصبان، ثم توطئةً للمسألة، ثم تحليلها تحليلًا يعتمدُ على أصولِ النحو في أحكامها، وآراءِ العلماءِ فيها.
4. ترجيح ما رأيتُه جديرًا بالترجيحِ، وفق ما يثبت بالأدلّة الأصولية والشواهد.
5. توثيق الآيات القرآنية من القرآن الكريم، بروايةِ حفص عن عاصم، فذكرت: اسم السورة، ورقم الآية في الهامش.
6. توثيق الأبيات الشعرية من دواوين أصحابها إن توفرت، ومن كتب النحو، كما أشرت إلى رواياتها المختلفة، إن دعت الحاجة إلى ذلك، وإذا تكرر البيت أكتفيْت بتخرّيجه الأوّل.

أهمّ الصعوبات:

وقد واجهتني عدةُ صعوبات في دراستي من أهمّها، عدمُ توفرِ المصادرِ المهمةِ المتعلقةِ بشرحِ الأشموني وحاشيةِ الصبانِ، كحاشيةِ ابنِ قاسم على شرح الأشموني (ت 994هـ)، وحاشية الحفني (ت: 1178هـ) على شرح الأشمونيِّ، وتقريرات الحامديِّ (ت: 1226 هـ) على حاشيةِ الصبانِ وتقريرات الكسابِ (ت: 1280 هـ)..

خطةُ البحثِ:

تقوم خطة البحث على الآتي:

المقدمةُ: ذكرتُ فيها إشكالاتِ الموضوعِ، وأسبابَ الدراسةِ، وأهميتَها، وأهدافَها، والمنهجيةَ المتبعةَ في الدراسةِ، والصعوباتِ، وخطّةَ البحثِ، وأهمَّ مصادر الدراسة

الفصلُ التمهيدي: الشارح (الأشموني) والمحشي (الصبان)، فيه مبحثانِ:

المبحثُ الاوّلُ: التعريف بالأشمونيِّ والصبانِ، فيه ثلاثةُ مطالبَ:

المطلب الأوّلُ: حياة الأشمونيِّ.

المطلب الثاني: حياة الصبان.

المطلب الثالثُ: كتاب حاشية الصبانِ.

المبحثُ الثاني: منهجُ الصبانِ في الاعتراض، فيه خمسةُ مطالبَ:

المطلب الأوّل: مفهوم الاعتراض.

المطلب الثاني: أسباب الاعتراضِ.

المطلب الثالث: الأساليب (المصطلحات) في الاعتراض.

المطلب الرابع: الأصول النحويةُ في الاعتراض.

المطلب الخامس: تقويم الاعتراض.

الفصلُ الأول: اعتراضات الصبان في باب المرفوعاتِ، فيه مبحثان:

المبحثُ الأوّلُ: اعتراضات الصبان في باب المرفوعاتِ غيرِ النواسخِ، فيه أربعةُ مطالبَ:

المطلب الأوّل: تقديم الخبر المختص والخلاف في كونه مسوغ للابتداء.

المطلب الثاني: متعلق الظرفِ مفرد أمْ جملة؟.

المطلب الثالث: الجواب المغيث في توجيه ابنِ مالك للحديث الوارد في لغة أكلونِي البراغيث.

المطلب الرابع: الخلاف في نيابةِ (الجارِّ أو المجرورِ) عن الفاعلِ.

المبحثُ الثاني: اعتراضات الصبان في باب المرفوعاتِ النواسخ، فيه

أربعةُ مطالبَ:

المطلب الأوّل: تصرف (دامَ) الناسخةِ.

المطلب الثاني: عمل (لا) النافيةِ في المعرفةِ.

المطلب الثالث: (عسى) وأخواتها بين التمامِ والنقصانِ.

المطلب الرابع: الأجوبةُ الوافيةُ في رافعِ الخَبرِ بعدَ (لا) النافية.

الفصلُ الثاني: اعتراضات الصبان في باب المَنصوباتِ، فيه مبحثانِ:

المبحثُ الأوّل: اعتراضات الصبان في باب المنصوباتِ غيرِ النواسخِ، فيه أربعةُ مطالبَ:

المطلب الأوّل: الخلاف في تصرف (سحَرَ).

المطلب الثاني: فصل الكلام في إعرابِ المستثنى الموجبِ التامِ.

المطلب الثالث: الجواب الشامل في تقديمِ التمييزِ على العاملِ.

المطلب الرابع: الخلاف المشهور في تقديمِ الحال على صاحبها المجرورِ.

المبحثُ الثَاني: اعتراضات الصبان في باب المنصوبات النواسخِ، فيه أربعةُ مطالبَ:

المطلب الأوّل: الخلاف في منصوب خبرِ (كانَ).

المطلب الثاني: الخلاف في إعراب الكاف في (عسَاكَ).

المطلب الثالث: الانتصار لحذف مفعوليّ (ظننت) اختصارا .

المطلب الرابع: ضمير الشأن والخلاف الواقع في كينونتِه اسمًا لـ (أنْ).

الفصلُ الثالث: اعتراضات الصبان في باب المجروراتِ، فيه مبحثانِ:

المبحثُ الأول: اعتراضات الصبان في باب المجرورِ بحرفِ الجرَّ، فيه مطلبانِ:

المطلب الأوّل: الخلاف في زيادةِ (من).

المطلب الثاني: الخلاف في إعرابِ الضميرِ الواقعِ بعدَ (لولا).

المبحثُ الثاني: اعتراضات الصبان في باب المجرورِ بالإضافةِ، فيه مطلبانِ:

المطلب الأول: الخلاف والجدل في أضربِ إضافةِ (علُ).

المطلب الثاني: اختلاف العلماء في حذفِ المضافِ إليه اكتفاء.

الخاتمةُ: وتتضمَّنُ أهمَّ نتائجَ البحثِ التي يتمُّ التوصل إليها.

أهم مصادر الدراسة:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف، المحقق: رجب عثمان، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1998م.
2. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المحقق: حمدي عبد الفتاح، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الخامسة، 2013م.
3. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دون ناشر، الطبعة: الأولى، 1997م.
4. شرح الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998مـ.
5. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح، لخالد بن عبد الله الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ– 2000م.
6. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، المحقق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس – ليبيا، الطبعة: دون طبعة، 1975 م.
7. شرح الكافية الشافية، لابن مالكٍ، المحقق: عبد المنعم أحمد هويدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، دون تاريخ.
8. شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، المحقق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، 1990م.

الفهارسُ: وتشملُ على:

- فهرسِ الآياتِ القرآنيةِ الكريمةِ.
- فهرسِ الشواهدِ الشعريةِ.
- فهرسِ المصادرِ والمراجعِ.
- فهرسِ الموضوعاتِ.

فهذا ما أروم القيام به في هذه الرسالةِ، وتلك هي أبرُ المعالم التي سلكتها، وإني لأرجو أن أكون قد وصلت للغاية المبتغاة، فإن حققت ذلك؛ فهو بتوفيق الله وإعانته، وهو ما كنت أبتغيه، وإن كانتِ الأخرى؛ فهو جُهْد المُقِلِّ، وحسبِي أنّي قد بذلت جُهدِي، وأفرغتُ وُسعي، وأستغفرُ اللهَ مما قد أخطأَ فيه قلمي، أو قَصُر عنه علمي. وفي الختامِ، أسألُ اللهَ ﷻ بأسمائِه الحسنَى، وصفاتِه العلي، الذي أكرمني بخدمة هذه الحاشيةِ، أن يتقبل مني عملِي، ويغفر لي خطئِي وزللي وتقصيري، ويختم بالصالحات أعمالي، ثم أكرر وافِر الشكرِ، وعاطِر الثناء لفضيلةِ أستاذِي الدكتور **(سالم خليفة حسين)**؛ لتفضُّلِه بقبول الإشراف على هذه الرسالةِ، ولما قدّمه لي من نصحٍ وتوجيه، وعونٍ ومتابعةٍ؛ فجزاه اللهُ عني خيرَ الجزاءِ، وصلّى اللهُ وسلّم وباركَ على سيدنا ونبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبِه أجمعينَ.

الباحثة

المطلب الأول: حياة الأشمونيّ:

أولا: اسمه ونسبه:

هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد الأشمونيّ نسبة إلى أشمون بضم الهمزة وفتحها، القاهريّ الشافعيّ، كنيته: أبو الحسن، لقبه: نور الدين[1].

ثانيا: مولده ونشأته ووفاته:

ولد الأشمونيّ في قناطر السباع في مصر، في شهر شعبان سنة (838هـ)، نشأ في بداية حياته في مسقط رأسه، فقد كان متقشفا في مأكله وملبسه وفرشه، انتقل إلى القاهرة، فاستقرّ فيها، فحفظ القران الكريم، وألفية ابن مالك، والمنهاج وجمع الجوامع، وأخذ القراءات عن ابن الجزري ، ونظم المنهاج في الفقه وشرحه، ونظم جمع الجوامع في الأصول، وشرحه، وشرح ألفية ابن مالك، وولّى التدريس، فاجتمع حوله عدد من الطلبة، يعدّ الأشمونيّ من رجال المدرسة المصرية الشامية، حجّ في سنة خمس وثمانين، توفي في يوم السبت السابع عشر وثمانمائة من ذي الحجة سنة (918 هـ)[2].

ثالثا: شيوخه:

تتلمذ الأشموني على عديد من المشايخ من أشهرهم:

1. أبو بكر بن محمد بن شادي، العلامة تقيّ الدين الحصنيّ الشافعيّ، وتوفي سنة (880 هـ)[3].
2. محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن قريش، الفقيه الشمس بن الشهاب المخزوميّ الباميّ، الشافعيّ، وتوفي سنة (885هـ)[4].

---

(1) ينظر: ديوان الإسلام: 129/1، والبدر الطالع: 469/1، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:1/ 229، الأعلام: 10/5، وهدية العارفين: 739/1، ومعجم المؤلفين: 38/7.

(2) ينظر: الضوء اللامع: 5/6 ، والكواكب السائرة: 285/1، وشذرات الذهب: 229/10، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 1/ 227.

(3) ينظر: نظم العقيان: 97.

(4) ينظر: الضوء اللامع: 48/7.

3. عليّ بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن عمر بن عليّ بن خضر، النور بن التاج، بن الجمال، أبي المحاسن، الكورانيّ، عجميّ الأصل، ثمّ القرافيّ، القاهريّ، الشافعيّ، يعرف بحفيد الشيخ يوسف العجمي، توفي سنة (890هـ)[1].

رابعا: تلاميذه:

أخذ عنه عديد من الطلاب، منهم :

1. عبد الوهاب بن أحمد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن زوقا بن موسى بن أحمد السلطان بمدينة تونس، توفي في حدود (970 هـ) [2].
2. محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بدر بن عثمان بن جابر، وتوفي سنة (984 هـ)[3]
3. عليّ بن داود بن سليمان بن خلد بن عوض بن عبد الله بن محمد بن نور الدين الجوهريّ، توفي سنة (887)[4].
4. أحمد بن أبي بكر بن محمد الأنصاريّ الشافعيّ الشاذليّ المقري القاهريّ، ويعرف بأبيه، ولد سنة (860 هـ)[5].

خامسا: مؤلفاته:

صنّف الأشموني عديد الكتب، والآثار العلمية، من أشهرها :

1. الحاشية على الأنوار (في الفقه).
2. الردّ على البرهان الباقعي.
3. المنهج السالك إلى ألفية ابن مالك (في النحو).
4. نظم جمع الجوامع (في الأصول).

---

(1) ينظر: الضوء اللامع: 27/6.

(2) ينظر: الكواكب السائرة: 157/3.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 3/3.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 219/5.

(5) ينظر: المصدر السابق، 262/1.

5. نظم منهاج الدين للحليمي (في شعب الإيمان) .

6. الينبوع في شرح المجموع (في فروع الفقه). [1]

(1) ينظر: كشف الظنون: 2052/2 ، وديوان الإسلام: 130/1، وهدية العارفين: 739/1.

المطلب الثاني: حياة الصبان

أولا: اسمه ونسبه:

هو محمد بن عليّ الصبان، أبو العرفان، الشافعيّ الأشعريّ المصريّ[1].

ثانيا: مولده ونشأته ووفاته:

ولد في مصر في مدينة القاهرة، لم تذكر مصادر ترجمته سنة ولادته، نشأ فقيرا، حفظ القرآن الكريم، والمتون العلمية، واجتهد في طلب العلم، وقرأ الكتب المعتبرة على أشياخه، اشتهر بالتحقيق والتدقيق والمناظرة والجدل، فذاع ذكره وفضله بين العلماء في مصر والشام، فالتفّ خلائق كثيرون حوله، وولّى وظيفة التوقيت في محلّة الصلاحية بضريح الإمام الشافعيّ، ثمّ في مسجد قرب جامع الأزهري، توفي إثر إصابته بداء السلّ، في سنة (1206 هـ)[2].

ثالثا: شيوخه:

أخذ الصبان العلم من علماء أجلاء منهم:

1. شمس الدين محمد بن أحمد بن حجازيّ أبو الفضل الأزهريّ الشافعيّ الشهير بالعشماويّ، الشيخ الإمام، الفقيه، المحدّث، الفهّامة ، توفي سنة (1167 هـ)[3].
2. القطب المعمر أبو محمّد عبد الوهاب بن سليمان بن حجازي بن عبد القادر المرزوقيّ العفيفيّ البرهانيّ، توفي في سنة (1172 هـ)[4].
3. خليل بن محمد المغربيّ، خازن الكتب في المؤيدية المالكي، توفي في سنة (1173هـ)[5].

---

(1) ينظر: تاريخ عجائب الآثار: 137/2، فهرس الفهارس: 705/2، والأعلام: 297/6، ومعجم المؤلفين: 17/11.

(2) ينظر: تاريخ عجائب الآثار: 137/2، ونشأة النحو: 238.

(3) ينظر: سلك الدرر: 32/4.

(4) ينظر: شجرة النّور الزكية: 488/1.

(5) ينظر: المصدر السابق، 102/2.

4. أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن عبد الله بن محمد الكبير بن أبي عبد الله الدرعيّ، الإمام الفقيه، المسند، نادرة المغرب، أعلم علماء البيت الناصريّ بالفقه والحديث، وأوسعهم رواية توفي سنة (1239 هـ)[1].

رابعا: تلاميذه:

1. إبراهيم بن مصطفى أبو الصلاح الرحيبانيّ، ثمّ الحرانيّ، ثمّ الدمشقيّ الشافعيّ، الخطيب، والمدّرس، والإمام بجامع الدقاق بميدان الحصى، ولد سنة(1140 هـ)، وتوفي سنة (1234هـ)[2].
2. مصطفى بن محمد بن عبد الخالق، البنانيّ، أديب مصريّ، توفي بعد سنة (1237هـ)[3].
3. إبراهيم أبو عبد اللطيف ابن أخت الشيخ أبي بكر الخلوتيّ الدرغرانيّ، ثم الدمشقيّ الخلوتيّ، الحلبيّ، الشافعي، الإمام الفقيه، النبيه، النحويّ اللغويّ الصرفيّ، ، توفي سنة (1238هـ)[4].
4. حسن العطار بن محمد الأزهري المصريّ الشافعيّ، شيخ الإسلام، الإمام الهمام، ولد بالقاهرة في نيّف، وتوفي سنة (1250 هـ)[5].
5. عبد العزيز بن محمد صالح بن سليمان مرداد المكيّ، الحنفيّ، شيخ الخطباء، كان عالما بعلم الحرف ماهرا فيه، توفي في شوال سنة (1275هـ)[6].

خامسا: مؤلفاته:

كان الصبان محبّا للعلم دائبا في اكتسابه، فقد قرأ عديد الكتب المعتمد عليها، وتلقّى

---

(1) ينظر: فيض الملك المتعالي: 385/3، فهرس الفهارس: 843/2.

(2) ينظر: حلية البشر: 35.

(3) ينظر: الأعلام: 242/7، ومعجم المؤلفين: 279/12.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 36.

(5) ينظر: فيض الملك المتعالى، 243/1.

(6) ينظر: المصدر نفسه، 133/2.

كثير العلوم الإنسانية، وصنّف عديد المصنفات في علوم شتى ومن بين مصنفاته[1]:

1- حاشية على آداب البحث.

2- حاشية على السعد (في المعاني والبيان).

3- حاشية على شرح العصام على السمرقندية.

4- حاشية على شرح الملّوي على السلم (في المنطق).

5- حاشيته على شرح الأشمونيّ (في النحو).

6- رسالة عظيمة في آل البيت.

7- رسالة في الهيئة.

8- رسالة في علم البيان.

9- رسالتان على البسملة الصغرى والكبرى.

10- منظومة في ضبط روّاة البخاري ومسلم (في الحديث) .

11- منظومة في علم العروض وشرحها.

12- منظومة في مصطلح الحديث.

13- نظم أسماء أهل بدر.

(1) ينظر: تاريخ عجائب الآثار: 139/2، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع: 260/1، وفيض الملك المتعالي: 460/3، وفهرس الفهارس: 705/2، والأعلام: 297/6، وهدية العارفين: 349/2.

المطلب الثالث: كتاب حاشية الصبان

أولا: صحّة نسبة الكتاب إليه:

حاشية الصبان كتاب وضع فيه حواش مفيدة، وتقريرات دقيقة، قال عنها الصبان في مقدمة حاشيته :" هذه حواش شريفة، وتقريرات جليلة منيفة، وتحقيقات فائقة، وتدقيقات رائقة، خدمت بها شرح العلّامة نور الدين أبي الحسن عليّ بن محمد الأشمونيّ"[1].

ونسبه إليها الجبرتيّ، فقال:" ومن تأليفه حاشيته على الأشمونيّ، التي سارت بها الركبان، وشهد بدقتها أهل الفضائل والعرفان"[2].

فقد نالت حاشية الصبان مكانة رفيعة من بين كتب النحو؛ إذ تعدّ مصدرا من أهمّ المصادر التي يعتمد عليها في دراسة النحو، قال الطنطاوي: " وصنّف مؤلفات في مختلف العلوم، ومن أشهرها في النحو "حاشيته" على الأشمونيّ التي سارت بها الركبان، فاحتفى بها العلماء، وعلّقوا عليها تقارير، كالإنبابيّ والحامديّ والرفاعيّ"[3].

ثانيا: منهج الصبان في حاشيته:

ذكر الصبان في مقدمة الحاشية المنهج الذي سيتبعه فيه، وإنّه يسير وفق ثلاث خطوات:

1- تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونيّ.
2- تنبيهه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام.
3- تعليقه مما فتح به الله عليه فاهتدى إليه.

وبيّن فيها الاصطلاحات الخاصة في الإشارة إلى أسماء السابقين، ومنهم الحفنيّ، الذي التزم في التعبير عن اسمه، بلفظ (البعض).[4]

---

(1) مقدمة حاشية الصبان: 3/1.

(2) ينظر: تاريخ عجائب الآثار:1/ 139، وحلية البشر: 1386.

(3) ينظر: نشأة النحو: 238.

(4) ينظر: المصدر السابق، 238

قوّم الطنطاويّ المنهجية التي سار عليها الصبان في حاشيته، فقال:"

أمّا العنصر الأوّل: فالصبان فيه موات موفّق.

وأمّا العنصر الثاني:" فإنّه فيه عادل رائده تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحفنيّ، فإنّه تحامل على الحفنيّ في شدّة وعنف، لا سجاجة معهما، وأسرف في التشهير به، متجاوزا العرف التقليديّ في ردّ العلماء بعضهم على بعض حتى في الهنات الهيّنات، ولهذا كثر ما تندّر به وبكتابه، ولو أردنا إحصاء لما وافق فيه الصبان الحفنيّ، ولما خالف فيه لتبيّن لنا موافقته له في النزر اليسير، مما لم يستطع الصبان فيه مجابهة الصحيح المسلّم به.

وأمّا العنصر الثالث: فالصبان فيه بحقّ السابق المجلّي في الكثير، إذ لم يسلم في القليل من التثريب واللوم في أمور تتصل بالناحية العلمية، وبالاستطراد إلى غير النحو، وبالخطأ في شرح الشواهد"[1].

ثالثا: المؤلفات على حاشية الصبان:

اهتمّ العلماء بحاشية الصبان اهتماما كبيرا، فانكبّ عليها الدارسون والباحثون وكتبوا عليها عديد التقريرات، منها[2]:

1-تقرير الكسّاب على حاشية الصبان.

2-تقرير الحامديّ على حاشية الصبان[3].

3-تقرير الإنبابيّ على حاشية الصبان[4].

(1) نشأة النحو: 238- 240.

(2) ينظر: فيض المتعالي: 416/3 ، والأعلام: 328/1، ومعجم المؤلفين: 19/13.

(3) ينظر: معجم المؤلفين: 298/2.

(4) ينظر: فيض المتعالي: 134/3.

المطلب الأوّل: مفهوم الاعتراضات النحوية

تعريف الاعتراض في اللغة:

الاعتراض: جمعه اعتراضات، من فعل (اعترض) الخماسي على وزن افتعل في باب ضرب، ومن معانيه: المنع، والحيلولة، والإنكار، وعدم الاستقامة، ويقال: اعترض الشيء: صار عارضًا كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال أيضًا: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه[1].

وفي أساس البلاغة : اعترض فلان: إذا وقع فيه وانتقص منه، واعترض الفرس في رسنه، لمْ يستقمْ[2].

تعريف الاعتراضات في الاصطلاح:

عرّف الجرجانيّ المعارضة اصطلاحًا فقال: "هي المقابلة على سبيل الممانعة"[3].

وتعرّف أيضًا بأنّها: "إقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم، أو إظهار ما في مقدمات دليل الخصم من خلل، يمنع من قبول دعواه"[4].

وعرّفها آخر: بأنّها حجّة أو دليل يراد به بيان استحالة، أو خطأ، أو قصور مذهب، أو رأي ما"[5].

وعرّف أحد الباحثين الاعتراضات النحوية بأنّها " ردّ الحكم النحويّ، أو وصفه بعدم الاستقامة؛ لحجة نحوية"[6].

---

(1) ينظر: مادة (عرض) في العين 1/ 273، وتهديب اللغة، 293/1، واللسان، 7/ 169.

(2) ينظر: أساس البلاغة: مادة (عرض)644/1.

(3) التعريفات: 219.

(4) المعجم الفلسفي: 502/2.

(5) اعتراضات الأزهري النحوية: 25.

(6) مجلة الأسمرية، اعتراضات الزجاج النحوية: 15.

أضرب الاعتراضات:

ظهرت الاعتراضات بعد نضوج علم النحو، وتقعيد قواعده، فقد ألّف سيبويه كتابه المشهور بـ (الكتاب)، والذي سمّاه النحّاة قرآن النحو؛ لأنّه جمع فيه جلّ قواعد النحو، فأصبح قبلةً للدراسين والباحثين، وقد أخذت الاعتراضات أشكالًا وأضربًا متعددةً، منها:

أولًا: المناظرات والمحاورات: ومن أشهر المناظرات النحويّة

1. مناظرة سيبويه والكسائي، المسألة الزنبورية[1].
2. مناظرة بين المازني والفراء، حذف لام الأمر[2].

ثانيًا: مسائل وأجوبة ومن بينها:

1. أجوبة الحسن بن الصافي على مسائل ابن الشجريّ.
2. المسائل العشر المتبعات إلى الحشر[3].

ثالثًا: ردود النحويين بعضهم على بعض، ومن بينها:

1. ردّ المبرد على سيبويه، مسائل الغلط[4].
2. ردّ ابن ولّاد على المبرد انتصارًا لسيبويه[5].

رابعًا: المسائل الخلافية، وألفت فيها كتب من أشهرها:

1. الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، (ت: 577 هـ).
2. المسائل الخلافية في النحو، للعكبري، (ت: 616 هـ).

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 576/2.

(2) ينظر: الخصائص: 496/2.

(3) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: 773/2.

(4) ينظر: المصدر السابق، 207/1.

(5) ينظر: المدارس النحوية: 124.

المطلب الثاني: أسباب الاعتراض

تعددتْ أسباب اعتراضات الصبان على الأشمونيّ، ولعلّ أهمّ أسباب اعتراضاته الآتي:

أولًا: اختلافهما في تخريج الشاهد.

إنّ منْ أسباب اعتراض الصبان على الأشمونيّ، اختلافهما في تخريج الشاهد، ومثال ذلك مسألة (الانتصار لحذف مفعوليّ (ظننت) اختصارا)[1]حيث قال: " ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظر"[2].

والأمر كذلك في مسألة (الخلاف والجدل في أضرب إضافة (عل))[3]، حيث قال الصبان:" وإنها لا تستعمل مضافةً: أي (لفظًا)، بل إنّما تستعمل مبنيةً على الضّم؛ لنيّة معنى المضاف إليه أو منونة؛ لقطعها عن الإضافة رأسًا، وقدْ مرّ الاستشهاد في الشّرح على هذين الوجهين، فحصْر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم، مناف لما أسلفه الشارح، وقرّره هو أيضًا سابقًا، وانظر، هل تستعمل غير منونة لنيّة لفظ المضاف إليه الظاهر؟، نعم ويحتمله، قول الشاعر:

كجُلْمودِ صخْرٍ حطّه السّيْلُ منْ علُ

ما أسلفْناه."[4]

ثانيًا: الخلط بين المذاهب.

من أسباب اعتراض الصبان، خلط الأشمونيّ بين المذاهب، ومثال ذلك مسألة (متعلّق الظرف مفرد أم جملة)[5]، حيث اعترض عليه الصبان بقوله: "وانتقل الضمير إلخ" في كلامه تلفيق من مذهبين، فإن القائلين بالانتقال، هم القائلون بأنّ الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وهمْ جمهور البصريين، وأمّا القائلون بأنّه المتعلّق،

---

(1) ينظر: الرسالة: ص 121.

(2) حاشية الصبان: 49/2.

(3) ينظر: الرسالة: ص151.

(4) حاشية الصبان: 409/2.

(5) ينظر: الرسالة: ص47.

فالضمير عندهم باق في المتعلّق، لم ينتقلْ كما يفيده كلام الهمع"[1].

ثالثًا: إجراء المتن على غير مذهب المصنف.

إجراء المتن على غير مذهب المصنف، كان من أحد أسباب اعتراضات الصبان، ومثاله مسألة: (الخلاف في نيابة الجارّ والمجرور عن الفاعل)[2]، قال الصبان: "أو مجرور حرف جرّ" أجرى المتن على مذهب البصريين، من أنّ نائب الفاعل المجرور فقط، مع أنّ مذهب المصنف، على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل، أنّه مجموع الجار والمجرور، ونقل ترجيحه عن ابن هشام، فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه..."[3].

وكذلك الأمر في مسألة (ضمير الشأن والخلاف الواقع في كينونته اسمًا لـ (أنْ)[4]، حيث اعترض الصبان على أسلوب الأشمونيّ في التعبير، فقال الصبان: "قوله: الذي هو ضمير الشأن، أي فقط عند ابن الحاجب، وهو أو غيره عند المصنف والجمهور، فكان المناسب حذْف القيد؛ ليجري في حلّ كلام المصنف على مذهبه".[5]" مذهبه".[5]"

رابعًا: الخلط بين كلام العلماء.

منْ أسباب اعتراض الصبان، خلط للكلام، ومثال ذلك مسألة: (الجواب المغيث في توجيه ابن مالك للحديث الوارد في لغة أكلوني البراغيث)[6] حيث قال: "ثم قال لكنني أقول..." تبع فيه المراديّ ، قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيليّ ، وأمّا الناظم فاستدلّ به على تلك اللغة، فالشارح خلط الكلامين."[7]

---

(1) حاشية الصبان: 293/1.

(2) ينظر: الرسالة: ص59

(3) حاشية الصبان: 92/2.

(4) ينظر: الرسالة: ص126.

(5) حاشية الصبان: 428/1.

(6) ينظر: الرسالة: ص52.

(7) حاشية الصبان: 68/2.

خامسًا: مخالفته لأصول النحو.

مخالفة الأصول النحوية، من أهم الأسباب التي اعتراض الصبان بها على الأشموني، كالتنظير بالشاذ، مثال ذلك اعتراض الصبان على ابن مالك في مسألة: (عمل (لا) النافية في المعرفة)[1]، حيث قال: "حكمك مسمطًا"[2]، تقدم أنّ هذا شاذ، فلا يناسب التنظير به"[3].

وكذلك مخالفته للسماع، ومثال ذلك مسألة: (الخلاف في تصرف (سحر))[4]، حيث قال:" فالمنصرف نحو: (سحر) إلخ" فيه أنّ (سحرًا)، و(ليلًا)، و(نهارًا)، ونحوها متصرفة، ومن خروج (سحر) عن الظرفية وشبهها، ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤﴾ [5]، فكيف جعلها من غير المتصرف؟"[6].

ورد الأشمونيّ للسماع وتأويله للشواهد كان سببًا في الاعتراض عليه، ومثال ذلك مسألة: (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور)[7]، حيث قال:" وقوله: "وحمل الآية إلخ" لا يخفى ما فيه من التعسف، كما قاله الرضيّ، فلا يرد على المصنف؛ لأنّ الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلّة الظنّية، قاله سم؛ ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج، ثمّ نقل ردّه عن المصنف"[8].

سادسًا: حمل كلام المصنف على غير مذهبه.

من أسباب الاعتراض لدى الصبان حمل الأشمونيّ كلام المصنف على غير مذهبه، ومثال ذلك مسألة: (عسى وأخواتها بين التمام والنقصان)[9]، حيث قال

---

(1) ينظر: الرسالة: ص 67.

([2]) ينظر للمثل في: مجمع الأمثال: 212/1، وأوضح المسالك:222/1، وشرح التصريح: 230/1.

وجه الاستشهاد به: مجيء (حكمك) مبتدأ، والخبر محذوفًا وجوبًا، أي: (لك مسمطًا)، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية، ولكنه نصب على الحالية.

(3) حاشية الصبان: 373/1.

(4) ينظر: الرسالة: ص 85.

(5) سورة القمر، الآية: 34.

(6) حاشية الصبان: 2 /195.

(7) ينظر: الرسالة: ص 101.

(8) حاشية الصبان: 264/2.

(9) ينظر: الرسالة: ص 71.

الصبان: " والشارح – رحمه الله تعالى– حمل كلامه على غير مذهبه، والمناسب خلافه، ويلزم على مذهب الناظم، أنّ (أنْ يفعل) في محلّ رفع ونصب، ولا مانع منه؛ لوجود محلّين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو: (أعجبني كونك مسافرًا)"[1].

ثامنًا: القدح في نقل الإجماع ونسبة المذاهب.

من أسباب الاعتراض عند الصبان، القدح في نقله للإجماع، ومثال ذلك مسألة (فصل الكلام في إعراب المستثنى الموجب التّام)[2] حيث قال: "قوله: متحتم (اتفاقًا) فيه نظر، فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيّان، وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذًا، ﴿ فشربواْ منْه إلّا قليلًا مّنْهمْ ﴾ [3] برفع (قليل)، وسيأتي أنّه في تأويل (لم يكونوا مني) بدليل قوله تعالى: ﴿ فمن شرب منْه فليْس منّى ﴾ [4] [5]".

وكذلك الأمر في مسألة: (الخلاف في زيادة (من))[6]، حيث نسب عدم اشتراط النفي، وشبهه في زيادة (من) إلى الكوفيين، والصواب أنّه منسوب إلى بعض الكوفيين، قال الصبان:" قوله: "وذهب الكوفيون" أي: بعضهم، أمّا الكسائي، وهشام منهم، فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معًا، واختاره في التسهيل كذا في الهمع"[7].
الهمع"[7].

تاسعًا: مناقضة الأشمونيّ نفسه.

إنّ من أسباب اعتراض الصبان على الأشمونيّ، مناقضة الأشمونيّ نفسه، ومثال ذلك مسألة (الخلاف والجدل في أضرب إضافة عل)[8]، حيث إنّ الأشمونيّ ذكر أنّ (عل) تستعمل مضافةً، ثمّ نقض نفسه بالحكم عليها بأنّها لا تستعمل مضافةً، فقال

---

(1) حاشية الصبان: 390/1.
(2) ينظر: الرسالة: ص89.
(3) سورة البقرة، من الآية: 249.
(4) سورة البقرة، من الآية: 249.
(5) حاشية الصبان: 209/2.
(6) ينظر: الرسالة :ص 134.
(7) حاشية الصبان: 315/2.
(8) ينظر: الرسالة: ص151.

الصبان:" "وإنها لا تستعمل مضافةً: أي (لفظًا)، بل إنّما تستعمل مبنيةً على الضّم؛ لنيّة معنى المضاف إليه أو منونةً؛ لقطعها عن الإضافة رأسًا، وقدْ مرّ الاستشهاد في الشّرح على هذين الوجهين، فحصْر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم، مناف لما أسلفه الشارح، وقرّره هو أيضًا سابقًا، وانظر، هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر؟، نعم، ويحتمله، قول الشاعر:

كجلْمودِ صخْرٍ حطّهُ السّيْلُ منْ علُ

كما أسلفناه"[1].

(1) حاشية الصبان: 409/2.

المطلب الثّالث: الأساليب (المصطلحات) في الاعتراض .

تنوعتْ أساليب الصبان وألفاظه في اعتراضه، فأغلب الأحيان كان يعترض بإحدى الألفاظ الآتية:

- الاعتراض بقوله: (الحق ما قاله ابن هشام)، ومثال ذلك مسألة: (تقديم الخبر المختص والخلاف في كونه مسوغ للابتداء.)[1]، حيث قال:"وقدْ يقال: كان ينبغي حينئذ الاكتفاء بالتقديم في التسويغ، وإن لم يكن الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو جملةً،... ولذا قال غير واحد: الحقّ ما قاله ابن هشام فتدبرْ ".[2]"
- الاعتراض بقوله: (في كلامه تلفيق من المذهبين)، ومثال ذلك مسألة: (متعلّق الظرف مفرد أم جملة؟)[3]، حيث قال الصبان: "وانتقل الضمير إلخ" في كلامه تلفيق من مذهبين، فإن القائلين بالانتقال، هم القائلون بأنّ الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وهمْ جمهور البصريين، وأمّا القائلون بأنّه المتعلق، فالضمير عندهم باق في المتعلق، لم ينتقلْ كما يفيده كلام الهمع"[4].
- الاعتراض بقوله: (فكان الأنسب)، ومثال ذلك مسألة: (الخلاف في نيابة الجارّ والمجرور عن الفاعل)[5]، حيث قال الصبان: " ونقل ترجيحه عن ابن هشام، فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه، لكن في الروداني، ما نصّه وقول التسهيل: (أو جار ومجرور) منتقد بأنّه لم يذهبْ أحد إلى أنّ الجار والمجرور معًا هو النائب. ا. هـ. وكذا في الهمع عن أبي حيّان."[6].

---

(1) ينظر: الرسالة: ص41.

(2) حاشية الصبان: 300/1.

(3) ينظر: الرسالة: ص47.

(4) حاشية الصبان: 293/1.

(5) ينظر: الرسالة: ص59.

(6) حاشية الصبان: 93/2.

وكذلك الأمر في مسألة: (ضمير الشأن والخلاف الواقع في كينونته اسمًا لـ (أنْ)[1]، حيث قال الصبان:" قوله: الذي هو ضمير الشأن، أي فقط عند ابن الحاجب، وهو أو غيره عند المصنف والجمهور، فكان المناسب حذف القيد؛ ليجري في حلّ كلام المصنف على مذهبه، ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن"[2].

- الاعتراض بقوله: (لا يناسب التنظير به)، ومثال ذلك مسألة (عمل (لا) النافية في المعرفة)[3]، حيث قال الصبان: " قوله: "حكمك مسمطًا" تقدم أنّ هذا شاذ، فلا يناسب التنظير به "[4].
- الاعتراض بقوله: (المناسب خلافه)، ومثاله مسألة: ((عسى) وأخواتها بين التمام والنقصان)[5]، حيث قال الصبان: " والشارح – رحمه الله تعالى– حمل كلامه على غير مذهبه، والمناسب خلافه، ويلزم على مذهب الناظم أنّ (أن يفعل) في محلّ رفع ونصب، ولا مانع منه، لوجود محلّين مختلفين لشيء واحد باعتبارين، في نحو: (أعجبني كونك مسافرًا)[6]".
- الاعتراض بقوله: (والذي يتّجه)، ومثاله مسألة: (الأجوبة الوافية في رافع خبر (لا) النافية)[7]، حيث قال الصبان: " وفي التصريح أنّ العامل فيه الرفع (لا) مع اسمها؛ لأنّ موضعهما الرفع بالابتداء عند سيبويه، والذي يتّجه – كما أشار إليه ابن قاسم– حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح، وأنّ العامل في الحقيقة، هو النكرة فقط، التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ [8].

---

(1) ينظر: الرسالة: ص126.

(2) حاشية الصبان:428/1.

(3) ينظر: الرسالة: ص 67.

(4) حاشية الصبان: 373/1.

(5) ينظر: الرسالة: ص71.

(6) حاشية الصبان: 390/1.

(7) ينظر: الرسالة: ص 75.

(8) حاشية الصبان: 9/2.

- الاعتراض بقوله: (كيف جعلهما كذا)، ومثال ذلك مسألة: (الخلاف في تصرف (سحر))[1]، حيث قال الصبان: "فالمنصرف نحو: (سحر) إلخ" فيه أنّ (سحرًا) و(ليلًا) و(نهارًا) ونحوها متصرفة. ومنْ خروج (سحر) عن الظرفية وشبهها، قوله تعالى:﴿ إنّآ أرْسلْنا عليْهمْ حاصبًا إلّآ ءال لوطٍۜ نّجّيْنٰهم بسحرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [2] ، فكيف جعلها منْ غير المتصرف؟ "[3].
- الاعتراض بقوله: (فيه نظر)، ومثاله مسألة: (فصل الكلام في إعراب المستثنى الموجب التام)[4]، حيث قال الصبان: "قوله: متحتم (اتفاقًا) فيه نظر، فإنّ الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيّان، وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذًا، ﴿ فشربواْ منْه إلّا قليلًا مّنْهمْۚ ﴾ [5] برفع (قليل)، وسيأتي أنّه في تأويل (لم يكونوا مني) بدليل: ﴿ فمن شرب منْه فليْس منّى ﴾ [6] [7].

وكذلك الأمر في مسألة (الانتصار لحذف مفعوليّ (ظننت) اختصارا)[8]، حيث قال الصبان: ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظر؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿ بلْ ظننتمْ أن لّن ينقلب ٱلرّسول وٱلْمؤْمنون إلىٰٓ أهْليهمْ أبدًا وزيّن ذٰلك فى قلوبكمْ وظننتمْ ظنّ ٱلسّوْء وكنتمْ قوْمًا بورًا ﴿١٢﴾﴾ [9] يشعر بالمفعولين، أو بما سدّ مسدّهما، وهو أنْ لنْ ينقلبْ إلخ" [10]

---

(1) ينظر: الرسالة: ص 85.
(2) سورة القمر، الآية: 34.
(3) حاشية الصبان: 195/2.
(4) ينظر: الرسالة: ص 89.
(5) سورة البقرة، من الآية: 249.
(6) سورة البقرة، من الآية: 249.
(7) حاشية الصبان: 209/2.
(8) ينظر: الرسالة: ص 121.
(9) سورة الفتح، الآية 12.
(10) حاشية الصبان: 2/ 48.

وكذلك الأمر في مسألة: (الخلاف في إعراب الضمير الواقع بعد (لولا))[1]، حيث قال الصبان: " قوله: "أن (لولا) حرف جر" أي لا يتعلق بشيء كـ (ربّ)، و(لعلّ) الجارة، تنزيلًا للثلاثة منزلة الجارّ الزائد، كذا في المغني، وفيه نظر؛ للفرق باختلال أصل المعنى، بحذف (لولا)، دون (ربّ)، و(لعل)، ولهذا ضعّف الرضيّ، مذهب سيبويه، هذا بأنّ حرف الجرّ الأصلي، لا بدّ له من متعلّق، ولا متعلّق لـ (لولا) فافهمْ"[2].

- الاعتراض بقوله: (فكان الأولى)، ومثاله مسألة: (الجواب الشامل في تقديم التمييز على العامل)[3]، حيث قال الصبان: " فكان الأولى أنْ يقول بدل قوله: (وهو سهو سهو) ولا يصلحان للاستدلال؛ لاحتمال أنْ يكون (عطفاه)، و(المرء) مرفوعين بفعل محذوف، وقد يدفع النظر بأنّ التعبير بالسهو نظرًا إلى قوله في الخلاصة... "[4].
- الاعتراض بقوله: (لا يخفى فيها من تعسّف)، ومثال ذلك مسألة (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور)[5]، حيث قال الصبان: " وقوله: وحمل الآية إلخ" لا يخفى ما فيه من التعسّف، كما قاله الرضيّ، فلا يرد على المصنف؛ لأنّ الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلّة الظنّية "[6].
- الاعتراض بقوله: (لا قائل به)، ومثاله مسألة: (الخلاف في إعراب الكاف في (عساك))[7]، حيث قال الصبان: " فلو كان الاقتصار في (عساك) على الكاف،

---

(1) ينظر: الرسالة: 141.
(2) حاشية الصبان: 2/ 307.
(3) ينظر: الرسالة: ص 94.
(4) حاشية الصبان: 302/2.
(5) ينظر: الرسالة: ص 101.
(6) حاشية الصبان: 264/2.
(7) ينظر: الرسالة: ص 115.

يمنع كونه في موضع نصب؛ لمنع الاقتصار في (علك) على الكاف لكونه في موضع نصب، ولا قائل به؛ للاتفاق على أنّه في موضع نصب اسم (علّ)"[1].

(1) حاشية الصبان: 394/1.

المطلب الرابع: الأصول النحوية في الاعتراض

كانت القواعد والأصول النحوية من ضمن الأشياء التي اعتمد عليها الصبان في اعتراضاته، ومن القواعد والأصول الآتي:

أولًا: السماع.

يقصد به: كل ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، ويشمل: القرآن الكريم، والحديث الشريف كلام الرسول الكريم، وكلام العرب قبل البعثة وفي زمن البعثة، وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا[1].

وهو من أحد الأصول النحويّة التي اعتمد عليها الصبان في اعتراضه، فقد كان كثير الأخذ به، معتمدًا عليه في اعتراضاته، ففي مسألة: (الخلاف في تصرف (سحر))[2]، اعترض على الأشمونيّ بدليل السماع، على كون (سحر) ظرفًا متصرّفًا، قال الصبان: "فالمنصرف نحو: (سحر) إلخ" فيه أنّ (سحرًا) و(ليلًا) و(نهارًا) ونحوها متصرّفة، ومنْ خروج (سحر) عن الظرفية وشبهها، قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤﴾ [3]، فكيف جعلها منْ غير المتصرّف"[4].

وفي مسألة (فصل الكلام في إعراب المستثنى الموجب التام)[5]، قد ردّ الاتفاق على وجوب النصب إذا كان الاستثناء تامًا وموجبًا، بقراءة (قليل) بالرفع قال الصبان: "قوله: متحتم (اتفاقًا) فيه نظر، فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيّان، وخرّج

([1]) ينظر: الاقتراح: 40.

(2) ينظر: الرسالة: ص 85.

(3) سورة القمر، الآية: 34.

(4) حاشية الصبان: 195/2.

(5) ينظر: الرسالة: ص89.

عليها قراءة بعضهم شذوذًا، ﴿ فشربواْ منْه إلّا قليلًا مّنْهمْ ﴾ [1] برفع (قليل)، وسيأتي أنّه في تأويل (لم يكونوا مني) بدليل: ﴿ فمن شرب منْه فليْس منّى ﴾ [2] [3].

وقدْ وصف تأوّيل الأدلة السماعيّة بقوله: " لا يخفى ما فيه من التعسّف، في مسألة (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور)[4].

وفي مسألة (اختلاف العلماء في حذف المضاف إليه اكتفاء)[5]، قدْ ضعّف مذهب مذهب سيبويه بأنّ (لولا) حرف جرّ بدليل السماع، حيث قال:" وذهب سيبويه إلخ" لعلّ الحامل له على ذلك، أنّ الحذف أليق بالثواني؛ لكنّه مع ما فيه من التكلّف يضعّفه، قول الشاعر:

بَنُو وبناتِنَا كرامٌ فمنْ نوَى... مصاهرةً فلْيئْأ إنْ لم يكنْ كفؤا

وقول الآخر:

مهْ عاذلي فهائمًا لنْ أبْرحَا... بمثْلِ أوْ أحْسنِ منْ شمْسِ الْضّحَى

...[6]".

ثانيًا: القياس.

وهو " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[7]، فقد كان القياس أحد الأصول النحوية التي اعتمد عليها الصبانّ في اعتراضاته، ويتضح ذلك من خلال ردّه لمذهب سيبويه على حرفيّة (لولا)، فقدْ ردّ قياسه؛ لأنّ قياسه قياس مع الفارق، يؤدي إلى اختلال المعنى، قال الصبان: " قوله: "أن (لولا) حرف جر" أي لا يتعلق بشيء كـ (ربّ)، و(لعلّ) الجارة، تنزيلًا للثلاثة منزلة الجارّ الزائد، كذا في المغني، وفيه نظر؛ للفرق باختلال أصل المعنى، بحذف (لولا)، دون (ربّ)، و(لعل)، ولهذا ضعّف

---

(1) سورة البقرة، من الآية: 249.

(2) سورة البقرة، من الآية: 249.

(3) حاشية الصبان: 209/2.

(4) ينظر: الرسالة: ص101.

(5) ينظر: الرسالة: ص158.

(6) حاشية الصبان: 416/2.

(7) الإغراب في جدل الإعراب: 45.

الرضيّ، مذهب سيبويه، بأنّ حرف الجرّ الأصليّ، لابدّ له من متعلّق، ولا متعلّق لـ (لولا) فافهمْ"[1].

وكذلك في مسألة: (عمل (لا) النافية في المعرفة)[2]، رفض الصبان القياس على الشاذ، فقد ردّ استدلال ابن مالك بالشاذّ حيث قال الصبان:" قوله: "حكمك مسمطًا" تقدم أنّ هذا شاذّ، فلا يناسب التنظير به"[3].

ثالثًا: الاطراد.

هو" الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلة"[4]، استعمل الصبان الاطراد حجّةً على صحّة مذهب البصريين في مسألة: (الخلاف في منصوب (كان))[5]، حيث حيث قال الصبان:" والبصريون شبيه بالمفعول، وهو الصحيح؛ لوروده باطراد، معرفةً وجامدًا"[6].

(1) حاشية الصبان: 2/ 307.
(2) ينظر: الرسالة: ص 67.
(3) حاشية الصبان: 373/1.
(4) الاقتراح: 179.
(5) ينظر: الرسالة: ص109.
(6) حاشية الصبان: 133/1.

المطلب الخامس: تقويم الاعتراضات

من خلال الدراسة يمكن تقويم اعتراضات الصبان من خلال الآتي:

دقة النقل وتوثيق النصوص والآراء:

كان الصبان حريصًا على الدقة في النقل، ويتضح ذلك من خلال:

أولاً: اعتراضه على الأشمونيّ في حمل كلام المصنف على غير مذهبه، ومثال ذلك مسألة: ((عسى) بين التمام والنقصان)[1]، حيث قال الصبان:" والشارح – رحمه الله – حمل كلامه على غير مذهبه، والمناسب خلافه، ويلزم على مذهب الناظم أنّ (أن يفعل) في محلّ رفع ونصب، ولا مانع منه، لوجود محلّين مختلفين لشيء واحد باعتبارين، في نحو: (أعجبني كونك مسافرًا)[2]".

ثانياً اعتراضه على خلط الكلام من المذهبين، ومثال ذلك مسألة: (الجواب المغيث في توجيه ابن مالك للحديث الوارد في لغة أكلوني البراغيث)[3]، قال الصبان: "ثم قال لكنني أقول..." تبع فيه المراديّ ، قال الشيخ يحيى: هذا كلام السهيليّ ، وأمّا الناظم فاستدلّ به على تلك اللغة، فالشارح خلط الكلامين"[4].

كما أنّه كان ينقل في أغلب الأحيان النصوص، وأقوال العلماء دون تصرف، ومثال ذلك مسألة: (متعلّق الظرف مفرد أم جملة؟)[5]، قال الصبان: " وأمّا القائلون بأنّه المتعلّق، فالضمير عندهم باق في المتعلّق، لم ينتقلْ كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين: في أنّ الخبر الظرف أو متعلقه المقدر، وأنّ التحقيق الثاني ....، والأكثرون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة. ا. هـ."[6].

وفي بعض الأحيان ينقل الكلام بتصرف، وينصّ على الكتاب ومؤلفه إذا اقتضت الحاجة، ويذيّله موضحًا كيفية الاقتباس، ومثال ذلك مسألة: (ضمير الشأن والخلاف

---

(1) ينظر: الرسالة: ص64

(2) حاشية الصبان:390/1.

(3) ينظر: الرسالة: ص52.

(4) حاشية الصبان: 68/2.

(5) ينظر: الرسالة: ص47.

(6) ينظر حاشية الصبان: 393/1.

الواقع في كينونته اسما لـ (أنْ)[1]، حيث ذكر اسم الكتاب ومؤلفه، وأنّه ساق كلام ابن الحاجب باختصار، فقال الصبان: " قال ابن الحاجب في شرح المفصل: "ولولا أنّ ضمير الشأن مقدّر، لم يستقمْ تقديم الخبر هنا، فالذي سوّغ التقديم كون الجملة واقعةً خبرًا، لا كون (إن) بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرًا؛ لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها. ا. هـ. باختصار.[2]"

والقارئ لحاشية الصبان يلحظ الآتي:

أولاً: مدى ثقة نقله، فيما يعزوه من أقوال وآراء، وحرصه على توثيق ما ينقل من نصوص وآراء من مصادرها الأصلية، ويظهر ذلك في تصدير نقله باسم المصدر الذي نقل منه، ومن أمثلته مسألة: (الجواب الشامل في تقديم التمييز على العامل)[3]، حيث قال الصبان: قوله: "وهو سهو منْه إلخ"، نظر فيه...، بأنّ (عطفاه) و(المرء) عند الناظم مبتدآن، ففي التسهيل:" وقد تغني ابتدائية اسم بعد (إذا) عن تقدير فعل. ا. هـ".، فكان الأولى أنْ يقول بدل قوله: (وهو سهو) ... "[4]

ثانياً: تذييله للعبارة المقتبسة بنسبتها إلى قائلها، ومثال ذلك مسألة (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور)[5]، حيث قال: " وقوله: وحمل الآية إلخ" لا يخفى ما فيه من التعسف، كما قاله الرضيّ "[6].

ثالثاً: تذييله النصّ المقتبس بـ (اهـ)، أو (في كذا ما نصّه)، ومثال ذلك مسألة (الخلاف في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل)[7]، حيث قال الصبان:" أجرى المتن على مذهب البصريين من أنّ نائب الفاعل المجرور فقط، مع أنّ مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل: أنّه مجموع الجارّ والمجرور، ونقل ترجيحه عن ابن هشام، فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه...، وقول التسهيل أو جارّ

---

(1) ينظر: الرسالة: ص126.

(2) حاشية الصبان: 428/1.

(3) ينظر: الرسالة: ص94.

(4) حاشية الصبان: 302/2.

(5) ينظر: الرسالة: ص101.

(6) حاشية الصبان: 264/2.

(7) ينظر: الرسالة، ص59.

ومجرور، منتقد بأنّه لمْ يذهبْ أحد إلى أنّ الجار والمجرور، معًا هو النائب. ا. هـ، وكذا في الهمع عن أبي حيّان"[1].

وفي بعض الأحيان قد لا ينسب الأقوال لأصحابها، ففي مسألة (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور)[2]، قال الصبان: عند الكلام عن كافة من قوله تعالى: ﴿ ومآ أرۡسلۡنٰك إلّا كآفّةً لّلنّاس ﴿٢٨﴾﴾[3] " فـ (كافةً) بمعنى جميعًا، حال من المجرور وهو الناس، وقدْ تقدم عليه، وأورد عليْه:

- أنّه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها.
- وتعدي (أرسل) باللام والكثير تعديته بـ (إلى).

وأجيب عن الأوّل:

- بأنّ تقديم الحال المحصور فيها مع (إلّا) جائز؛ لعدم اللبس قياسًا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع (إلّا)... .

وعن الثاني:

بأنّ التخريج على القليل، إذا كان قياسًا فصيحًا... ."[4]

فقد ذكر اعتراض ابن هشام على ردّ ابن مالك، ولم يعزه إليه، وذكر ردّ الأزهري على ابن هشام، ولم ينسبْ ذلك إليه.

من حيث الاعتدال وعدم التحيّز:

حرص الصبان في اعتراضه على التحقيق والتدقيق، فلا يعترض إلّا بعد تحقّق وتثبت، معتمدًا في ذلك على أصول النحو، وآراء النحّاة، وكان معتدلًا وغير متحيّز، لمذهب معيّن أو لعالم محدد، بل كان إذا وجد سببًا وجيهًا للاعتراض اعترض، وإذا وجد ما يدفع به الاعتراض، دفعه وردّه ملتمسًا في ذلك وجهًا، يخرجه من دائرة الاعتراض، وخير دليل على رد الاعتراضات الموجهة إلى الأشمونيّ مسالة: (الجواب

---

(1) حاشية الصبان: 92/2.

(2) ينظر: الرسالة: ص101

(3) سورة سبأ، الآية: 28.

(4) حاشية الصبان: 264/2.

الشامل في تقديم التمييز على العامل)[1]، حيث قال الصبان: قوله: "وهو سهو منْه إلخ"، نظر فيه... بأنّ (عطفاه) و(المرء) عند الناظم مبتدآن، ففي التسهيل:" وقد تغني ابتدائية اسم بعد (إذا) عن تقدير فعل. ا. هـ."[2]

موقفه من الكوفيين والبصريين:

القارئ لحاشية الصبان يلحظ أنّ الصبان يميل إلى المذهب البصريّ، ومع ذلك فإنّه غير متعصب له، بل كان يعتمد في اعتراضه على الحجج والبراهين والأدلّة، لا على كونه متعصبا للمذهب البصريّ، والدليل على ذلك، أنّه قدْ يختار مذهب الكوفيين، إذا رأى أنّ الدليل والحجج والبراهين تؤيّد مذهبهم، وخير دليل على ذلك مسألة: (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور)[3]، فقد خالف الصبان مذهب البصريين، ووصفه بالتعسف، فقال: "وحمل الآية إلخ" لا يخفى ما فيه من التعسف، كما قاله الرضيّ..."[4].

(1) ينظر: الرسالة: ص94.

(2) حاشية الصبان: 302/2.

(3) ينظر: الرسالة: ص101.

(4) حاشية الصبان: 264/2.

المطلب الأوّل: تقديم الخبر المختص والخلاف في كونه مسوغ للابتداء بالنكرة

قال الأشمونيّ في سياق حديثه عن الابتداء بالنكرات متى حصلت الفائدة منها: " أن يكون الخبر مختصًا: ظرفًا، أو مجرورًا، أو جملةً، ويتقدم عليها (كعند زيد نمره)، و(في الدار رجل)، و(قصدك غلامه إنسان)، قيل: ولا دخل للتقديم في التسويغ، وإنّما هو لما في التأخير من توهّم الوصف، فإن فات الاختصاص، نحو: (عند رجل مال)، و(إلإنسان ثوب) امتنع، لعدم الفائدة."[1]

قال الصبان: "(قيل: ولا دخل إلخ) قائله ابن هشام(ت: 761 هـ) في المغني [2]، ووجه تمريض هذا القول، أنّ المبتدأ يتخصص بتقديم الخبر، كما قيل: بذلك في الفاعل؛ لأنّه إذا قيل: (في الدار) علم أنّ ما يذكره بعد وهو (رجل) مثلًا، موصوف بالاستقرار (في الدار)، فهو في قوّة التخصيص بالصفة... وقد يقال: كان ينبغي حينئذ الاكتفاء بالتقديم في التسويغ، وإن لم يكن الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو جملةً،... ولذا قال غير واحد: الحقّ ما قاله ابن هشام فتدبر".[3]

التوطئة:

الأصل في المبتدإ أن يكون معرفةً، ولا يكون نكرةً؛ لأنّ النكرة معناها غير معيّن، والإخبار عن غير المعيّن لا يفيد؛ ولأنّ الغرض من الخبر إفادة المخاطب ما لا يعلمه؛ لأنّ ذكر المجهول أوّل الأمر يورث السامع حيرةً؛ فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن ثمّ كان الإخبار عن النكرة لا يفيد[4] المبتدأ؛ لأنّه محكوم عليه، والمحكوم عليه يجب أن يكون معلومًا، وإلّا كان الحكم عليه يعدّ لغوًا، لا فائدة فيه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد العلم به[5].

---

(1) ينظر: شرح الأشموني: 192/1.

(2) ينظر: المغني: 611.

(3) ينظر: حاشية الصبان،300/1.

(4) ينظر: الأصول في النحو:59/1، وما لم ينشر من الأمالي الشجرية: 75، ونتائج الفكر في النحو:315.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:184/1.

ولم يشترط سيبويه (ت: 180هـ)، في الابتداء بالنكرة سوى شرط واحد، وهو حصول الفائدة، فإذا أفادت النكرة، جاز الابتداء بها، وإلّا فلا، وقد تبعه في ذلك المتقدمون قال سيبويه: "وضعف الابتداء بالنكرة إلاّ أن يكون فيه معنى المنصوب،...وقوله: (شيء ما جاء بك)، فإنّه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر، لأنّ فيه معنى: (ما جاء بك إلّا شيء عظيم) "[1]، ومثله مثل للعرب: "(شرّ أهرّ ذا ناب[2])"[3].

أمّا المتأخرون فاجتهدوا في حصر أضرب الفائدة، وعلّلوا لذلك بأنّه ليس كل أحد يهتدي إلى الفائدة، فتتبّعوا صورها، وأنهاها بعضهم إلى نيّف وثلاثين، قال ابن هشام: " ترجع كلّها للخصوص والعموم"[4].

تحليل المسألة:

من بين المسوغات للابتداء بالنكرة، أن يكون الخبر مختصًا، وأن يتقدم على النكرة، ذهب النحاة في مسألة علة التقديم هل لها مدخل في التسويغ أم لا؟ مذاهب عدة، أشهرها مذهبان، هما:

المذهب الأوّل:

تقديم شبه الجملة في نحو: (في الدار رجل)، هنا أفاد معنى الاختصاص، وهذا مذهب الجمهور[5]، فالاختصاص عندهم شرط من شروط التسويغ للابتداء بالنكرة؛ لأنّه إذا قلت: (في الدار رجل) ، تخصصت النكرة بتقديم الخبر؛ لأنّه إذا قيل: (في

---

(1) الكتاب: 329/1.

(2) يضرب هذا المثل عند ظهور علامات الشرّ والمقصود به: (ما أهرّ ذا ناب إلا شر)، ينظر للمثل في: الكتاب، لسيبويه، 329/1، والخصائص، 320/1، ومجمع الأمثال، 1/ 370، وأمالي ابن الحاجب، 575/2.
الشاهد فيه: (شرّ) نكرة وقعت مبتدأ، ومسوغ الابتداء بها، أنّ النكرة جاءت بمعني (ما جاء بك إلا شيء).

(3) الخصائص:318/1.

(4) شرح قطر الندى، 125.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية:364/1، وتوضيح المقاصد:481/1.

الدار)، علم أنّ ما يذكر بعده موصوف بصحّة استقراره في الدار، فهو في قوّة التخصيص.

وذكر السهيليّ (ت:581هـ) أنّما لزم تقديم الجار والمجرور في نحو: (في الدار رجل)؛ لأنّ المجرور معرفة، فكأنّه مخبر عنه، فإذا حذفت حرف الجرّ، لزم تقديم الاسم الذي كان مجرورًا[1].

وممعن النظر في نصّ الأشمونيّ يجد أنّ جواز الإخبار عن النكرة بالجملة أو شبهها عند الأشمونيّ مقيد بشرطين:

الأوّل: أن تتقدم الجملة أو شبهها على النكرة.

والآخر: أن تفيد الجملة أو شبهها معنى الاختصاص، فإن تقدمت ولم تفد معنى الاختصاص، لا يجوز الإخبار عنها، نحو: (عند رجل مال)[2].

كما ذكر ابن جني (ت: 390 هـ) أنّ مسوّغ الابتداء بالنكرة في نحو: (لك مال) هو وقوع المبتدإ موقع الخبر، فمن شروط الخبر أن يكون نكرةً ، فلما وقع المبتدأ موقع الخبر، أخذ حكمه، وكان مسوّغًا للابتداء به، ولم ينص ابن جني على أنّ تقديم الخبر قد خصّص المبتدأ، فسوّغ الابتداء بالنكرة، فقال: "من ذلك أيضًا قولهم: (لك مال)، و(عليك دين)، فـ (المال)، و(الدين) هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما، إلّا أنّك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجز؛ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلمّا جفا ذلك في اللفظ، أخرّوا المبتدأ وقدّموا الخبر، وكان ذلك سهلًا عليهم، ومصلحًا لما فسد عندهم، وإنمّا كان تأخره مستحسنًا من قبل أنّه لمّا تأخّر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرةً؛ فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنّا قد أحطنا علمًا بأنّه في المعنى مبتدأ".[3]

(1) ينظر: نتائج الفكر: 255.

(2) ينظر، شرح الأشموني:192/1.

(3) الخصائص: 318/1.

المذهب الثاني:

تقديم الخبر في نحو: (في الدار رجل)؛ لدفع توهّم الصفة، وليس للاختصاص، وهذا مذهب ابن هشام[1] –وغيره من النحاة البصريين[2] – ووافقه الصبان، على ذلك لأنّ النكرة تطلب الصفة طلبًا حثيثًا، فقدّم الخبر؛ لأمن اللبس، ولئلا يتوّهم أنّه صفة؛ لأنّ هناك قاعدةً مشهورةً عند النحويين، تقول: (إنّ الظروف بعد النكرات تعرب صفاتًا، وبعد المعارف تعرب أحوالًا)؛ ولذلك قدّم الخبر؛ لئلا يتبادر إلى الذهن أنّه صفة، بل هو الخبر، فإذا قلت: (رجل في الدار)، لا يتبادر في الذهن أنّ الجارّ والمجرور هنا الخبر؛ بل صفة للنكرة المتقدمة، ويبقى السامع ينتظر الخبر، كما أنّ تقديم الخبر، لا يكون دائمًا للاختصاص؛ بل يكون لأغراض منها: مراعاة حسن النظم[3]، وتعجيل المراد من الكلام، وتنبيه السامع على أنّ شبه الجملة، هنا خبر من أوّل وهلة، لا صفة؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف، بعكس الخبر، وهذه علة تقديم الخبر هنا[4].

واعترض ابن الحاجب (ت: 646 هـ)على هذا التعليل، وردّه بدليل القياس على قولهم: (زيد القائم)، فإنّ (القائم) تعرب بالإجماع خبرًا، مع احتمال جواز كونه صفةً، ولم يعترض على إعرابها خبرًا؛ لدفع اللبس بينه وبين الصفة، فقال ابن الحاجب: " بأنّ هذا لا يستقيم – أي التقديم هنا لأمن اللبس–؛ لأنّ مثل هذا لا يمنع بدليل قولهم: (زيد القائم) فإنّه خبر له باتفاق مع أنّه يجوز أن يكون صفةً، وأن يكون خبرًا، فينتظر السامع الجواب، فلم يكن هذا الاحتمال بمانع"[5].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 611.

(2) ينظر: نتائج الفكر: 314، واللباب في علل البناء والإعراب:145/1، وشرح الرضي على الكافية:260/1، ومغني اللبيب:611، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 131، وشرح التصريح على التوضيح:219/1.

(3) ينظر: المثل السائر: 38/2.

(4) ينظر: خصائص التراكيب:315.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 186/1.

وردّ ابن عصفور (ت: 669 هـ) اعتراض ابن الحاجب، بأنّ النكرة أفقر للصفة من المعرفة، اعتبارًا بالوضع؛ فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها.[1]

في حين يرى ابن الدهان (ت: 569 هـ) أنّه متى أفادت النكرة، جاز الإخبار عنها، سواء تخصصت أم لا، فقال:" إنّه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن أي نكرة؛ لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذّا حصلت الفائدة جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه، أو لم يتخصص[2].

ويرى ابن الحاجب أنّه إنمّا جاز (في الدار رجل)؛ لأنّ الخبر في معنى الصفة؛ لأنّ حكمنا عليه قبل ذكره، فلم يأت إلا بعد أن صار كأنّه موصوف، ألا ترى أنّ الفاعل لمّا كان الحكم عليه مقدّمًا، جاء معرفةً وجاء نكرةً[3].

خلاصة المسألة:

وبإمعان النظر في نصيّ الأشمونيّ والصبان، وسرد الأقوال والآراء في المسألة، ترى الباحثة أنّ الأشمونيّ نظر إلى المسألة من حيث الإفادة أو عدمها، فإن أفاد الظرف أو الجار والمجرور أو الجملة، أخبر به على النكرة، وكلّ ما ورد ظاهره الابتداء بالنكرة، فهو مؤول[4]، نحو قول ابن العباس– رضي الله عنهما –: (تمرة خير من جرادة)[5]، وأرى أنّ الصبان مال إلى رأي ابن هشام في أنّ تقديم الخبر هنا، لدفع اللبس من توهّم كون الخبر صفةً للنكرة، وليست للاختصاص، وإذا ما أعدنا النظر في قول ابن هشام وجدناه محقًّا في علّة التقديم؛ لأنّ عدم التقديم هنا يوهم السامع أنّ ما بعد النكرة صفة، فينتظر الخبر؛ وجانب الصواب في قوله: (إنّ الاختصاص ليس له

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 350.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 231/1.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 187/1.

(4) ينظر: نتائج الفكر: 316، وشرح الكافية الشافية: 365/1، وشرح الرضي على الكافية: 250/3، وحاشية الصبان: 302/1.

(5) ينظر لقول ابن العباس في: الدر المنثور: 190/3 ، وروح المعاني: 96/11.
الشاهد فيه: قوله: (تمرة) حيث ورد المبتدأ هنا نكرةً ، ومسوّغ ذلك أنّ (تمرة) أريد بها الحقيقة، فعمّت جميع أفراد جنسها، وبذلك فالعموم هو مسوّغ للابتداء بالنكرة.

مدخل في التسويغ)؛ لأنّ كلامه يقتضي أنّ تقديم الجارّ والمجرور في قولنا: (في الدار رجل)؛ لدفع توهّم الصفة، وأمن اللبس، ولا يتخصص المبتدأ بهذا التقديم، وهذا يؤدي إلى التساؤل، أين مسوّغ لابتداء بالنكرة هنا – أي رجل– ؟، فكلامه موجب لجواز قولنا: (رجل في الدار) فـ (رجل) مبتدأ نكرة بلا مسوّغ، و(في الدار) خبر، وقدّم لدفع اللبس، لا لشيء سواه، وهذا يؤدي إلى ما أجمع العرب على عدم جواز صحّته، فقد نقل السيوطيّ (ت:911هـ) أنّ قولنا: (رجل في الدار) ليس من كلام العرب، ولذا أرى أنّ مسوغ الابتداء في نحو:(في الدار رجل) هو اختصاص المبتدإ بتقديم الجارّ والمجرور المختصّ على النكرة [1]، قال ابن مالك (ت: 672 هـ): "فلو عدم الاختصاص عدمت الفائدة نحو:(عند رجل مال)[2]، و(لإنسان بر)؛ لأنهما لم يقللا من شيوع النكرة وعمومها)" [3]، وقال صاحب ضياء السالك: "وتقدّم الظرف غير مبرر؛ لأنّه لم يوصف بما يصلح للابتداء"[4]، وقد لفّق ابن معط (ت: 628 هـ) بين المذهبين حيث نصّ على التقديم والاختصاص لصحة الإخبار عن النكرة[5].

(1) ينظر: المزهر في اللغة: 39/1.

(2) شرح الكافية الشافية: 364/1، وأوضح المسالك: 202/1، وشرح الأشموني: 192/1، وشرح التصريح: 209/1، حاشية الخضري: 212/1، وجامع الدروس العربية: 257/2.

(3) شرح الكافية الشافية: 364/1.

(4) ضياء السالك إلى أوضح المسالك:203/1.

(5) ينظر: شرح ألفية ابن معط: 820/2.

المطلب الثاني: متعلق الظرف مفرد أم جملة؟

قال الأشمونيّ: "وأخبروا بظرف" نحو: "زيد عندك" "أو بحرف جرّ" مع مجروره، نحو: "زيد في الدار" "تاوين" متعلقهما، إذ هو الخبر حقيقةً حذف وجوبًا، وانتقل الضمير الذي كان فيه في الظرف والجارّ والمجرور".[1]

قال الصبان: "وانتقل الضمير إلخ" في كلامه تلفيق من مذهبين، فإنّ القائلين بالانتقال، هم القائلون بأنّ الخبر الظرف أو الجار والمجرور، وهم جمهور البصريين، وأمّا القائلون بأنّه المتعلق، فالضمير عندهم باق في المتعلق، لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع"[2].

التوطئة:

الخبر هو الركن الثاني من أركان الجملة الاسمية؛ لأنّه به تتمّ الفائدة، ويأخذ الخبر في النحو العربيّ أشكالًا متعددةً، فقد يكون مفردًا نحو: (محمد شجاع)، أو جملةً نحو: (زيد يشرب الحليب)، أو شبه جملة، ويقصد بشبه الجملة، الظرف نحو: قوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ [3]، والجارّ والمجرور نحو: قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾ [4].

والمقصود بشبه الجملة: ظرف الزمان والمكان، والجارّ والمجرور، ويشترط لصحّة الإخبار بهما التمام، والمقصود بالتمام: أن يفهم منه متعلقه المحذوف، ويكون ذلك عندما يكون المتعلّق عامًا، نحو: (زيد عندك)، و(زيد في الدار)، أو يكون المتعلّق خاصًا، وهناك قرينة تدلّ عليه، كأن يقول لك قائل: (زيد مسافر اليوم وعمرو غدًا)، فتقول له: (بل عمرو اليوم وزيد غدًا)[5].

---

(1) شرح الأشموني:189/1.

(2) حاشية الصبان، 293/1.

(3) سورة الأنفال، من الآية 42.

(4) سورة الفاتحة، الآية 1.

(5) ينظر: منحة الجليل:99/1.

تحليل المسألة:

وقد اختلف النحّاة في عامل الخبر عندما يكون شبه جملة، وفي ذلك ثلاثة مذاهب وهذا بيانها:

المذهب الأوّل:

العامل في الظرف أو الجار والمجرور هو المبتدأ، نسب هذا القول إلى سيبويه[1]، واختار هذا الرأي ابن خروف (ت: 609 هـ) وذكر: أنّه مذهب متقدميّ البصرة، ، وردّ ابن مالك (ت:672 هـ)هذا المذهب بسبعة وجوه ومن أهمها[2]:

الوجه الأوّل: أنّ هذا القول مخالف لما اشتهر عن الكوفيين والبصريين؛ مع عدم إقامة الدليل على صحّته، ومن تمّ وجب طرحه وعدم الأخذ به.

الوجه الثاني: أنّ القول بهذا المذهب، يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، ولا ثالث لهما ، ولا نظير له.

الوجه الثالث: أنّ القول بهذا المذهب، يستوجب ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك.

الوجه الرابع: القاعدة الأصوليّة توجب إلحاق النظير بالنظير، والأمر كذلك في هذه المسألة، فالظرف واقع موقع الخبر، من نحو: (زيد خلفك)، نظيره المصدر من نحو: (ما أنت إلا سيرًا)، في أنّه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدإ، فوجب أن يكون الظرف كذلك.

المذهب الثاني:

العامل في الخبر، إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا هو مخالفته للاسم، فالخبر لا يحتاج إلى متعلّق ليتعلّق به؛ لأنّ العامل عندهم معنويّ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يتعلّق بشيء قبله ولا بعده[3].

واختار هذا الرأي الكسائيّ (ت: 193 هـ)، والفراء (ت: 207)، وهشام (ت:209 هـ)، وابن كيسان (ت:320)، والسيرافيّ (ت: 368هـ)، وخالفهم ثعلب (ت:291هـ)،

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 313/1، وارتشاف الضرب: 1122/3، وهمع الهوامع: 375/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 313/1–314، وهمع الهوامع: 375/1.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 244/1، وشرح التسهيل:313/1.

فذكر أن المحلّ ينتصب بفعل محذوف، والمحلّ نائب عنه[1]، وردّ هذا المذهب بأنّ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه[2]، وردّ ابن يعيش (ت: 634هـ) هذا المذهب بأنّه: لو كان الخلاف يوجب النصب، لانتصب الأوّل كما انتصب الثاني[3].

المذهب الثالث:

العامل في شبه الجملة يكون محذوفًا وجوبًا، واختلف النحاة في تقديره، فذهب الفارسيّ (ت:377 هـ) والزمخشريّ (ت:538 هـ) [4]، وابن الحاجب إلى أن تقديره (كان أو استقـــر)، وذكر ابن مالك في كافيته، وابن هشام، والأزهريّ (ت: 905هـ) ، أنّه رأيّ الأخفش (ت: 215 هـ) ، وحجّتهم أنّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحلّ المجرور والأصل في العامل أن يكون فعلًا، وأنّ صلة الموصول تكون جملةً، فتقديرها في غيرها يكون من باب طرد الباب على وتيرة واحدة[5]".

وقدّره الأخفش، وجمهور البصريين بـ (كائن أو مستقر) – أي خبر مفرد– ، وحجّتهم أنّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، وأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا[6]، ورجّح ابن مالك اسم الفاعل لوجهين:

أحدهما: أنّ يكون تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر، وتقدير الفعل يحتاج إلى تقدير اسم الفاعل؛ إذ لا بدّ من الحكم بالرفع على محلّ الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم به لا يظهر إلّا في اسم الفاعل.

والآخر: أنّ كلّ موضع كان فيه الظرف خبرًا، وقدّر تعلّقه بفعل أمكن تعلّقه باسم فاعل، وبعد (ما) و(إذا) المفاجأة يتعيّن التعلّق باسم الفاعل نحو: (أمّا عندك فزيد).

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 197/1.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 246/1.

(3) ينظر: شرح المفصل: 232/1.

(4) ينظر: المفصل في الإعراب: 44/1.

(5) ينظر: شرح التسهيل: 318/1، وشرح الكافية الشافية: 350/1، وشرح فطر الندى: 126، وتوضيح المقاصد: 479/1، وشرح ابن عقيل: 211/1، وارتشاف الضرب: 1121، وشرح التصريح: 207/1، وهمع الهوامع:376/1.

(6) ينظر: شرح التسهيل: 318/1، وتوضيح المقاصد: 479/1، وارتشاف الضرب: 1121، وشرح التصريح: 207/1، وهمع الهوامع: 376/1.

و(خرجت فإذا في الباب زيد) ؛لأنّ (أمّا) و(إذا) المفاجأة لا يليهما الفعل، لا ظاهرًا، ولا مقدرًا، وإذا تعيّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع، وجب ردّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد[1].

وظاهر كلام ابن مالك، وابن هشام أنه لا يقدر باسم ولا بفعل؛ بل حسب ما تقضيه أحوال الكلام[2].

وقال الأزهريّ: " ثمّ قيل: الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما، والمصحح لذلك تضمنها معنى صادقًا على المبتدإ [3]".

وقد اختلف في حقيقة الخبر هل هو المتعلّق المحذوف، أو الظرف نفسه، أو مجموع الظرف مع متعلّقه؟.

ذهب السيرافيّ (ت: 368هـ) من البصريين، وابن كيسان من البغداديين إلى أنّ الخبر في الحقيقة هو العامل – أي المتعلّق– المحذوف، وأنّ تسمية الظرف خبرًا مجاز[4].

وذهب ابن السراج (ت:316 هـ) من البصريين، وتبعه تلميذه الفارسي[5]، وابن جني[6] من البغداديين، إلى أنّ الخبر هو الظرف بعينه، وليس المتعلّق المحذوف[7]، ولا مجموع الظرف مع متعلّقه.

خلاصة المسألة:

وبإمعان النظر في مذاهب النحويين وأدلّتهم يتضح أنّ أطراف الخلاف مزيج من المدرستين، البصريّة والبغداديّة، فإنّ النحّاة القائلين بالانتقال، وبأنّ الخبر هو الظرف، هم مزيج من النحّاة البصريين والبغداديين، فابن السراج بصريّ المذهب، والفارسيّ وابن

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 350/1.

(2) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 207/1.

(3) شرح التصريح على التوضيح، للأزهري،206/1.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 246/1، همع الهوامع، للسيوطي، 376/1.

(5) ينظر: المسائل العسكريات: 105/1.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب: 382/2.

(7) ينظر: المصدر نفسه، 376/1.

جنّي من نحّاة المدرسة البغداديّة، وإنّ القائلين بعدم الانتقال وبأنّ الخبر هو العامل، هم أيضًا مزيج من النحاة البصريين والبغداديين، فالسيرافيّ بصريّ المذهب، وابن كيسان بغدادي المذهب وعلى هذا فإنّ نسبة القول بالانتقال وبأنّ الخبر هو الظرف إلى جمهور البصريين، محلّ نظر، لما ذكر، إلّا إذا كان الصبان يعدّ ابن جنّي من نحّاة المدرسة البصريّة، لأنّ ابن جني كما قال شوقي ضيف (ت: 1426هـ) :" يردد ابن جنّي في الخصائص وغيره حديثه عن البصريين باسم أصحابنا،...وكثيرًا ما يضعهم مقابل البغداديين، وكأنّما ينتزع نفسه منهم نزعًا، ...ويريد بالبغداديين أوائلهم ممّن كانوا ينتزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان...فهو بغداديّ من طراز آخر طراز أستاذه أبي عليّ الفارسيّ والزجاجيّ"[1]، فعلى هذا الاعتداد يكون اعتراض الصبان في محلّه.

(1) المدارس النحوية: 268.

المطلب الثالث: الجواب المغيث في توجيه ابن مالك للحديث النبويّ الوارد في لغة أكلوني البراغيث

قال الأشمونيّ: "ويعبّر عن هذه اللغة بلغة "أكلوني البراغيث"، وعليه حمل الناظم قوله ﷺ: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" أخرجه مالك –(ت: 179 هـ)– في الموطأ[1]، ثم قال: لكنني أقول في حديث مالك: إنّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنّه حديث مختصر رواه البزار[2]–(ت 292هـ)– مطولًا مجردًا؛ فقال: "إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم"[3]."[4]

قال الصبان: "ثم قال لكنني أقول..." تبع فيه المراديّ –(ت: 749 هـ)– [5]،

---

(1) ينظر: الموطأ: 170/1.

(2) هذه الرواية رواية ابن خزيمة في صحيحه 1/ 165، برقم (321) وليست للبزار، وأن ما يذكره النحاة خلط بين رواية الموطأ، ورواية المسند البخاري، وغيرها، وأن رواية البزار هي" الملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ..."، 16/ 70، برقم (9118).

(3) أخرجه ابن حنبل في مسنده، في مسند أبي هريرة، 416/12، برقم (7491)، بلفظ: " إنّ لله ملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثمّ يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربّهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي؟ فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلّون" أخرجه مالك في موطئه، في باب جامع الصلاة، 1/ 170، برقم (41)، بلفظ: " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثمّ يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربّهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلون"، وأخرجه البخاري في صحيحه، في باب فضل صلاة الفجر، 1/ 115– 116، برقم (555)، بلفظ: " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثمّ يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربّهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلّون "، وأخرجه مسلم في صحيحيه، في باب فضل صلاتي الفجر والعصر والمحافظ عليهما، 439/1، برقم (632)، بلفظ: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر، ثمّ يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربّهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلّون".

(4) شرح الاشموني: 392/1.

(5) قال المراديّ: " قال: وقد تكلّم بهذه اللغة النبيّ، ﷺ، قال: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار. وقال السهيليّ: ألفيت، في كتب الحديث المروية الصحاح، ما يدلّ على كثرة هذه اللغة وجودتها. وذكر آثارًا منها: "يتعاقبون فيكم ملائكة. ثم قال: لكنّي أقول في حديث مالك: إنّ الواو فيه علامة إضمار، لأنّه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجردًا، فقال فيه: إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم". ينظر: الجنى الداني:170/1، وتوضيح المقاصد: 586/2.

قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيليّ [1]، وأمّا الناظم فاستدلّ به على تلك اللغة، فالشارح خلط الكلامين."[2]

التوطئة:

إنّ ظاهرة تعدد اللغات ظاهرة معروفة، وأمر مسلّم به في النحو العربي، ومن ذلك تعدد اللغة في إفراد الفعل وجمعه، فاللغة المطردة المعروفة والمشهورة في الشعر والنثر، إفراد الفعل وعدم مطابقته للفاعل، سواء أكان الفاعل مثنى أو جمعًا، فلا يجوز أن تتصل بالفعل علامة تثنية ولا علامة جمع، للدلالة على أنّ الفاعل مثنى أو جمع، وبهذه اللغة المشهورة جاءت أغلب الجمل الفعلية في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَّآئِفَتَانِ مِنْكُمُ أَنْ تَفْشَلا ﴾ [3]؛ وهذه هي اللغة الفصيحة المشهورة؛ ولكن هناك لغة قبيلة طيء، وقبيلة الحارث بن كعب، وقبيلة أزد شنوءة، تخالف هذه اللغة المشهورة، فهي تطابق بين الفعل وفاعله من حيث العدد، فإذا كان الفاعل مثنى أو جمعًا، لحق الفعل علامةً تدلّ على كونه مثنى، أو جمعًا[4]، وقد فسّر بعض اللغويين المحدثين هذه الظاهرة بأنّها جاءت نتيجة اختلاط العرب بالبلدان المجاورة، فالمطابقة من خصائص اللغة الآرامية فقال: "ومن الآثار النحوية في القواعد العربية أنّ الفعل إذا تقدم على الفاعل لا يطابقه في الجمع والتثنية، بل يبقى على إفراده، أمّا في الآرامية فيطابقه في الإفراد والجمع، وقد تابعت العامّة القاعدة في الآرامية فهي تقول:(راحوا إخوتي)، وكان الأجدر أن يقال:(راح إخوتي)،...وإنّ هذا النوع من تأثير الآرامية، وقع في القديم للعرب المحتكّين بالأقوام الآرامية كعرب الحيرة، وشمالي الحجاز، وعرفته النحاة وسمّته لغة: أكلوني البراغيث، وواقع الأمر أنّ مساكن طيء كانت في وسط نجد، وبني الحارث في نجران من اليمن، والقبيلتان من أشهر القبائل اليمنية، وكان

---

(1) يقصد أنّ قوله: "ثمّ قال: لكنني أقول في حديث مالك: إنّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنّه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجردًا؛ فقال: "إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم" "، هو من كلام السهيليّ، وليس من كلام ابن مالك، فالأشمونيّ ساق قول السهيليّ، على أنّه من كلام ابن مالك، وهذا هو وجه اعتراض يحي والصبان.

(2) حاشية الصبان: 68/2.

(3) سورة آل عمران من الآية: 122.

(4) ينظر: همع الهوامع: 578/1- 579.

لهما شأن في التجارة، بشمال بلاد العرب."[1]

وقد سمّاها سيبويه لغة: (أكلوني البراغيث)، قال سيبويه في كتابه: "ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت: على حد قوله: (مررت برجل أعورين أبواه) [2]" ، وسمّاها ابن مالك لغة: (يتعاقبون فيكم)[3].

وتذكر الدراسات الحديثة أنّ الأصل في اللغات السامية أخوات العربية، أن تلحق الفعل علامة التثنية أو الجمع، للفاعل المثنى أو المجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثًا، سواء بسواء[4].

تحليل المسألة:

اختلفت آراء النحويين في تأويل لغة: (أكلوني البراغيث)، فسيبويه يعاملها حسب تقدّم الفعل أو تأخره، فإذا تأخرّ الفعل فيعدّها اسمًا، فقد أعرب الواو بدلًا من الفاعل، في قوله جلّ شأنه: ﴿وأسرّوا ٱلنّجۡوى ٱلّذين ظلموا ﴾ [5] قال: " فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعزّ: " وأسرّوا النجوى الذين ظلموا " على هذا فيما زعم يونس." [6]، وإذا تقدّم الفعل فيعدّها دالةً على الجمع والتثنية، وذكر أنّ هذا قليل، فقال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: (ضربوني قومك)، و(ضرباني أخواك)، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في نحو: (قالت فلانة)، وكأنّهم أرادوا أنّ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة، قال الفرزدق[7]:.

---

(1) الآثار الآرمية في لغة الموصل العامية: 286.

(2) ينظر: الكتاب: 41/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 272/1.

(4) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، لرمضان عبد الثواب،71.

(5) سورة الأنبياء، من الآية: 3.

(6) الكتاب: 41/2.

(7) البيت من البحر الطويل، للفرزدق، لم أجده في ديوانه، والشاهد فيه: إن قال (يعصرن) فأتى بالحرف الذي يكون الضمير فيه علامةً للجمع على حدّ قولهم: أكلوني البراغيث، والفاعل هو (أقاربه) فأتى بعلامة الجمع. وهو من شواهد: الكتاب: 40/2، وسر صناعة الإعراب: 446/2، وشرح أبيات سيبويه: 337/1، والأغاني: 305/10، والصحاح: 1361/4، وشرح الرضي على الكافية: 276/3.

.

ولكن ديَّافيّ أبُوه وأمُّه.....بحورانِ يَعْصِرن السّليطَ أقَارِبُه[1]".

فقد خرّج البيت على أن النون علامة جمع.

ونقل القرطبيّ تبنّي الأخفش في قوله (يعصرن) لهذه اللغة، وأنّه حمل الآية الكريمة عليها فقال: "الواو في قوله: " يتعاقبون" علامة للفاعل المذكر المجموع وهي على لغة بن الحارث، وهي أنهم يلحقون علامة للفاعل المثنى والمجموع، وهم القائلون: أكلوني البراغيث...، وهي لغة فاشية وعليها حمل الأخفش قوله تعالى : ﴿وأَسرّوا ٱلنّجْوى ٱلّذِين ظَلَمُوا ﴾ [2]...، وقد تعّسف بعض النحاة في تأويلها وردّوها للبدل، وهو تكلف مستغن عنه، مع أنّ تلك اللغة مشهورة، لها وجه من القياس واضح، يعرف في موضعه"[3].

وخرّج بعض النحويين الألف والواو على أنّها أسماء، فجعل ما ورد منها خبرًا مقدمًا، ومبتدأ مؤخرًا[4].

واعترض ابن مالك والرضيّ على أن يحمل جميع ما ورد من الشواهد من الكتاب والسنة والشعر على هذه اللغة، بأنّ تعرب الألف والواو والنون ضمائرا؛ وحجّة ابن مالك أنّ الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أنّها لغة لقوم مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره[5].

---

(1) ينظر: الكتاب: 41/2.

(2) سورة الأنبياء، من الآية: 3.

(3) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي،261/2.

(4) ينظر: شرح الكافية: 582/2، والجنى الداني: 171/1، همع الهوامع: 579/1.

(5) ينظر: شرح الكافية: 583/2.

وأمّا المازنيّ (ت: 745هـ) [1]، وابن مالك[2]، وتبعه ابن هشام[3]، والمراديّ[4]، والسيوطيّ، فيخرّجونها على ظاهرها ولا يؤولونها، فهي حروف دالة على التثنية والجمع، ولا فرق بين أنّ يتقدم الفعل أو أنّ يتأخرّ، وعدها الرضيّ حروفًا منبئةً من أوّل الأمر، على أنّ الفاعل مثنى أو مجموع [5]، واحتجوا على صحّة مذهبهم بأدلة معتبرة من السماع والقياس، فدليلهم من السماع قوله: عزّ شأنه: ﴿ عموا وصمّوا كثيرٌ ﴾ [6] [6] وقوله: ﴿وأسرّوا ٱلنّجْوى ٱلّذين ظلموا ﴾ [7] ، فالواو في (أسروا – وصموا – وعموا) أحرف دالة على الجمع، ومنها قول الرسول الله ﷺ: (يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)، فقد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، فالواو في (يتعاقبون) علامة جمع الذكور، و(ملائكة) فاعل، وقد اعترض أبو حيان (ت: 745) [8] وغيره من الاستشهاد بهذا الحديث، وحجتهم أنّ هذا الحديث مبتور صدره، "إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة في الليل وملائكة في النهار..."[9] فقال السهيليّ[10]: "ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدلّ على كثرة هذه اللغة. وجردها، وذكر آثارًا، منها قوله ﷺ : "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار" أخرجه مالك في الموطأ، ثمّ قال[11]: لكني أقول في حديث مالك[12]: "إنّ الواو فيه

---

(1) ينظر: البسيط في شرح الجمل: 270/1.

(2) ينظر: شرح الكافية: 582/2، وشرح ابن عقيل: 85/2.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 89/2.

(4) ينظر: الجنى الداني: 170/1.

(5) ينظر: شرح الكافية، 481/4.

(6) سورة المائدة، من الآية: 71.

(7) سورة الأنبياء، من الآية: 3.

(8) ينظر: التذييل والتكميل: 209/6.

(9) أخرجه الامام أحمد بن حنبل في مسنده، وفي مسند أبي هريرة، 416/12، برقم (7491)، بلفظ: " إن لله ملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر، ثمّ يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربّهم وهو أعلم بهم، كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلّون، وأتيناهم وهم يصلّون".

(10) قول السهيليّ بحثت عنه في كتابه (نتائج النحو)، ولم أجد لهذا القول أثرًا، وكلّ ما ذكر هو نقل عن المرادي.

(11) المقصود بالقائل هنا السهيلي.

(12) يقصد بـ (مالك) هنا مالك بن أنس صاحب الموطأ، وليس ابن مالك صاحب الألفية.

علامة إضمار؛ لأنّه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجردًا فقال فيه: "إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم"[1]، وقد ردّ ابن حجر على هذا القول بقوله: " وتوارد جماعة من الشّرّاح على أنّ حديث الباب من هذا القبيل، ووافقهم ابن مالك وناقشه أبو حيان زاعمًا أنّ هذه الطريق اختصرها الراويّ، واحتجّ لذلك بما رواه ابن خزيمة من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ: "إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، وقد سومح في العزو إلى مسند البزار، مع أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين، فالعزو إليهما أولى، وذلك أنّ هذا الحديث رواه مالك عن أبي الزناد في الموطأ، ولم يختلف عليه باللفظ المذكور، وهو قوله :(يتعاقبون فيكم)، وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور، عنه وقد أخرجه البخاريّ [2]".

ومن الشعر قول الشاعر[3]:

تَولَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بنَفْسِه ..... وقدْ أَسْلَمَاه مبْعدٌ وحَمِيم

أمّا القياس فقد قاسوا هذه الأحرف على تاء التأنيث الساكنة، والجامع بينهما: الفرعية عن غيرها، فالمثنى والجمع فرع الإفراد، والمؤنث فرع المذكر.

خلاصة المسألة:

وبعد إمعان النظر في تفصيل أصحاب المذاهب وبيان حججهم، ترى الباحثة أنّ اعتراض الصبان على الأشمونيّ في محلّه؛ لأنّ ابن مالك لا يعدّ الواو والألف اسمًا في الحديث النبويّ؛ بل يرى أنّهما حرفان دالان على الجمع والتثنية؛ وكان هذا الحديث النبويّ من ضمن شواهده على صحّة ما ذهب إليه، وعند مراجعتي لمؤلفات ابن مالك،

---

(1) توضيح المقاصد: 586/2.

(2) فتح الباري: 34/2.

(3) البيت من البحر الطويل، لعبدالله بن قيس الرقيات، في شعر بن قيس الرقيات،331، الشاهد فيه: اتصال الفعل الفعل بألف التثنية؛ وكان القياس أن يقول: (وقد أسلمه مبعد وحميم). وهو من شواهد: شرح التسهيل، لابن مالك، 116/2، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، 581/2، والجنى الداني، للمرادي،175، وأوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 93/2، وشرح التصريح ، للأزهري، 406/1.

لم أجد ما نقله الأشمونيّ من قوله:(ثم قال: لكنني أقول في حديث مالك: إنّ الواو فيه علامة إضمار؛ لأنّه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجردًا؛ فقال: "إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم)، وقد بحثت عن هذا النص، ووجدته قد نسبه المراديّ في كتابي الجنى الداني[1]، وتوضيح المقاصد[2]، للسهيليّ، وليس لابن مالك، ونسبه أبو حيان أيضًا إلى السهيليّ[3] ثمّ إنّني بحثت عن قول السهيليّ في نتائجه، فلم أجد له أثرًا، ونص ما جاء في نتائج الفكر" قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير، إذ لم يتقدم مذكور، ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى، إذ كانوا يسمون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، وقنسرين، وكذلك: سلمان، وحمدان، يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع، فهذا ونحوه مما دعاهم إلى تقديم العلامة في نحو قولهم: " (أكلوني البراغيث) ، و(يتعاقبون فيكم ملائكة. . .)، وكما أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين، فكذلك التاء في: (ظفرت يداك)"[4].

(1) ينظر: الجنى الداني: 170/1.

(2) ينظر: توضيح المقاصد: 586/2.

(3) ينظر: التذييل والتكميل: 208/6- 209.

(4) نتائج الفكر:128.

المطلب الرابع: الخلاف في نيابة (الجارّ أو المجرور) عن الفاعل

قال الأشمونيّ: "وقابل" للنيابة "من ظرف أو من مصدر أو" مجرور "حرف جرّ بنيابة حري" أي حقيق[1].

قال الصبان: "أو مجرور حرف جرّ" أجرى المتن على مذهب البصريين، من أنّ نائب الفاعل هو المجرور فقط، مع أنّ مذهب المصنف، على مقتضى ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل، أنّه مجموع الجار والمجرور، ونقل ترجيحه عن ابن هشام، فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه، لكن في الروداني (ت: 1094 هـ)، ما نصّه وقول التسهيل: (أو جار ومجرور) منتقد بأنّه لم يذهب أحد إلى أنّ الجار والمجرور معًا هو النائب. ا. هـ. وكذا في الهمع عن أبي حيان."[2].

التوطئة:

إنّ الفاعل هو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية، ولا يستغنى عن ذكره؛ وإذا حذف وجب نيابة غيره عنه، والأولى بالنيابة المفعول به، وإذ حذف المفعول به ناب عنه أحد هذه الأشياء:

- المصدر
- الظرف المختصّ.
- الجارّ والمجرور المتصرف [3].

تحليل المسألة:

واختلف النحاة في حقيقة نيابة شبه الجملة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل:

أنّ النائب هو المجرور وحده، قال به ابن السراج[4]، ونصّ عليه ابن عصفور[5]، وهذا

---

(1) شرح لأشموني: 417/1.

(2) حاشية الصبان: 93/2.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 54/2.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 79/1.

(5) ينظر: المقرب: 117.

مذهب جمهور البصريين نقله أبو حيّان وابن هشام، والمراديّ، والجوجريّ، والأزهريّ، والسيوطيّ، والأشمونيّ، ، ونصّ الصبان عليه في حاشيته، والخضريّ (ت: 1287 هـ)[1].

المذهب الثاني:

أنّ النائب هو مجموع الجارّ والمجرور.

والقائل بهذا المذهب هو ابن مالك في كافيته وتسهيله، فقال في الكافية :" لمّا ذكرت نيابة المفعول به عن الفاعل، أخذت في بيان ما يشاركه في النيابة عنه وهو: المصدر، والظرف المتصرفان المخصصان والجارّ والمجرور، كقولك: (سير بي)، و(سير اليوم) و(سير المسير)[2].

وقال في التسهيل: " قد يترك الفاعل لغرض لفظيّ أو معنويّ جوازًا أو وجوبًا، فينوب عنه جاريًا مجراه في كلّ ما له مفعول أو جارّ ومجرور، أو مصدر لغير مجرد التوكيد"[3].

المذهب الثالث:

أنّ النائب هو الحرف وحده، والقائل بهذا المذهب هو الفراء، حيث يرى أنّ الجارّ نفسه في موضع رفع نائب فاعل في نحو: (مرّ بزيد)، وردّ هذا المذهب بأنّ الحرف لا حظّ له في الإعراب[4].

وقد اعترض الصبان في حاشيته على الأشمونيّ؛ لأنّه أجرى متن الألفية على مذهب البصريين، وأنّ مذهب ابن مالك مخالف لمذهبهم في هذه المسألة، فمذهبه أن نائب الفاعل هو مجموع الجار والمجرور.

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 228/6، أوضح المسالك: 2/ 221، شرح شذور الذهب، 337/1، شرح التصريح:426/1، همع الهوامع: 587/1، حاشية الصبان: 93/2.

(2) شرح الكافية الشافية: 607/2.

(3) شرح التسهيل: 124/2.

(4) ينظر: حاشية الخضري: 385/1.

خلاصة المسألة:

وبعد دراسة المسألة والرجوع إلى مؤلفات ابن مالك والبحث فيها قدّ تبيّن أنّ اعتراض الصبان في محلّه؛ لأن مذهب ابن مالك هو أنّ النائب عن الفاعل هما الجارّ والمجرور معًا.

وأمّا اعتراض أبي حيان على ابن مالك، فيما ذكره هذا الذي ذكره المصنف لم يذهب إليه أحد، وهو أن يكون الجارّ والمجرور ويقوم مقام الفاعل، فيكونان معًا في موضع رفع"[1]؛ فهو محلّ نظر؛ لأنّه قد سبقه إليه جماعة من النحويين، ومن بينهم ابن جنّي فقال:" ومن هنا أيضًا قضى النحويون على موضع الجار والمجرور، إذا أسند الفعل إليهما بأنّهما في موضع رفع، وذلك نحو: (ما جاءني من رجل وما قام من أحد)[2]".

وكذا قال الزمخشريّ (ت: 538)" تقول: (استخف بزيد استخفافًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير)، وإن أسندت إلى الجار مع المجرور، ولك أن تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره وتترك ما عداه منصوبًا"[3]، وقال به أيضًا أبو علي الفارسيّ، مستندًا إلى دليل أصوليّ معتبر، وهو القياس: حيث ذكر في نحو: (ذهب بزيد) و(جلس إلى عمر) أنّ الجارّ والمجرور في موضع رفع نائب فاعل؛ لعلة إسناد الفعل إليهما، قياسًا على (ما جاءني من رجل)، فـ (رجل) في موضع رفع فاعل.[4]

ونصّ على ذلك الجرجانيّ، محتجًّا أيضًا بدليل القياس، فقال:" إنّ (زيد) في نحو: (ذهب بزيد) في موضع رفع، قياسًا على (أذهب زيدًا)، و(جولس عمرًا) ، أمّا (ما جاءني من رجل) فـ (من) حرف جرّ زائد، و(رجل) في موضع رفع فاعل؛ لأنّه قائم مقام الفاعل[5]".

---

(1) التذييل والتكميل: 228/6.

(2) سر صناعة الإعراب: 131/1.

(3) ينظر: المفصل، للزمخشري،344.

(4) ينظر: الإيضاح: 37.

(5) المقتصد: 353/1.

وذكر الحامديّ (ت:1226 هـ)أنّ ابن مالك مجتهد في هذا الفنّ بدليل قوله: (ليس عندي لازمًا)، فلا يقع اعتراض أبي حيان عليه، إلّا إذا كان في أمر من الأمور المجمع عليها، والاجتهاد يكون في الأمور التي لم يجمع عليها[1]

(1) ينظر: تقريرات على حاشية الصبان: 135.

المطلب الأوّل: تصرف (دام) الناسخة.

قال الأشمونيّ عن كان وأخواتها: " وهي في ذلك على ثلاثة أقسامٍ، قسم لا يتصرف بحالٍ، وهو (ليس) باتفاقٍ، و(دام) على الصحيح، وقسم يتصرّف تصرّفًا ناقصًا، وهو (زال) وأخوتها، فإنّه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر، وقسم يتصرّف تصرّفًا تامًّا، وهو باقيها"[1].

قال الصبان: "قوله: "ودام على الصحيح"، مقابله ما قاله الأقدمون، وقليل من المتأخرين أنّ لها مضارعًا، وهو (يدوم)، فهي متصرفة عندهم تصرّفًا ناقصًا"[2].

التوطئة:

فعل (دام) من الأفعال الناسخة، التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ويسمّى اسمها، وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول، ويسمّى خبرها، وهو من الأفعال الناسخة التي تعمل بقيدٍ، وهو أن يسبقه (ما) المصدرية، ومعنى (دام) " توقيت للفعل في قولك: (أجلس ما دمت جالسًا)، كأنّك قلت: (أجلس مدة دوام جلوسك)،...ولذلك كان مفتقرًا إلى أن يشفع بكلامٍ؛ لأنّه ظرف، ولا بدّ له مما يقع فيه."[3]، وهي موضوعة لمقارنة الصفة للموصوف في الحال[4].

تحليل المسألة:

وتعدّ (دام) من الأفعال المختلف في تصريفها، فيرى الفراء، وابن مالك ، والأشمونيّ، والخضري[5]، أنّ (ما دام) غير متصرفةٍ، وحجّتهم في ذلك، أنّها صلة لـ (ما) الظرفية المصدرية، وكلّ فعلٍ وقع صلةً لـ (ما)، التزم مضيه وصلتها تلزم المضيّ، أمّا (يدوم ودم ودائم)، فمن تصريفات (دام) التامة، وليست من تصريفات (دام) الناسخة [6].

---

(1) شرح الأشموني:228/1.

(2) حاشية الصبان: 339/1.

(3) المفصل في صنعة الإعراب: 355.

(4) ينظر: المقرب: 145.

(5) ينظر: شرح التسهيل: 349/1، والتذييل والتكميل: 172/4، وحاشية الخضري،247/1.

(6) ينظر: علل النحو: 250، وأوضح المسالك: 234/1، وحاشية الخضري: 247/1، وهمعَ الهوامع: 421/1.

قال الوراق (ت: 381 هـ): "اعلم أنّ (دام) التي تستعمل مع (ما)، لا يستعمل منها المستقبل، فلا يجوز أن تقول: (ما يدوم زيد قائمًا)، وإنّما ألزموه الماضيّ؛ لأنّ القائل إذا قال: (أنا أنتظرك ما دمت قائمًا)، فإنّما يخبر عن حالٍ وقت دوامه، فلمّا كان هذا المعنى المقصود لا يحتمل إلّا معنى واحدًا، لزم لفظًا واحدًا[1]".

وذكر ابن الدهّان أنّن: (دام) غير متصرفةٍ، وما ورد من استعمال المضارع من فعل (دام) شاذ مقصور على السماع، وما ورد منه يجرى مجرى المثل، ولا يقاس عليه، فقال: "لا يستعمل في موضع (دام يدوم)؛ لأنّه جرى كالمثل عندهم"[2]، ووافقهم ابن الخبّاز على أنّ (دام) لا تتصرّف، وعلّة عدم تصرفها ترجع إلى معناها؛ لأنّها تدلّ على التوقيت والتأبيد، فتفيد الاستقبال، قال: "وامتناع (ما دام) من التصرف؛ لأنّ الغرض من المضارع حاصل منها، ألا ترى أنّك إذا قلت: (أزورك ما دمت مقيمًا)، فإنّما تشترط اتصال الزيارة ودوامها"[3].

وفي هذا السياق اعترض الصبان على الأشمونيّ، وذكر أنّ (دام) متصرفة تصرفًا ناقصًا، واحتجّ على صحّة قوله: بأنّه لا فرق في الاستعمال بين قولك: (لا أكلمك ما دمت عاصيًا) وقولك: (لا أكلمك ما تدوم عاصيًا)، وأنّها تستعمل صلةً لـ (ما) المصدرية الظرفية، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أنّ: (ما) المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدرٍ، فاستعمالهم هذا الفعل بعد (ما)، يشير إلى أنّهم يعتقدون أنّ لها مصدرًا، وأنّ هذا المصدر مصدرها، كما استدلّ على صحّة حجّته بوقوع هذا المصدر في عبارات الكثيرين، كالشّارح عند قول المصنف: (كأعط إلخ فلا يقال: إنّها مع ما بعدها في تأويل مصدرٍ مقدرٍ لا موجودٍ[4]).

وأنّ العلماء جروا على تقدير (ما دام) في نحو قوله تعالى: ﴿ وجَعَلَنِي مُبارَكًا أيْن ما كُنْتُ وأوْصَنِى بالصَّلَوٰة والزَّكَوٰة ما دُمْتُ حيًّا ﴾ [5] بقولهم: (مدة دوامي حيًّا)، ولو أنّنا

---

(1) علل النحو: 205.

(2) همعَ الهوامع: 421/1، وشرح التصريح :239/1.

(3) توجيه اللمع: 135.

(4) ينظر: حاشية الصبان: 364/1.

(5) سورة مريم، من الآية:31.

أنّنا التزمنا أنّ هذا مصدرًا لـ (دام) التامة، أو أنّ العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدرًا لم يرد عن العرب، لكنّا بذلك جائرين ومسيئين بمن قام على العربية وحفظها والظنّ كلّ الإساءة، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتتم الدعوى،[1]ونقل البعض أنّ عدم تصرفها لم يذكره البصريون[2].

خلاصة المسألة:

وبعد النظر في أدلّة الطرفين، ترى الباحثة أنّ اعتراض الصبان في محلّه؛ لأنّه من المتفق عليه، أنّ (دام) تسبقها (ما) المصدرية، وذلك يلزم أنّ تكون لـ (دام) مصدرًا، فهي بذلك متصرفة تصرفًا ناقصًا، والقول بغير ذلك يؤدي إلى مخالفة أصلٍ متفقٍ عليه من أصول العربية، ونقض قاعدةٍ متفقٍ عليها وهي مصدرية (ما)، وأنّ القول بأنّ لها مضارعًا، هو أصل من أصولها، وإن كان شاذًّا، فمخالفة القياس أولى من إنكار أصلٍ من الأصول المتفق عليها.

(1) ينظر: أوضح المسالك: 234/1، وحاشية الصبان:364/1، ومنحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل:126/1.

(2) ينظر: همعَ الهوامع: 421/1.

المطلب الثاني: عمل (لا) النافية في المعرفة.

قال الأشمونيّ في باب (لا) النافية: " ذكر ابن الشّجريّ (ت:542 هـ) أنّها أعملت في معرفةٍ، وأنشد للنابغة الجعدي(ت: 50 هـ) [1]:

وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا ..... سواِها، ولا في حبِّها متراخيًا

وتردد رأيّ الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوّله في شرح الكافية فقال: يمكن عندي أنّ يجعل: (أنا) مرفوع فعلٍ مضمرٍ ناصبٍ (باغيًا) على الحال، تقديره: (لا أرى باغيًا)، فلمّا أضمر الفعل، برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل؛ لدلالته عليه، ونظائره كثيرة منها قولهم: (حكمك مسمطًا) [2]، أي: (حكمك لك مسمطًا)، أي: مثبتًا، فجعل (مسمطًا) وهو حال مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعلٍ"[3].

قال الصبان: "هذا" أي: الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول إلخ أي: من باب سدّ الحال مسد الخبر، والعامل فيها، كما يؤخذ مما بعدّه، أي قوله: (ونظائره إلخ)، فلا اعتراض، بأنّ الوجه الأوّل فيه أيضًا الاستغناء بالمعمول، وهو (أنا) عن العامل، وهو فعله المحذوف... ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأوّيل بوجهيه، ويكون التنظير على وجهه الأوّل، بنحو: (حكمك مسمطًا) في الاستغناء بمطلق معمولٍ عن مطلق عاملٍ، وإن لم يكن المعمول حالًا، والعامل خبرًا، وحينئذٍ فلا اعتراض ولا جواب، وقوله: (حكمك مسمطًا) تقدم أنّ هذا شاذ، فلا يناسب التنظير به"[4].

---

(1) البيت من البحر الطويل، للنابغة الجعدي، لم أجدْه في ديوانه، الشاهد فيه: قوله: (لا أنا باغيًا سوَاها) عملتْ (لا) النافيةُ عملَ (ليس) معَ أنّ اسمَها معرفةٌ، وهذا شاذٌّ؛ لأنّها لا تعملُ إلّا في النكراتِ.
وهو من شواهد: جنى الداني: 293، وشرح الكافية: 441/1، ومغني اللبيب: 316/1، وهمعَ الهوامع:457/1.

(2) مجمعَ الأمثال: 212/1، وأوضح المسالك: 222/1، وشرح التصريح: 230/1.
وجهُ الاستشهادِ به: مجيءُ (حكمُك) مبتدأٌ، والخبرُ محذوفًا وجوبًا، أي: (لك مسمطًا)، وكان القياسُ رفعه لصلاحيتِه للخبريةِ، ولكنه نُصبَ على الحاليةِ.

(3) شرح الأشموني:265/1.

(4) حاشية الصبان: 373/1.

التوطئة:

تعمل: (لا) النافية عمل: (ليس) بشرط أن تكون نافيةً، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن لا يتقدم خبرها على المبتدأ.

تحليل المسألة:

نبه الأشموني على أن ابن الشجري ذكر جواز عمل (لا) النافية في المعرفة، أنّها تعمل في المعرفة واستشهد بقول الشاعر[1]:

وحلّتْ سوادَ القلبِ لا أنَا باغيًا.....سوَاها ولا في حبِّها متراخيا

كما ذكر الاشموني أن ابن مالكٍ تردد في هذا البيت، فأجاز القياس عليه تارةً، وأوّله في شرح الكافية تارةً أخرى، وإذا ما رجعنا إلى مؤلفات ابن مالكٍ، نلحظ أنّه أطلق عدّة أقوال في هذه المسألة، قولين ذكرهما عند استشهاده بالبيت، وقولان آخران، وحاصل الأقوال ما يأتي:

الأوّل: صرّح به في التسهيل فوصف عملها في المعرفة بأنّه نادر فقال:" وتلحق بها (إنّ) النافية قليلًا، و(لا) كثيرًا، ورفعها معرفة نادر"[(2)].

والثاني: صرّح به في شرح التسهيل، فحكم عليه بالشذوذ فقال: " وشذّ إعمالها في المعرفة في قول النابغة:

وحلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا ..... سوَاها ولا في حبّها متراخيا[(3)]

الثالث: صرّح به في شرح التسهيل، فأجاز القياس على قول النابغة : " لا أنا باغيًا"، فقال: "والقياس على هذا شائع عندي[(4)]".

وقد ناقش المحقق محمد عبد الحميد في نسبة هذا القول إلى ابن مالكٍ، فذكر أنّ قوله: (والقياس على هذا شائع عندي)، هو من كلام الشارح- أبي حيان –، وليس من كلام ابن مالكٍ، وأنّ مذهب ابن مالكٍ هو عمل (لا) في

---

(1) نفسه: 373/1.

(2) التسهيل، 57.

(3) شرح التسهيل: 377/1.

(4) المصدر نفسه: 377/1.

المعرفة شاذّ[1].

الرابع: صرّح به في شرح الشافية، فأوّل ما ظاهره دخولها على المعرفة، فقال: " ويمكن عندي:

- أن يجعل (أنا) مرفوع فعلٍ مضمرٍ ناصبٍ (باغيًا) على الحال تقديره: (لا أرى باغيًا)، فلمّا أضمر الفعل برز الضمير، وانفصل.
- ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا (باغيًا) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة، منها قولهم: (حكمك مسمطًا)، أي: (حكمك لك مسمطًا) أي مثبتًا، فجعل مسمطًا وهو حال مغنيًا عن عامله مع كونه غير فعلٍ"[2].

خلاصة المسألة:

وبإمعان النظر في المسألة يبدو للباحثة أنّ الأشمونيّ حلّل النصّ الوارد في شرح التسهيل على غير الوجه المراد، أو بخلاف مذهب المصنف، فقد نبّه المحقق محمد عبد الحميد على أنّ القول بجواز القياس الوارد في شرح التسهيل، هو تعقيب لأبي حيّان، وليس مذهب المصنف، وإذا ما أعيد النظر في المسالة من ناحية أصولية، يلزم الأخذ بالقول الرابع؛ لأنّه ذكر في كتابه شرح الكافية الشافية، فهذا الكتاب متأخرّ في التأليف، من كتابه التسهيل وشرحه، فالقاعدة الأصوليّة تقول: "إذا ذكر قولان لعالمٍ واحدٍ، بحث عن تاريخهما، وعمل بالمتأخّر، والأوّل مرجوع عنه"[3].

ويؤيد ذلك قوله: إنّ عملها في المعرفة نادر وشاذ، وقد نقل في شرحه التسهيل، الإجماع على عدم جواز عملها في المعرفة[4].

حيث أوّل ابن مالكٍ الشاهد بإضمار عاملٍ؛ ليخرج من باب الشذوذ؛ ليقع في شاذٍّ آخر.

وقد اعترض الصبان على استشهاد ابن مالكٍ بهذا المثل؛ لأنّه شاذ، فقال: " قوله:

---

(1) ينظر: منحة الجليل:146/1.

(2) شرح الكافية: 441/1.

(3) الاقتراح:231.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 326/1.

(حكمك مسمطًا)، تقدّم أنّ هذا شاذ فلا يناسب التنظير به"[1].

وكما ترى الباحثة أنّ اعتراض الصبان في محلّه؛ لأنّ المثل الذي نظّر به ابن مالكٍ شاذ، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ومن باب أولى عدم التنظّير به ؛ لأنّ الأصل في الشاذ لا ينتحى سمته، ولا يكون شاهدًا يستدل به ، ولا يجوز بناء القواعد عليه ، ولا يصلح للتنظّير به.

(1) حاشية الصبان: 373/1.

المطلب الثالث: (عسى) وأخواتها بين التمام والنقصان

قال الأشمونيّ: "بعد عسى" و"اخلولق" و"أوشك قد يرد غنًى بأنّ يفعل"، أي: يستغني بـ"أن" والمضارع "عن ثانٍ" من معموليها "فقد" وتسمّى حينئذٍ تامةً نحو: ﴿وعَسَىٰٓ أَنْ تَكۡرَهُوا شَيۡـٔٗا وهو خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وعَسَىٰٓ أَنْ تُحِبُّوا شَيۡـٔٗا وهو شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾ [1] **و"اخلولق أن يأتي"، و"أوشك أن يفعل"، فـ "أن" والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنٍ به عن المنصوب الذي هو الخبر**[2] ".

قال الصبان: "قوله: "غنى بأنّ يفعل إلخ" اعلم أنّ مذهب الجمهور أنّها في هذه الحالة أفعال تامّة، و(أن يفعل) فاعلها، ولا خبر لها، ومذهب الناظم أنّها ناقصة، و(أن يفعل) سدّ مسد معموليها، كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوٓا أَنْ يَقُولُوٓا ءَامَنَّا وهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ٢﴾ [3] **وكلام الناظم محتمل لها، ومعناه على مذهب الجمهور، غني بـ (أنّ يفعل) عن أن يكون لها ثانٍ لتمامها، وعلى مذهبه غني بـ (أنّ يفعل) عن أوّلٍ وثانٍ؛ لكن لم يذكر الأوّل؛ لظهور إغناء (أن يفعل) عنه؛ لوقوعه في محله بخلاف الثاني، والشارح –رحمه الله تعالى– حمل كلامه على غير مذهبه، والمناسب خلافه، ويلزم على مذهب الناظم أنّ (أن يفعل) في محلّ رفعٍ ونصبٍ، ولا مانع منه، لوجود محلّين مختلفين لشيءٍ واحدٍ باعتبارين، في نحو (أعجبني كونك مسافرًا)**[4]".

التوطئة:

تختص الأفعال الناسخة بدخول على الجملة الاسمية، فتدخل على المبتدأ فترفعه، ويعد اسمًا لها، وتدخل على الخبر فتنصبه، ويعد خبرًا لها، ومن بين هذه النواسخ (كاد) وأخواتها، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسامٍ:

1. ما دلّ على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك.

---

(1) سورة البقرة، من الآية: 216.

(2) شرح الأشموني: 289/1.

(3) سورة العنكبوت، من الآية: 2.

(4) حاشية الصبان: 390/1.

2. ما دل على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

3. ما دل على الإنشاء، وهي: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ[1].

وقد اختصت أفعال الرجاء من هذا الباب، بأنّها تستعمل على ضربين:

- الأوّل: أن تكون بمنزلة (كان) الناقصة فتحتاج إلى اسمٍ وخبرٍ، ولا يكون الخبر إلّا فعلًا مضارعًا مسبوقًا بأنّ المصدرية الناصبة، نحو: (عسى زيد أن يقوم)، و(اخلولق زيد أن يقوم)، و(أوشك زيد أن يقوم)، وقد شذ مجيء خبرها مفردًا، كقولهم في المثل: (عسى الغوير أبؤسًا) [2].
- الثاني: أن تكون تامّةً: وهي المسندة إلى (أن يفعل)، حيث إنّها تكتفي بالمصدر المؤول، ويعرب في موضع فاعلٍ، نحو:(عسى أن يقوم).

تحليل المسألة:

وقد اختلف في إعراب محلّ (أن يفعل)، في نحو:(عسى أن يقوم)، فمذهب الجمهور[3] (أن والفعل) في محلّ رفع فاعلٍ، قال المبرد: "فأمّا قولهم: (عسى أن يقوم زيد)، و(عسى أن يقوم أبوك)، و(عسى أن تقوم جواريك) فقولك: (أن يقوم) رفع؛ لأنّه فاعل (عسى)"[4].

وذكر الفارسيّ: أنّ (أن) مع صلتها في موضع اسمٍ مرفوعٍ نحو: (عسى أن يذهب عمرو)، فـ (أن يذهب) في موضع رفع فاعلٍ لـ (عسى)، وهي هنا تامة[5]، ويستغنى في هذا الوجه، بذكر ما تضمّنه اسمها من الحدث عن الخبر، الذي لا يكون

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 149/1.

(2) المثلُ يضربُ لرجلٍ يخبرُ بالشرِّ، ينظر: مجمعَ الأمثال: 17/2، والمستقصي: 161/2. وهو من شواهد: الكتاب: 158/3، والمقتضب: 70/3، والإيضاح العضدي: 76، والخصائص: 99/1.

وجه الاستشهاد به: وقوعُ خبرِ (عسى) (أبؤسا) اسمًا مفردًا، وهو شاذٌّ.

(3) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 300/3، وتحرير الخصاصة: 211/1، وشرح المكودي: 67/1، وحاشية الصبان: 390/1.

(4) المقتضب: 70/3.

(5) ينظر: الإيضاح: 77.

إلا حدثًا كقولك: (عسى أن يقوم زيد) و(عسى أن يخرج عمرو)، وتشبه في الوجه الأوّل بـ (كان) الناقصة؛ لافتقارها إلى الخبر، وفي هذا الوجه بـ (كان) التامة؛ لاستقلالها بمرفوعها، وتضمّن (عسى) في الوجه الأوّل معنى (قارب)، وفي الوجه الثانيّ معنى (قرب) [1].

ويرى ابن الخبّاز أنّ (عسى) في هذه الحالة ناقصة، وأنّ (أن) وما دخلت عليه سد مسدّ الجزأين، قياسًا على قوله جلّ شأنه: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١﴾ [2]؛ لأن (حسبوا) يقتضي مفعولين وأنّ الفعل والفاعل الواقعين في صلة (أن) سدّا مسدهما، وتبعه في ذلك ابن مالكٍ في شرح التسهيل حيث قال: "والوجه عندي أن تجعل (عسى) ناقصةً أبدًا، فإذا أسندت إلى (أن والفعل)، وجّه بما يوجّه وقوع (حسب) عليها في نحو: قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٢١٦﴾ [3]؛ بل يقال في الموضعين: سدّت (أن والفعل) مسدّ الجزأين، ويوجّه نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ٥٢﴾ [4] بأنّ المرفوع اسم (عسى)، وأن والفعل بدل سدّ مسدّ جزأي الإسناد، كما كان يسدّ مسّدهما، لو لم يوجد المبدل منه، فإنّ المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام"[5].

وقد رد أبو حيان، وناظر الجيش، قياس ابن مالكٍ؛ لأنّه يؤدّى إلى ما لا نظير له، فالفعل لا بدّ له من فاعلٍ، وإذا كان له مفعولًا، فيجب أن يتميز عن الفاعل، وأنّ (أن والفعل) في باب (حسب) سدّت مسدّ الجزأين؛ لأنّ الجزأين مشتركان في المفعولية، وأما (عسى) فالجزآن مختلفان، فالأوّل في محلّ رفعٍ، والثاني في محلّ نصبٍ، ولا نظيرٍ لذلك؛ لأنّ: (أن والفعل) إمّا أن يسدّا مسدّ فاعلٍ أو مفعولٍ، وإمّا أنهما يسدان

(1) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 130.

(2) سورة المائدة، من الآية 71.

(3) سورة البقرة، من الآية: 216.

(4) سورة المائدة، من الآية: 52.

(5) شرح التسهيل: 394/1

مسدّهما معًا فلا نظير لذلك[1].

وقال الصبان: " ويلزم على مذهب الناظم- ابن مالكٍ – أنّ: (أن يفعل) في محلّ رفعٍ ونصبٍ ولا مانع منه؛ لوجودِ محلّين مختلفين لشيءٍ واحدٍ باعتبارين في نحو: (أعجبني كونك مسافرًا)"[2].

خلاصة المسألة:

وبعد النظر والرجوع إلى مؤلفات ابن مالكٍ يتبين أنّ قول الصبان – بأنّ الأشموني قد حمل كلام الناظم على غير مذهبه- صحيح؛ لأنّ مذهب ابن مالكٍ في (عسى واخلولق وأوشك)، أن تكون دائمًا ناقصةً، ولا تكون تامةً.

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 352/4، وتمهيد القواعد، لناظر: 1273/3- 1274.

(2) حاشية الصبان: 390/1.

المطلب الرابع: الأجوبة الوافية في رافع خبر(لا) النافية.

قال الأشمونيّ: " وبعد ذاك" المنصوب "الخبر اذكر" حال كونك "رافعه" حتمًا، وأمّا الرافع فقال الشلوبين (645هـ): "لا خلاف في أنّ (لا) هي الرافعة له عند عدم تركيبيها"، فإن ركبت مع الاسم المفرد، فمذهب الأخفش أنّها أيضًا هي الرافعة له، وقال في التسهيل: إنّه الأصح، ومذهب سيبويه: أنّه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ولم تعمل إلّا في الاسم[1]".

قال الصبان: قوله: (فمذهب الأخفش إلخ) دليله: أنّ ما استحقت به العمل باقٍ والتركيب لا يبطله، و"قوله: "ومذهب سيبويه أنّه مرفوع إلخ"، مقتضاه أنّه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ، وهو الاسم بعد دخول الناسخ، وفي التصريح أنّ العامل فيه الرفع (لا) مع اسمها؛ لأنّ موضعهما الرفع بالابتداء عند سيبويه، والذي يتجه كما أشار إليه ابن القاسم (ت: 994 هـ)، حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح، وأنّ العامل في الحقيقة هو النكرة فقط، التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ؛ لكن لمّا كانت (لا) كجزءٍ منها، نسبوا ذلك إلى المجموع تسمحًا، وبه يندفع الاستشكال بأنّه لو كانت (لا) مع اسمها في محلّ رفع مبتدإٍ، لزم أنّ المخبر عنه مجموعهما، فلا يكون للنفي تسلط على الخبر، فيكون معنى (لا رجل قائم) (غير الرجل قائم)... وورد أنّ المبتدأ لا يكون مجموع اسمٍ وحرفٍ غير سابكٍ، فإن قلت: كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ، فهي الآن ليست مبتدأً، فلا ترفع الخبر، قلت: يجاب بما ذكره المصنف في شرح تسهيله وشرح كافيته: أنّ (لا) عامل ضعيف، فلم تنسخ عمل الابتداء لفظًا وتقديرًا، بل هو باقٍ تقديرًا، قال: ولهذا أتبعنا اسمها رفعًا باعتبار محلّه، ولم نفعل ذلك في اسم (إن)؛ لقوّتها ونسخها عمل الابتداء لفظًا ومحلًّا، فتلخص أنّ ما في الشارح هو التحقيق...." [2]

التوطئة:

تعدّ (لا) النافية للجنس هي إحدى النواسخ الحرفية، التي تدخل على الجملة

(1) شرح الأشموني: 331/1.

(2) حاشية الصبان: 8/2-9.

الاسمية، وهي محمولة على (إنّ) في العمل ؛ ولهذا تعمل عملها، فتدخل على المبتدإ، فتنصبه ويسمّى اسمها، وتدخل على الخبر فترفعه، ويسمّى خبرها، وتسمّى النافية للجنس؛ لأنّها تفيد نفي الخبر عن جميع أفراد الجنس، وتسمّى عند الكوفيين بـ (لا) التبرئة بإضافة الدالّ إلى المدلول؛ لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر[1].

وذكر الصبان في حاشيته أنّ: (لا) النافية للجنس تكون نصًّا في نفي الجنس، إذا كان اسمها مفردًا، فإن كان مثنى أو جمعًا، فإنّها تكون محتملة لنفي الجنس، ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعة، أمّا (لا) العاملة عمل (ليس) عندما يكون اسمها مفردًا نكرةً مطلقةً في سياق النفي، ولنفي وحدة مدخولها، فإنها تحتاج إلى قرينةٍ لتدلّ على نفي الجنس.[2]

والأصل في الحرف ألا يعمل، إلا إذا كان مختصًا، وعملت (لا)؛ لأنّها اختصت بالاسم؛ ولأنّه نقيضة (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) لتوكيد الإثبات وهنا (لا) لتوكيد النفي، فهما متناقضان، والشيء يحلّ على نقيضه ونظيره؛[3] ولذلك عملت: (لا) عمل: (إنّ) بشروط؛ لأنّ (لا) فرع محمولة على (إنّ) الأصل، والفرع ينحطّ عن الأصل بدرجةٍ؛ ولذلك كان عمل (لا) مقيدًا بشروطٍ وهي:

- أن تكون نافيةً.
- أن يكون المنفيّ بها الجنس.
- أن يكون نفيه نصًّا.
- أن لا يدخل على (لا) حرف جرٍّ.
- أن يكون اسمها نكرةً، فإنّها لا تعمل في المعارف.
- أن يكون خبرها نكرةً.
- أن يتصل بها اسمها، فإن فصل بينهما بفاصلٍ يبطل عملها.

واسم (لا) له ثلاث صورٍ وهي:

- أن يكون مضافًا، نحو: (لا صاحب برّ ممقوت).

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، 3/2.

(2) ينظر: نفسه، 3/2.

(3) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 177.

-أن يكون شبيهًا بالمضاف، نحو:(لا طالعًا جبلًا).

-أن يكون مفردًا، نحو:(لا رجل في الدار) [1].

تحليل المسألة:

واختلف في رافع خبر (لا) النافية للجنس، إن ركبت مع الاسم المفرد على ثلاثة مذاهبٍ:

المذهب الأوّل:

أنّ (لا) تعمل في الاسم فقط، والخبر عنده مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)، وهذا مذهب سيبويه حيث قال: " واعلم أنّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداءٍ، كما أنّك إذا قلت: (هل من رجلٍ)، فالكلام بمنزلة اسمٍ مرفوعٍ مبتدإ"[2]، وذكر الصبان قول سيبويه في حاشيته، وذكر علّة عدم إعمال سيبويه (لا) في الخبر وهي:

- قلّة تصرّفها، فعملها مقيد بشروطٍ[3]، فقال سيبويه: "وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ، نحو: (خمسة عشر)؛ وذلك لأنّها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسمٍ، وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنّها لا تعمل إلّا في نكرةٍ، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداءٍ، فلما خولف بها عن حال أخواتها، خولف بلفظها كما خولف بـ (خمسة عشر)."[4]

- وأنّها دون (إنّ) في العمل، لدخول (إنّ) على المبتدإ المعرفة والنكرة.

وانتصر العكبريّ لمذهب سيبويه، واستدل على ذلك بدليلين:

الدليل الأوّل: "أنّ الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول (لا)؛ لأنّ شبهها بـ (إنّ) ضعف حين تركبت، وصارت كجزء الكلمة، وجزء الكلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر؛ لكن عملها أبقي في أقرب المعمولين،

---

(1) ينظر: حاشية الصبان: 4/2.

(2) الكتاب: 2/ 275.

(3) الغرة: 114، وحاشية الصبان: 9/2.

(4) الكتاب: 247/2.

ومعمولها بمنزلة المبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه من التجرد"[1].

الدليل الآخر: "أنّ من المسلّم به أنّ: (لا) واسمها مركبة مثل (خمسة عشر)؛ وهذا سبب بناء اسم (لا) عند تركيبها، وتعدّ (خمسة عشر) اسمًا واحدًا، وكذلك (لا) مع اسمها تعدّ اسمًا واحدًا، فقولك: (لا رجل أفضل منك)، فحكم (لا) مع اسمها في موضعهما الرفع على الابتداء، والمبتدأ يحتاج إلى خبرٍ، و(أفضل) هو الخبر، و(لا) على هذا كجزء من الكلمة، فلا تكون عاملةً في الخبر[2]".

وقد ردّ ابن مالكٍ هذا الاستدلال بقوله: " إنّ عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم، لأنّ تأثيرها في معناه أشدّ من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنّما جيء به في الأصل؛ للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنّما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ (لا) غير المركبة؛ لأنّ مانع التركيب هو كون اسم: (إنّ) صالحًا للابتداء به، مجردًا عن (إنّ)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركب، فإنّ تجرده من: (لا) مبطل للابتداء به؛ لأنّه نكرة لا مسوّغ معها، فإذا قرنت ب:. (لا) كانت بمنزلة نكرةٍ ابتدئ بها لاعتمادها على نفي."[3]

وقال أبو حيّان مصححًا لمذهب سيبويه: "كما يجوز أن تحمل جميع توابعها على الموضع قبل أن تأتي بالخبر، كما يجوز أن تحمل توابع النكرة المجرورة بـ (من)، في قولك: (هل من رجلٍ في الدار) على الموضع قبل الخبر، فتقول: (لا رجل عاقلٍ في الدار)، و(لا رجل وامرأةٍ في الدار)، كما تقول: (هل من رجلٍ عاقلٍ في الدار؟) و(هل من رجلٍ وامرأةٍ في الدار؟)، فلولا أنّهما مع (لا) محكوم لهما حكم اسم المبتدإ جاز الحمل على الموضع قبل الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع (إنّ) قبل الخبر؛ بل من أجاز ذلك من البصريين في باب (إنّ) إنّما يجيزه بعد الخبر." [4]

وذكر الصبان في حاشيته أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، فالمبتدأ وإن كان منسوخًا فهو عامل؛ لأنّ (لا) عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظًا وتقديرًا؛ بل

---

(1) التبيين: 368– 369، وشرح التسهيل: 2/ 56، وتمهيد القواعد: 3/ 1407.

(2) التبيين: 368– 369.

(3) شرح التسهيل: 56/2.

(4) التذييل والتكميل: 5/ 235 – 236.

هو باقٍ تقديرًا، ولذا أتبعنا اسمها رفعًا باعتبار محلّه، ولم نفعل ذلك في اسم (إنّ)؛ لقوّتها ونسخها عمل الابتداء لفظًا ومحلًّا، فقال: " فتلخص أنّ ما في الشارح هو التحقيق، وأنّ ما يخالفه ينبغي إرجاعه إليه بالتأويل هذا"[1].

وقد عرض الأقوال الناتجة من قراءة النحويين لنصّ سيبويه[2] في (لا)، التي لم تلق قبولًا من علماء النحو وهي:

القول الأوّل: قول الأزهريّ[3] مفاده أنّ سيبويه يرى أنّ العامل في الخبر، هو مجموع (لا) مع اسمها، وقد ردّ هذا القول بالآتي:

- أنّ لو كانت مع اسمها في محلّ رفع المبتدإ، للزم أنّ المخبر عنه مجموعهما، فلا يكون للنفي تسلّط على الخبر فيكون معنى (لا رجل قائم)، (غير الرجل قائم).
- أنّ المبتدأ لا يكون مجموع اسمٍ وحرفٍ غير سابكٍ.

وقد وجّه الصبان هذا القول بأن العامل في الخبر هو المبتدأ قبل دخول الناسخ، وحمل قول الأزهريّ على التسمح؛ لأنّ (لا) كالجزء مع اسمها.

- **القول الثاني:** ذكره ابن هشامٍ [4]، وحاصله أنّ ابن مالكٍ يرى أنّ سيبويه يرى أنّ المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا، وهذا القول لا أصل له؛ لأنّ مؤلفات ابن مالكٍ، تشهد بجزمه أن سيبويه يقرّ بعمل (لا) في الاسم دون الخبر.

المذهب الثاني:

أنّ (لا) عاملة في الخبر كما عملت في الاسم، واختار هذا المذهب الأخفش[1]

---

(1) الحاشية: 9/2.

(2) قَالَ سيبويه :" واعلمْ أنّ (لا) وما عملتْ فيه في موضعِ ابتداءٍ كما أنّك إذا قلتَ: (هل من رجلٍ)، فالكلامُ بمنزلةِ اسمٍ مرفوعٍ مبتدإٍ". ينظر: للكتاب، 247/2 ، وقال: "وتركُ التنوينِ لما تعملُ فيه لازمٌ، لأنّها جُعلت وما عملَتْ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ نحوُ: (خمسة عشر)؛ وذلك لأنّها لا تشبهُ سائرَ ما ينصبُ مما لَيْسَ باسمٍ، وهو الفعلُ وما أُجرى مُجراه، لأنّها لا تعملُ إلّا في نكرةٍ، و(لا) وما تعملُ فيه في موضعِ ابتداءٍ، فلمّا خُولف بها عن حالِ أخواتِها خُولف بلفظِها كما خُولف بـ (خمسة عشر)". الكتاب: 2/ 257.

(3) ينظر: شرح التصريح: 337/1.

(4) ينظر: المغني: 745.

والمبرد[2] وابن جني وجمهور النحّاة إلى قال ابن جني" وتقول: (لا رجل أفضل منك) ترفع (أفضل)؛ لأنّه خبر (لا) كما يرتفع خبر (إنّ)."[3].

واستنصر ابن مالكٍ لهذا المذهب فقال:" أشرت إلى أنّه لا خلاف في كون الخبر مرفوعًا بـ (لا) إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: "وكذا مع التركيب على الأصحّ" "[4]، وقد ذكر الصبان أنّ الأخفش يرى أن (لا) تعمل في الخبر أيضًا، بدليل أنّ ما استحقت به العمل باقٍ والتركيب لا يبطله[5].

واستدلّ أصحاب هذا المذهب بـ:

- أنّ (لا) تعمل عمل (إنّ)؛ لأنّها نقيضة لها في العمل، فـ (إنّ) للإيجاب، و(لا) للنفي، نحو قولك: (لا رجل أفضل منك)، وعملها عمل (إنّ) من باب حمل النقيض على نقيضه، قال سيبويه: " ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوينٍ، ونصبها لما بعدها، كنصب (إنّ) لما بعدها" [6]، ولذا حقّ لها نسخ المبتدإ فنصبته، ونسخ الخبر فرفعته[7].
- أنّ كلّ عاملٍ يعمل في المبتدإ يعمل في الخبر، إلا حرف الجرّ، قال ابن يعيش: "وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر، وليس كذلك نواصب الأفعال؛ لأنّها لا تقتضي إلا شيئًا واحدًا وهو المختار"[8].
- أنّ تركيب: (لا) مع اسمها، لا يمنع عملها في الخبر؛ لأنّ لها نظير، فـ (أنّ) أيضًا مركبة مع معمولها، فأصبحا كشيءٍ واحدٍ، ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيءٍ

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 291 ، وشرح المفصل: 264/1، والتذييل والتكميل: 234/5، وشرح التصريح: 337/1، وهمعَ الهوامع: 529/1.

(2) ينظر: المقتضب: 382/4.

(3) اللمع: 46.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 2/ 55.

(5) حاشية الصبان: 8/2.

(6) الكتاب: 247/2.

(7) ينظر: المرتجل: 177.

(8) ينظر: شرح المفصل: 264/1.

واحدٍ مانعًا لها من العمل في الخبر؛ لمنعها من العمل في الاسم أيضًا؛ لأنّ أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم، فلا يمنع عملها في الخبر[1].

- أنّ عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم؛ لأن تأثيرها في معناه أشدّ من تأثيرها في معنى الاسم، والإعراب إنّما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بـ (لا) غير المركبة؛ لأنّ مانع التركيب هو كون اسم (إنّ) صالحًا للابتداء به مجردًا عن (إنّ)، وليس كذلك مصحوب (لا) المركبة، فإنّ تجردّه من: (لا) مبطل للابتداء به؛ لأنّه نكرة لا مسوّغ معها، فإذا قرنت بـ (لا) كانت بمنزلة نكرةٍ ابتدئ بها، لاعتمادها على نفيٍّ[2].

خلاصة المسألة:

وبالنظر في أدلّة المذهبين ترى الباحثة أنّ المذهب الثاني هو الأقرب إلى الصواب؛ لأنّه يستند إلى أدلّةٍ معتبرةٍ وهي:

1. القياس: إنّما عملت (لا) النافية قياسًا على (أنّ) النافية، وعلى (أن) المخفّفة، والعلّة الجامعة بينها، الأولى: علّة النقيض، والثانية: علّة المشابهة[3]، والقياس دليل من الأدلّة المعتبرة في تقعيد القواعد، وأصل وأصل قويّ من أصول المدرسة البصريّة.
2. إنّ القول بأنّ (لا) عملت النصب، وعجزت عن الرفع؛ بعلّة ضعفها، يؤدي إلى مخالفة الأصول من غير فائدةٍ، لأنّه لا يوجد عامل في كلام العرب يعمل في الاسم النصب إلّا ويعمل الرفع، قال ابن الأنباري:" إذا

(1) ينظر: شرح التسهيل: 56/2.

(2) ينظر: نفسه، 56/2.

(3) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 177.

تعارض قياسان أخذ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلًا آخر، من نقلٍ أو قياسٍ" [1].

كما ترى الباحثة أنّ المذهب الأول جانب الصواب؛ لأنّ قولهم بأنّ (لا) ضعف عملها؛ لأنّها مقيدة بشروطٍ، فيه نظر؛ لأن نظائرها كثيرة في كلام العرب، فـ (لا) عاملة عمل (ليس) مقيدة بشروطٍ، و(إنّ) التوكيد مقيدة بشروطٍ.

وقولهم: إنّها دون (إنّ) في العمل، لدخول (إنّ) على المبتدإ المعرفة والنكرة، فيمكن إجابتي: بأنّ هذا شيء مسلّم به؛ لأنّ (لا) فرع محمولة على (إنّ) الأصل، والفرع ينحطّ عن الأصل بدرجةٍ؛ ولذلك كان عمل (لا) مقيدًا بشروطٍ.

أمّا قول العكبريّ بأنّ من المسلّم به أنّ (لا) واسمها مركبة مثل (خمسة عشر)؛ وهذا سبب بناء اسم (لا) عند تركيبها، وتعدّ (خمسة عشر) اسمًا واحدًا، وكذلك (لا) مع اسمها تعدّ اسمًا واحدًا، فيمكن إجابتي عنه بأنّ: (لا) واسمها مركبة مثل (خمسة عشر)؛ وهذا كان سببًا في بناء اسم (لا) عند تركيبها؛ وليس سببًا في إقصار عملها على الاسم، وأرى أنّ التركيب أدّى إلى اتّحاد عاملين، الأوّل: حرف والحرف عامل ضعيف؛ لأنّ الحروف لا تعمل إلّا إذا اختصت، والآخر: اسم والاسم عامل قويّ وهو المبتدأ في الحقيقة، فقوي عمل الحرف لاتّحاده مع الاسم، فقوة عمل (لا) في التركيب أقوى من الإفراد؛ لاجتماع عاملين في تركيبٍ واحدٍ.

([1]) لمع الأدلة: 138.

المطلب الأوّل: الخلاف في تصرف (سحر).

قال الأشمونيّ: "والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف، فالمنصرف نحو (سحر)، و(ليل)، و(نهار)، و(عشاء)، و(عتمة)، و(مساء)، و(عشية)، غير مقصود بها كلّها التعيين"[1].

قال الصبان: "فالمنصرف نحو: (سحر) إلخ" فيه أنّ (سحرًا) و(ليلًا) و(نهارًا) ونحوها متصرفة. ومنْ خروج (سحر) عن الظرفية وشبهها، ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ٣٤﴾ [2]**، فكيف جعلها منْ غير المتصرف"**[3].

التوطئة:

المفعول فيه هو أحد الأسماء المنصوبة، وكان حظّه من الإعراب النصب، لأنّه متضمّن معنى الفعل، قال المبرد: "اعلمْ أنّ الظروف متضمّنة للأشياء فما كان منْها في معنى الفعل، أو شيء في معنى الفعل، فمجراها مجرى المفعول، فإنْ أطلقت الفعل عليه نصبته، وإنْ جعلته له أو شغلْته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنّه مفعول فيه"[4].

وسمّي مفعولًا فيه؛ لأنّه يذكر لأجل أمر حدث فيه[5]، وسمّي ظرفًا؛ " لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف"[6]، والظرف مصطلح بصريّ، أمّا الكوفيون فيسمّونه المحال والأوعية[7].

والظرف في اللغة: مصدر الظريف، وهو الوعاء، كأنّه جعل الظريف وعاءً للأدب ومكارم الأخلاق"[8].

---

(1) شرح الأشموني: 489/1.

(2) سورة القمر، الآية: 34.

(3) حاشية الصبان: 195/2.

(4) المقتضب: 4/ 328.

(5) ينظر: القواعد التطبيقية في اللغة العربية: 249.

(6) الجمل في النحو: 72.

(7) ينظر: توجيه اللمع: 185.

(8) ينظر: لسان العرب: مادة (ظ ر ف)، 228/9.

وأمّا في الاصطلاح هو:" كلّ اسم منْ أسماء الزمان أو المكان، يراد فيه معنى (في)"[1].

والظرف نوعان:

- الظرف المتصرف هو: الذي لا يلازم النصب على الظرفية، ويستعمل ظرفًا وغير ظرف، نحو: (يوم) و(مكان)[2].
- الظرف غير المتصرف هو: الذي يلازم النصب على الظرفية، ولا يستعمل إلّا ظرفًا أو شبهه[3]، وهذا الظرف ينقسم إلى قسمين[4]:
- ما لا يخرج عن الظرفية، نحو: (قط) و(عوض).
- ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجارّ، نحو: (قبل) و(بعد)، فيحكم عليهما بعدم التصرّف، مع دخول الجارّ عليهما؛ لأنّ الظرف والجارّ والمجرور أخوان.
- وقسّم ابن مالك الظروف باعتبار تصرّفها وانصرافها أربعة أقسام[5]:
- ظرف: متصرف ومنصرف نحو: (يوم) و(شهر).
- ظرف غير متصرف، ولا منصرف نحو: (سحر) إذا قصد بها التعيين.
- ظرف متصرف غير منصرف نحو: (غدوة)، و(بكرة) إذا قصد بهما التعيين، أم لمْ يقصدْ.
- ظرف منصرف غير متصرف ما عيّن من نحو: (ضحى) و(بكرة).

تحليل المسألة:

ذكر الأشمونيّ أنّ: (سحرًا)، و(ليلًا)، و(نهارًا)، ظروف غير متصرّفة منصرفة، وقد اعترض عليه الصبان بأنّها متصرّفة، وأنّها غير لازمة للظرفية أو شبهها، واستدلّ

---

(1) اللمع: 55، وأسرار العربية: 166.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 89/2.

(3) ينظر: نفسه، 89/2.

(4) ينظر: ضياء السالك: 162/2.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية: 679/2.

على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴿٣٤﴾﴾ [1]، فـ (سحر) في الآية جاء مجرورًا.

وفي الحقيقة أنّ النحويين فصّلوا القول في: (سحر)، فقد ذكر السرّاج أنّ أسماء الزمان تكون اسمًا وظرفًا، إلّا ما خصّته العرب بأنّ جعلتْه ظرفًا، نحو: (سحر)، إذا كان معرفةً غير مصروف تقصد به: سحر يوم فلا يكون إلّا ظرفًا[2].

وذكر المبرد الظرف (سحر) في باب الظروف غير المتصرفة، فقال:" هذا باب بما كان من أسماء الأوقات غير متصرف نحو: (سحر)، إذا أردت به سحر يومك ...أو ما كان مثلهما فيقلّ التمكن"[3].

وذكر الفارسيّ أنّ: (سحر) إذا عرّف بـ (الـ) أصبح اسمًا، وخرج عن الظرفية، وجرتْ عليه الحركات الثلاث، وإذا عرّف وقصد به: (سحر) اليوم بعينه، لم ينصرفْ للعدل عن الألف واللام [4].

أمّا ابن الخبّاز فعدّ (سحر) إذا أردته من يوم معين، كقولك: (جئت اليوم سحر)، من الظروف التي لا تنصرف ولا تتصرف؛ لأنّك أخرجته عن موضوعه؛ لأنّ أصله أنْ تريد به كل سحر، وقال: فيه نظر[5].

وقد ردّ الخضريّ اعتراض الصبان بقوله: "واعتراضه بأنّه متصرف بدليل (نجيناهم بسحر) فيه نظر ظاهر؛ لأنّ هذا غير معين، كما هو صريح الشرح، والكلام في المعيّن"[6].

خلاصة المسألة:

حاصل كلام الخضريّ أن: (سحر) التي ذكرها الأشمونيّ يقصد بها التعيين، وهذه باتفاق النحاة ليستْ منصرفةً ولا متصرفةً، وأمّا التي في الآية فمقصود بها التعيين، فهي متصرفة؛ ولكن الأشموني ذكر أن (سحر) المقصود بها التعيين في حيّز غير

---

(1) سورة القمر، الآية: 34.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 192/1.

(3) المقتضب: 345/4.

(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 95/3.

(5) ينظر: توجيه اللمع: 190.

(6) ينظر: حاشية الخضري: 450/1.

المتصرفة والمنصرفة، فقال: "والظرف غير المتصرف: منه المنصرف، وغير منصرف، فالمنصرف: نحو (سحر)، و(ليل) و(نهار)،...غير مقصود بها كلها التعيين، وغير المنصرف نحو (سحر) مقصودًا به التعيين"، فهو عنده لم يخرجْ من دائرة غير المتصرف سواء بالتعيين أم لا، وعلى ضوء ذلك فإنّ اعتراض الصبان في محلّه.

المطلب الثاني: فصل الكلام في إعراب المستثنى الموجب التّام

قال الأشمونيّ: " (ما استثنت إلا مع) كلام (تمام) أي غير مفرغ موجباً، كان أو غير موجب، (ينتصب) إلّا أنّ الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقًا، سواء كان المستثنى متّصلًا، وهو ما كان بعضًا من المستثنى منه، أو منقطعًا وهو ما لم يكنْ كذلك، وسواء كان متقدمًا على المستثنى منه أو متأخرًا عنه" [1]

قال الصبان: "قوله: متحتم (اتفاقًا) فيه نظر، فإنّ الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان، وخرّج عليها قراءة بعضهم شذوذًا، ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [2] **برفع (قليل)، وسيأتي أنّه في تأويل (لم يكونوا مني) بدليل: ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾** [3][4].

التوطئة:

إن أسلوب الاستثناء هو أحد الأساليب الشائعة في الاستعمال، ويعرّف بأنه: إخراج بعض من كلّ بمعنى (إلا)، نحو: (جاءني القوم إلا زيدًا) "[5]، ويتكون أسلوب الاستثناء من ثلاثة أجزاء:

1. المستثنى منه: وهو الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء.
2. أداة الاستثناء: إلّا – هي أم الباب– وغير، وسوى، وخلا، وعدا.
3. المستثنى: هو الاسم الذي يذكر بعد أداة الاستثناء.
4. والمستثنى بـ (إلا) له ثلاثة أحكام[6]:

- وجوب النصب: إذا كان الكلام مثبتًا وتامًا، ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [7].

---

(1) شرح الأشموني:502/1.

(2) سورة البقرة، من الآية: 249.

(3) سورة البقرة، من الآية: 249.

(4) حاشية الصبان: 209/2.

(5) ينظر: أسرار العربية: 185.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 94– 95.

(7) سورة البقرة، من الآية: 249.

- جواز النصب أو الاتباع: إذا كان الكلام منفيًا والمستثنى منه مذكورًا، قال الله تعالى: ﴿ مّا فعلُوهُ إلّا قليلٌ مّنْهمٌ ﴾ [1].
- يعرب بحسب موقعه في الجملة: إذا كان الكلام منفيًا والمستثنى منه غير مذكور، ويسمّى الاستثناء المفرّغ، قال الله تعالى: ﴿ وما محمّدٌ إلّا رسولٌ قدْ خَلَتْ من قبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ ﴾ [2].

تحليل المسألة:

وفي وجوب نصب المستثنى بـ (إلّا) التامّ الموجب، خلاف طويل بين النحويين، حيث ذهبوا في ذلك مذاهب عدة، فسيبويه والمبرد[3] والزجاج وابن هشام [4] والأشمونيّ وأكثر النحّاة على وجوب النصب إذا كان الكلام تامًا وموجبًا، لأنّه في معنى المفعول، ولا يجوز فيه الاتباع، قال سيبويه عند حديثه على ما لا يكون فيه المستثنى إلا مفصولاً، في قولك: (أتاني القوم إلا أباك)" وإنّما منع الأب أن يكون بدلًا من (القوم)؛ لأنّك لو قلت: (أتاني إلا أبوك) كان محالًا، وإنما جاز (ما أتاني القوم إلا أبوك)؛ لأنّه يحسن لك أنْ تقول: (ما أتاني إلّا أبوك)؛ فالمبدل إنّما يجيء أبدًا، كأنّه لم يذكرْ قبله شيء، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأوّل، فإذا قلت: (ما أتاني القوم إلا أبوك)، فكأنّك قلت: (ما أتاني إلا أبوك)" [5].

فقد ذكر الزجاج إذا كان الكلام تامًا وموجبًا، نحو قولك: (جاءني القوم إلا زيدًا) فليس في (زيدًا) المستثنى إلا النصب[6]، ونصّ الأشمونيّ على اتّفاق النحّاة على وجوب النصب، فقال: "إلّا أنّ الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقًا[7].

لكن اعترض الصبان على الأشمونيّ، في نصّه على وجوب نصب المستثنى التام باتّفاق، ونفى ذلك، بأنّ الاتّباع جائز أيضًا، واستدلّ على ذلك بقراءة عبد الله،

---

(1) سورة النساء، من الآية: 66.
(2) سورة آل عمران، من الآية: 144.
(3) ينظر: المقتضب: 395/4.
(4) ينظر: شرح قطر الندى: 242.
(5) الكتاب: 331/2.
(6) ينظر: معاني القرآن: 327/1.
(7) شرح الأشموني:502/1.

وأبيّ، وأبي الأعمش برفع (قليل)[1] في قوله تعالى: ﴿ فشربواْ منْه إلّا قليلًا مّنْهمْ ﴾[2] ، وقد أنكر الزجاج هذه القراءة فقال: "(قليلًا) منصوب على الاستثناء، فأمّا– من روى" تولوْا إلاّ قليل منهم"، فلا أعرف هذه القراءة، وليس لها عندي وجه، لأنّ المصحف على النصب والنحو يوجبها؛ لأنّ الاستثناء – إذا كان أول الكلام إيجابا... فليس في...المستثنى إلاّ النصب، والمعنى: تولوا (اسْتثْني قليلًا منْهم)، وإنما ذكرت هذه؛ لأنّ بعضهم روى (فشربوا منه إلا قليل منهم)، وهذا عندي ما لا وجه له"[3].

وقد ذكر العلماء في تخرّيج قراءة (قليل) بالرفع خمسة أوجه:

- **الأوّل:** أوّل الزمخشريّ القراءة بأنّ الكلام موجبًا لفظًا ومنفيًا معنى، وهو من باب ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانبًا، ووصفه بأنّه باب جليل من علم العربية، فلمّا كان معنى (فشربوا منْه) في معنى:(فلم يطيعوه)؛ حمل عليه، وقدّره:(فلمْ يطيعوه إلّا قليل منهم)[4].

وقد ذكر الرضيّ أنّ تأويل النفيّ في غير الألفاظ المذكورة نادر، كما جاء في الشواذ: (فشربوا منه إلا قليل منهم)، والتقدير: (لم يطيعوه إلا قليل منهم)[5].

- **الثاني:** اعترض أبو حيان[6] على تأويل الزمخشريّ الموجب بمعنى النفي، بحجّة عدم الاضطرار إليه، وخرّج قراءة الرفع على البدل من جهة المعنى، فحكم الموجب عنده كالمنفي في جواز النصب أو الاتباع[7]، وتبعه ابن مالك وخرّجها على

---

(1) ينظر للقراءة في: إملاء ما منّ به الرحمن: 47/1.

(2) سورة البقرة، من الآية: 249.

(3) معاني القرآن: 327/1.

(4) ينظر: الكشاف: 295/1.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 95/2.

(6) من خلال البحث في تفسير البحر المحيط، تبيّن أنّ هناك قولين لأبي حيان في هذه المسألة، الأوّل هذا، والآخر: ضعّف القول بالبدلية، وأعرب (إلا) صفةً بمعنى (غير)، ويعرب المرفوع بعدها على أنه صفةً. ينظر: البحر المحيط: 463/1.

(7) ينظر: البحر المحيط: 2/ 589– 590.

البدلية، بقوله: "ولو اعتبر معنى النفي مع التمام لجاز في المستثنى الإبدال"[1]، وقال في شرح التسهيل:" ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف (فشربوا منه إلا قليل)؛ لأنّ قبله: (فمن شرب منه فليس مني)، فبذلك صار (شربوا منه)، بمعنى (لم يكونوا منه)" [2]، واستدلّ بقول الشاعر[3]:

لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه... أقْرَبُوهُ إلا الصَّبا والجَنُوبُ

وبقولِه[4]:

وبالصّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلقٌ... عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتَدُ

وقد اعترض العكبريّ على تخرّيج الآية على البدلية؛ لعدم استقامة المعنى، المعنى يصير: (ثمّ تولى قليل)[5].

الثالث: ذكر العكبريّ أنّ قراءة (قليل) بالرفع شاذة، وخرّج القراءة بأنّ (قليل) مرفوع بفعل محذوف، تقديره: (امتنع قليل)[6].

الرابع: أنّ (إلّا) بمعنى (لكن)؛ لأنّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وعليه خرّج الفراء قراءة: (فشربوا منه إلا قليل منهم)، والتقدير: (إلا قليل منهم لم يشربْ)، فـ (قليل) مبتدأ، وخبره محذوف، دلّ عليه ما قبله[7]، والجملة في محلّ نصب على الاستثناء، وقد استحسن الخضريّ هذا الوجه؛ لأنّه لم يخرجْ عن اللغة الفصحى، فوجوب النصب

---

(1) شرح الكافية: 709/2.

(2) شرح التسهيل: 281/2.

(3) البيت من البحر الخفيف، منسوب لأبي زيد الطائي، لم أجده في ديوانه، الشاهد فيه: قوله: (الصّبا) و(الجنوب)، حيث وقعا بدلًا من (أقربوه) لاعتبار معنى النفي، مع التّمام.

وهو من شواهد: شرح التسهيل: 281/2، والتذييل والتكميل: 298/8، وتمهيد القواعد، 2135/5، والمقاصد النحوية: 1084/3.

(4) البيت من البحر البسيط، للأخطل، في ديوانه، 65، الشاهدُ فِيهِ: قوله (النؤى) و(الوتد) حيثُ وقعَا بدلًا، لاعتبارِ معنَى النفي، معَ التمامِ.

وهو من شواهد: شرح التسهيل: 281/2، وشرح ابن الناظم: 215، والتذييل والتكميل: 284/8، وتمهيد القواعد: 2139/5، والمقاصد النحوية: 1083/3، وشرح التصريح: 540/1.

(5) إملاء ما منّ به الرحمن: 47/1

(6) ينظر: نفسه، 47/1.

(7) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن: 48/1، وشرح ابن الناظم: 213، ومغني اللبيب: 558.

عندهم إنّما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد، ويكون المستثنى حينئذ جملةً، نحو قوله تعالى: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾﴾[1] [2].

الخامس: ذكر العكبريّ أنْ يعرب توكيدًا للضمير المرفوع –المستثنى منه–، وسيبويه يسمّيه نعتًا أو وصفًا[3]، وأنشد أبو علي في مثل رفع هذه الآية قول الشاعر:

وبالصّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلقٌ... عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتَدُ

خلاصة المسألة:

من خلال دراسة المسألة ترى الباحثة أن اعتراض الصبان في محله؛ لأن في نصب المستثنى التام الموجب خلاف بين النحاة لا اتّفاق، ولعلّ الأشمونيّ يرى أنّ الأوجه الواردة ضعيفة، فلمْ يعتد بها، ونقل الاتّفاق دون سواه.

وترى الباحثة أن قول السيرافيّ أقرب للصواب؛ لعدم مخالفته للفصحى، وبعده عن التأوّيل المتكلّف، فحمْل (إلّا) على (لكن)، يخرجنا من باب التكلّف والتأويل والتقدير، وتخريج القراءات على الشذوذ، ويدخلنا في باب يمثل ظاهرة التقارض في اللغة، التي تمثل نوعًا من أنواع التوسع والتنوع في أساليب اللغة العربية، وتظهر اللغة بشكل مرن بعيد عن الجمود والتعسف[4].

---

(1) سورة الغاشية، الآيات: 22– 24.

(2) ينظر: حاشية الخضري: 460/1.

(3) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن:48/1.

(4) ينظر: ظاهرة التقارض في اللغة العربية: 233.

المطلب الثالث: الجواب الشامل في تقديم التمييز على العامل

قال الأشمونيّ : "وأجاز الكسائيّ، والمازنيّ، والمبرد، والجرميّ (ت:225 هـ)، القياس عليه، محتجين بما ذكر، وقياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب.

تنبيهان:

الأوّل: مما استدلّ به الناظم على الجواز قوله[1]:

رددتُ بمثلِ السّيدِ نهْدٍ مُقَلّصٍ... كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبَا

وقوله[2]:

إذا الْمَرْءُ عينًا قرّ بالعيشِ مثريًا ... وَلم يُعن بِالْإِحْسَانِ كَانَ مذممًا

وهو سهو منه؛ لأنّ (عطفاه) و(المرء) مرفوعان بمحذوف يفسّره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف"[3].

قال الصبان: قوله: "وهو سهو منْه إلخ"، نظر فيه سم[4]، بأنّ (عطفاه) و(المرء) عند الناظم مبتدآن، ففي التسهيل:" وقد تغني ابتدائية اسم بعد (إذا) عن تقدير فعل. ا. هـ".

فكان الأولى أنْ يقول بدل قوله: (وهو سهو) ولا يصلحان للاستدلال؛ لاحتمال أنْ يكون (عطفاه)، و(المرء) مرفوعين بفعل محذوف، وقد يدفع النظر بأنّ التعبير

---

(1) البيت من البحر الطويل، لربيعة بن مقروم الضبي، الشاهد فيه: قوله: (عطْفاه ماءً تحلّبا) حيث وقع (ماءً) تمييزًا مقدّمًا على عامله (تحلّبا)، وهذا على مذهب المجيزين، لتقدم التمييز على عامله، أمّا مذهب المانعين فإنّ (عطْفاه) فاعل بفعل محذوف، و(ماءً) مفعول بذاك المحذوف.

وهو من شواهد: المفضليات: 376، وشرح التسهيل: 389/2، وشرح ابن الناظم: 253، والتذييل والتكميل: 265/9، والمغني اللبيب: 602، والعيني: 3/ 1183.

البيت في المفضليات، بصدر آخر: وزعْت بمثْل السّيد نهْد مقلّص.

(2) البيت من البحر الطويل، لم أقف على قائله، الشاهدُ فِيهِ: (عينًا قرّ) حيثُ قُدّم التمييزُ (عينًا) على عاملِه (قرّ) على مذهبِ المازني وأصحابِه، أمّا مذهبُ سيبويه فلا شاهدَ فيه؛ لأنّ (عينًا) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسرُه المذكورُ (قرّ). وهو من شواهد: التذييل والتكميل: 265/9، وتحرير الخصاصة في شرح الخلاصة: 40/1، ومغني اللبيب: 602، وتمهيد القواعد: 2391/5.

(3) شرح الأشموني: 45/2- 46.

(4) المقصود بـ (سم) ابن قاسم العبادي (ت: 994 هـ).

بالسهو نظرًا إلى قوله في الخ لاصة:

وألْزموا إذا إضافةً إلى جمل الأفعال"[1]

التوطئة:

تعدّ قضية العامل والمعمول من القضايّا التي نالت اهتمامًا كبيرًا من النحّاة، لأنّ القواعد النحوية مبنية على عامل يعمل، ومعمول يتأثر بالعامل، فيرفع أو ينصب، أو يجرّ، على حسب موقعه في الجملة.

والعامل قدْ يكون فعلًا نحو: (ضرب) أو اسمًا نحو: (ضارب)، أو حرفًا نحو: (إن)، وقدْ يكون لفظيًا كالفعل، أو معنويًا كالابتداء، وقد يكون أصليًا: كعمل الفعل، أو فرعيًا كعمل: الاسم والحرف[2].

وقضية الترتيب والتنسيق بين العامل ومعمولاته، من تقديم و تأخير ونحوها، من أهمّ القضايّا النحوية التي يدور فيها الخلاف، ولعلّ الفيْصل في تحديد ما يحذف وما يذكر، وما يقدّم، وما يؤخّر، هو الرتبة[3]، وسياق المقام- فلكلّ مقام مقال-، وقوّة العامل والمعمول وضعفهما.

تحليل المسألة:

من مظاهر قوّة وضعف المعمول، قضية الخلاف في جواز تقديم التمييز على عامله، إذا كان عامله فعلًا متصرفًا، وقدْ ذكر الأشمونيّ في شرحه للألفية، الخلاف الوارد في ذلك، ونصّ في ذلك على مذهبين:

المذهب الأوّل:

ذهب سيبويه،[4] وجمهور البصريين،[5] إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله، ودليلهم أنّ التمييز فاعل في المعنى، وحقّ الفاعل ألّا يتقدم على عامله، وقدْ ضعف

---

(1) حاشية الصبان: 302/2.

(2) ينظر: جامع دروس العربية: 373/3- 374.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 207- 208.

(4) ينظر: الكتاب: 205/1.

(5) ينظر: الإيضاح العضدي :203، والإنصاف في مسائل الخلاف: 682/2، والمرتجل: 159، واللمحة في شرح الملحة: 336/1، والتذييل والتكميل: 262/9، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: 354/1 ، وشرح ابن عقيل، 131/2.

بجعله فضلةً، فلو قدّم زاد ضعفه ضعفًا، فمنع من ذلك؛ لأنّه إجحاف[1]، وقدْ أوّلوا البعض وأحالوا الآخر إلى الضرورة، فيما ظاهره جواز تقديم التمييز على عامله.

وقدْ ذكر ابن مالك ستة وجوه في ردّ هذا المذهب:

- الأوّل: أنّ دفع الروايات برأي لا دليل عليْه.
- الثاني: أنّ كون التمييز فضلةً، محصل لنوع من المبالغة، ففيه تقوية لا تهوين، فإذا قدّم التمييز، ازدادت التقوية وتأكدتْ.
- الثالث: أنّ أصالة الفاعلية في التمييز، كأصالة الفاعلية في الحال، وتقديم الحال على عامله جائز؛ لأنّه تتوسي فيه أصالة الفاعلية، كذلك الحكم مع التمييز.
- الرابع: أنّه لو صحّ اعتبار الأصالة في عمدة، جعلتْ فضلةً، لصحّ اعتبارها في فضلة جعلتْ عمدةً، فمثلًا: نائب الفاعل حكمه حكم المنوب عنه، ولمْ يعتد بأصله، فكذلك لا يعتد بأصل التمييز.
- الخامس: أنّ علة منع تقديم التمييز؛ كون أصله فاعلًا، وذلك في بعض صوره، وفي البعض الآخر خلاف ذلك، وفي هذا دليل على ضعف علّة المنع؛ لقصورها عن جميع الصور.
- السادس: أنّ اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم، متروك في نحو: (أعطيت زيدًا درهمًا)، فـ (زيدًا) في الأصل فاعل، وبعد ما جعل مفعولًا، لم يعتد بما كان له من منع التقديم، فكذلك ينبغي مع التمييز[2].

وقد ردّ أبو حيان هذا المذهب بأمرين:

- الأوّل: أنّ حجّتهم في ذلك عدم السماع، وهو مردود لوروده بكثرة.

---

(1) ينظر: تمهيد القواعد: 5/ 2390.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 2/390.

- الآخر: أن قياسهم منقوض؛ لأنّه معارض للنصوص الواردة في كلام العرب، فالقياس ينبغي أنْ يستأنس به بعد النقل أو السماع، ولا يبنى عليه وحده دون السماع، حكم نحويّ[1].

المذهب الثاني:

مذهب الكسائيّ، والمازنيّ، والمبرد، والجرميّ، والكوفيين حيث ذهبوا إلى جواز تقديم التمييز على عامله، فقد ذكر المبرد أنّ سيبويه لا يجيز تقديم المعمول على عامله، في نحو: (شحمًا تفقأت)، و(عرقًا تصببت)؛ قياسًا على (عشرون درهم)، وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأنّ (عشرون درهمًا) إنّما عمل في الدرهم ما لمْ يؤخذْ من الفعل، ألا ترى أنّه يقول: (هذا زيد قائمًا)، ولا يجوز (قائمًا هذا زيد)؛ لأنّ العامل غير الفعل، وجاز أنْ تقول: (راكبًا جاء زيد)؛ لأنّ العامل فعل؛ فلذا جاز تقديم التمييز على عامله؛ إذا كان العامل فعلًا متصرفًا[2].

واستدلّوا على ذلك بدليلين:

الأوّل: القياس على الفضلات المنصوبة التي عاملها فعل متصرف.

الثاني: السماع أو النقل، فقد وردتْ عدة أبيات تشهد لصحّة مذهبهم في جواز تقديم التمييز على عامله[3]، وهي قول الشاعر[4]:

أنفْسًا تطيبُ بنيْلِ المُنى؟... وداعي الْمنونِ ينادي جهارا!

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: 266/9.

(2) ينظر: المقتضب: 36/3.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 682/2، وشرح التسهيل: 389/2، والتذييل والتكميل: 262/9 ، وتمهيد القواعد: 2390/5.

(4) البيت من البحر المتقارب، لرجل من طيىء، الشاهد فيه: (أنفسًا تطيب) حيث قدّم التمييز (أنفسًا) على عامله (تطيب)، وهذا لا يجوز على مذهب سيبويه وأصحابه، وجائز على مذهب المازني وأصحابه؛ لوروده في السماع. وخرّجه ابن هشام على الضرورة الشعرية. وهو من شواهد: شرح التسهيل: 389/2، واللمحة في شرح الملحة: 435/1، والتذييل والتكميل: 265/9، ومغني اللبيب: 603، وشرح المكودي: 146.

وقوله:

أتهْجرُ سلْمى بالْفراقِ حبيبَها...وما كان نفْسًا بالْفراقِ تطيبُ[1]

ردّ ابن جني الاستدلال بهذا البيت، وقابله برواية الزجاج وأبي إسحاق فقال: " وممّا يقبح تقديمه الاسم المميز، وإنْ كان ناصبه فعلًا متصرفًا، فلا نجيز: (شحمًا تفقّأْت)، ولا: (عرقًا تصببت)، فأمّا ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس منْ قول المخبل:

أتهْجرُ سلْمى بالْفراقِ حبيبَها...وما كان نفْسًا بالْفراق تطيبُ

فتقابله برواية الزجاجيّ وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وما كان نفْسًا بالْفراق تطيب[2]

فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم"[3].

ردّ البطليوسيّ (ت: 521هـ) الاستشهاد بهذا البيت، وذكر أنّه لا حجة فيه؛ لوجهين:

-أحدهما: أنّ السماع مقصور على الشعر، وما انفرد به الشعر ليْس أصلًا يقاس عليه، ويعد ذلك من باب الضرورات، وذكر أنّه إذا جعل هذا البيت

---

(1) البيت من البحر الطويل، للمخبل السعدي، الشاهد فيه: قوله: (كان نفسًا بالفراق تطيب)، حيث قدم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب)، هذا على مذهب المازني وأصحابه، أمّا مذهب المخالفين لهم فقد طعنوا في روايته، وقابلوه برواية أخرى. وهو من شواهد : الأصول في النحو: 224/1، والحلل في شرح أبيات الجمل: 167، والمفصل: 94، والمرتجل: 159، وشرح التسهيل: 389/2، وشرح ابن الناظم: 253.

(2) تنظر هذه الرواية في: الإيضاح العضدي: 203، والخصائص: 386/2، والحلل في شرح الجمل: 167، والمرتجل: 159، وأسرار العربية: 182، والبديع في علم العربية:213/1 .

(3) الخصائص: 386/2.

حجةً، فيلزم قبول الاحتجاج بقول الشاعر[1]:

رأيتك لما أنْ رأيتَ جلادَنا رضيتَ...وطبتَ النّفسَ يا قيسُ عنْ عمْرو

في جواز تعريف التمييز، فهذا البيت لم يحتج به أحد في جواز تعريف التمييز، وأحيل إلى الضرورة، فكذلك الأمر في تقديم التمييز على عامله.

-والآخر: أنّ للبيت روايةً أخرى، رواها الزجاج وهي[2]:

وما كان نفسي بالفراق تطيب.

ومن الأدلة السماعية أيضًا قول الشاعر:

رددت بمثل السّيد نهْدٍ مقلّصٍ... كميشٍ إذا عطْفاه ماءً تحلّبا

وقوله:

إذا الْمرْءُ عينًا قرَّ بالعيشِ مثريًا... ولم يعن بالْإحْسانِ كان مذممًا

خلاصة المسألة:

وقد ذكر الأشمونيّ أنّ ابن مالك سها باستشهاده بالبيتين الآخرين: (رددت بمثل السيد نهد مقلص)، و(إذا المرء عينًا بالعيش...)؛ لأنّ (عطفاه) و(المرء) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف.

وقدْ اعترض ابن القاسم على قول الأشمونيّ (سهو منه)؛ لأنّ (عطفاه) و(المرء) عند ابن مالك مبتدآن[3]، قال في التسهيل: " وقد تغني ابتدائية اسم بعد (إذا) عن تقدير فعل"[4]، فذكر أنّ الأوْلى أنْ يقول: ولا يصلحان للاستدلال؛ لاحتمال أن يكون (عطفاه) و (المرء) مرفوعين بفعل محذوف.

وقد دفع الصبان هذا الاعتراض بأنّ الأشمونيّ عبّر بالسهو، نظرًا لما جاء في

---

(1) البيت من البحر الطويل، لرشيد بن شهاب اليشكري، الشاهد فيه: قوله: (وطبت النفس)، حيث ذكر التمييز (النفس) معرّفًا بـ (ال)، وكان القياس أنْ يكون نكرةً، ويعدّ هذا ضرورة، ولا يكون حجةً على جواز تعريف التمييز، فكذلك الأمر فيما ورد من تقديم التمييز على عامله، يحال إلى الضرورة الشعرية، ولا حجّة فيه. وهو من شواهد: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 79/2، والكناش: 189/1، وتخليص الشواهد:147/1، والمقاصد النحوية: 471/1، والمقاصد الشافية: 527/3.

(2) ينظر: الحلل في شرح الجمل: 167

(3) نقل الصبان اعتراض ابن قاسم: حاشية الصبان: 302/2.

(4) شرح التسهيل: 210/2.

الألفية، فقد قال ابن مالك:

وألزموا إذا إضافة إلى .....جمل الأفعال كهن إذا اعتلى .

ومما يجدر التنبيه عليه أنّ ابن مالك له قولان في هذه المسالة، فالأوّل: مفاده الجواز، إذا ما نظر إلى كتابه التسهيل، والآخر: وصفه بالقلّة على حدّ ما ورد في خلاصته، والأرجح أصوليًّا أنّ رأيه ما في الخلاصة؛ لأنّها الأحدث تأليفًا من التسهيل والكافية، وأن تعدد آراء ابن مالك في مسألة واحدة أمر كثير الورود، وهذا ما يلاحظ أيضًا في مسألة دخول الاسم بعد (إذا)، ففي التسهيل مذهبه الجواز، وفي الخلاصة مذهبه المنع، ولجأ إلى تقدير محذوف.

وبعد دراسة المسألة ترى الباحثة أنّ اعتراض ابن قاسم على الأشمونيّ يمكن أنْ يدفع؛ لأنّ الأشمونيّ استند في كلامه على ما هو وارد في الخلاصة، وأغلب الظنّ أنّه لمْ ينتبه إلى ما ورد في التسهيل؛ لأنّ الخلاصة هي الأحدث من التسهيل في التأليف، فجعل ما ورد فيها هو رأي ابن مالك، وجعل ما ورد في غيرها من مؤلفات ابن مالك، مرجوعًا عنه.

أمّا بالنسبة إلى المذاهب، فالباحثة تميل إلى مذهب المجوزين؛ لاستنادهم إلى السماع والقياس في حكمهم على جواز تقديم التمييز على عامله، فأدلّتهم معتبرة رصينة جديرة بالاتباع، أمّا مذهب المانعين، لا يستند إلى أدلّة قوية، ويمكن الردّ عليهم بدليل أصوليّ وهو: (فساد الاعتبار)[1]، فقد استدلّوا بالقياس في مقابل نصّ عن العرب، حيث ذكر أبو حيان أنّ قياسهم منقوض؛ لأنّه معارض للنصوص الواردة في كلام العرب، فالقياس ينبغي أنْ يستأنس به بعد النقل أو السماع، ولا يبنى عليه وحده حكم نحويّ دون السماع [2].

(1) ينظر: الاقتراح: 188.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 266/9.

المطلب الرابع: الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبه المجرور

قال الأشمونيّ:" قال الناظم: "ولا أمنعه" أي: بلْ أجيزه، وفاقًا لأبي عليٍّ، وابن كيسان، وابن برهان (ت:456)؛ لأنّ المجرور بالحرف مفعول به في المعنى؛ فلا يمتنع تقدّم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وأيضًا "فقد ورد" السماع به، من ذلك قوله تعالى: ﴿ ومآ أرۡسلۡنٰك إلّا كآفّةً لّلنّاس بشيرًا ونذيرًا ولٰكنّ أكۡثر ٱلنّاس لا يعۡلمون ﴿٢٨﴾﴾ [1]**، وقال الشاعر**[2]**:**

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْراكُمُ، حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي

وقولُه[3]**:**

لَئِنْ كانَ بَرْدُ المَاءِ هَيمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

...والحق أنّ جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمْل الآية على أنّ: (كافّةً) حال من الكاف، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع.[4]"

قال الصبان:" فـ (كافّةً) بمعنى (جميعًا)، حال من المجرور وهو الناس، وقدْ تقدم عليه، وأورد عليْه:

- **أنّه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها.**
- **وتعدي (أرسل) باللام والكثير تعديته بـ (إلى).**

وأجيب عن الأوّل:

---

(1) سورة سبأ، الآية، 28.

(2) البيت من البحر الطويل، غير معروف قائله، الشاهد فيه: قوله: (طرًّا) حال تقدمتْ على صاحبها (عنك)، وفي ذلك دليل على جواز تقدم الحال على صاحبها ،وهو من شواهد: شرح التسهيل: 338/2، وشرح ابن الناظم: 236، والتذييل والتكميل: 73/9، وشرح المكودي: 136، وشرح التصريح: 590/1، وشرح الأشموني: 15/2..

(3) البيت من البحر الطويل، نسبه العيني، لكثير عزة، ولم أجده في ديوانه، وينسب لعروة بن حزام، في ديوانه، 5، الشاهدُ فِيهِ: قولِه: (هيّمان) و(صاديًا) حالانِ تقدمَا على حرفِ الجرِّ (إليّ)، وفي ذلكَ دليلٌ على جوازِ تقدمِ الحالِ على صاحبِها، وهو من شواهد: الأغاني: 132/24، والبديع في علم العربية: 199/1، وشرح ابن الناظم: 236، وشرح الرضي: 30/2، وتمهيد القواعد: 52287، والمقاصد الشافية: 453/3، والمقاصد النحوية: 1125/3.

(4) شرح الأشموني: 15/2 – 18.

– بأنّ تقديم الحال المحصور فيها مع (إلّا) جائز؛ لعدم اللبس قياسًا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع (إلّا)، كما أشار إليه سابقًا في قوله: (وقد يسبق أن قصد ظهر....

– وعن الثانيّ بأنّ التخريج على القليل، إذا كان قياسًا فصيحًا... .

وقوله: "وحمل الآية إلخ" لا يخفى ما فيه من التعسف، كما قاله الرضيّ، فلا يرد على المصنف... ."[1]

التوطئة

يعدّ الحال فضلةً من فضلات الجملة؛ لأنّه معمول والمعمول ينحطّ درجةً عن العامل، وحظّ الفضلة من الإعراب النصب؛ هذا ما تقضيه صناعة الإعراب؛ لترتيب أجزاء الجملة وفق ما يناسب المقام، فجواز تقديم جزء من أجزاء الجملة، أو تأخيره مرتبط برتبته وقوّة أو ضعف العامل فيه، وهل العامل أصليّ، أو فرعيّ؟

تحليل المسألة:

والحال معمول لعامله، ومسألة تقديمه أو تأخيره مرتبطة بعامله ومدى قوته، وفي هذا خلاف شائك بين النحاة، وقد وقف الأشمونيّ على الخلاف الوارد في هذه المسألة، وذكر في ذلك مذهبين:

المذهب الأوّل:

مذهب سيبويه، وجمهور النحويين، إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ، واستندوا في منعهم بعدة أدلّة[2]، وهي:

1. تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ، غير وارد في السماع.
2. منع التقديم قياسًا على الحال المجرور بالإضافة.
3. العامل في الحال هو صاحب الحال، والعامل في صاحب الحال، هو حرف الجرّ المتعلق بالفعل، وإذا قدّم الحال فصل بين الفعل ومتعلّقه.

---

(1) حاشية الصبان: 264/2.

(2) ينظر: اللمع: 63، والبديع في علم العربية: 199/1، وتوجيه اللمع: 207، وشرح الكافية: 744/2، وشرح الرضي على الكافية: 30/2، والبسيط: 1/ 529.

4. حرف الجرّ غير متصرف، وهو العامل في صاحب الحال، ليْس له معنى يعمل فيه، فامتنع التقديم في هذه الصورة.

5. تعلّق عامل الحال، تابع لتعلّقه بصاحب الحال، فإذا تعدّى صاحبه بواسطة، فحقّ الحال أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، ولكنْ منع من ذلك؛ لئلا يلتبس الحال بالبدل.

6. الفعل الواحد لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين؛ فالتزموا التأخير عوضًا عن ذلك.

7. الحال المجرور بحرف الجرّ، يشبّه بالحال الذي عمل فيه حرف جرّ مضمّن معنى الاستقرار، نحو: (زيد في الدار متكئًا)، فهذه الصورة لا يجوز تقديم الحال على صاحبها، وكذلك في الحال المجرور صاحبها بحرف الجرّ[1].

المذهب الثاني

ذهب ابن كيسان، والفارسيّ، وابن برهان، وابن ملكون (ت: 584 هـ)، وابن مالك، إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ، قياسًا على تقديم الحال على صاحبها المفعول به، واستدلوا بأدلة أهمها :

- أنّ المجرور بالحرف هو مفعول به في المعنى، فلا يمنع من تقديم حاله عليه، كما لا يمنع تقديم المفعول[2].
- أنّ السماع موافقًا لمذهبهم، فقد وردتْ عدة شواهد تدعم مذهبهم، منها ما ورد في القرآن الكريم كقوله الله تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴿٢٨﴾﴾[3]وظاهر الآية أنّ (كافة)، وقعتْ حالًا من صاحبها المجرور بحرف الجرّ(للناس)، ويعدّ هذا دليلًا قويًّا عند أصحاب هذا المذهب، أمّا

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 291/1، وتوجيه اللمع: 207/1، وشرح التسهيل: 336/2، وشرح ابن الناظم: 235، والبسيط: 529/1، وشرح التصريح: 589/1، وهمع الهوامع: 307/2، وشرح الأشموني: 15/2.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 74/2.

(3) سورة سبأ، الآية، 28.

من حكم بعدم جواز التقديم، فقد حملوا الآية على غير ظاهرها، وخرّجوها على وجهين:

-الوجه الأوّل: اختار الزجاج[1]، وابن هشام، والأشمونيّ، وغيرهم على أنّ (كافّة) حال من الكاف في (أرسلناك)، والتقدير: (كافيًا)، والتاء للمبالغة في الوصف، وليستْ للتأنيث.

وقدْ رد ابن مالك هذا التخرّيج، بحجّة أنّه مقصور على السماع، وغالبًا ما تكون في صيغ المبالغة كـ(نسّابة) و(مهْذارة)، و(كآفّةً) ليستْ منها؛ لأنّها على وزن (فاعلة)، وإذا حملت على (رواية)، حملتْ على شاذ الشاذ؛ لأنّ لحاق تاء المبالغة لأحد صيغ المبالغة شاذ، وفي غير المبالغة يعبر عنه بشاذ الشاذ[2].

وقدْ ذكر صاحب الدّرّ المصون، أنّ اللغة تعارض تخرّيج الزجاج؛ لأن (كفّ) ليْس بمعنى (جمع)، بل بمعنى (منع)، يقال: (كف- يكفّ) أي: منع[3].

وقدْ اعترض الصبان على هذا التخريج، ووصفه بالتعسف؛ وأنّه لا يرد على المصنف؛ لأنّ الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية.[4]

-الوجه الثاني: خرّجها الزمخشريّ على أنّ (كآفّةً) صفة لمصدر محذوف، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وقدّره: (إرسالةً عامةً كافّةً للناس محيطة بهم)[5].

وردّ ابن مالك تخريج الزمخشريّ بأمرين:

- الأوّل: أنّ الحذف المذكور، لا يجوز إلّا إذا كانت الصفة والموصوف معتادًا على ذكرهما معًا.

---

(1) بحثت عن قول الزجاج بأنّ التاء في (كافّة) للمبالغة في مصنفاته ، فلمْ أجدْ هذا التخريج، بل اقتصر قوله: على تقدير الآية: (أرسلناك جامعًا للناس) في معاني القران وإعرابه، 254/4، ثمّ بحثت في هوامش المحققين، فوجدتهم ينسبون قول الزجاج إلي كتابه المعاني، وفي هذه النسبة نظر، ينظر إلى هامش شرح التصريح، للأزهري، 590/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 2205/5.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 338/2.

(3) ينظر: الدر المصون: 185/9.

(4) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 264.

(5) ينظر: الكشّاف: 583/3.

- الآخر: أنّ (كآفّةَ) ملازمة للنصب على الحالية، نحو: (طرًّا) و(قاطبةً)، وقدْ حكى ابن برهان، ما استعملت العرب (كآفّةَ) قطّ إلا حالًا [1].

وقدْ ذكر الصبان أن (كافّةً) خرّجتْ على الحالية في قول عمر بن الخطاب: " قدْ جعلت لآل بني كاكلة على كافّة بيت المسلمين... ختمه كفى بالموت واعظًا يا عمر" وذكر الصبان أنّ هذا شاذ[2].

وقدْ اعترض ابن هشام على ردّ ابن مالك بأمرين[3]:

الأوّل: أنّ إعراب (كافة) حالًا من (الناس)، يلزم منه تقديم الحال المحصورة على صاحبها، وهذا غير جائز.

الثاني: أن ذلك يلزم منه تعدي (أرسل) باللام، والأكثر تعديته بـ (إلى)، وقدْ انتصر الأزهريّ لابن مالك وردّ اعتراض ابن هشام فذكر:

- أنّ تقديم المحصور بـ (إلّا) ليْس ممتنعًا عند الجميع، بدليل أنّ ابن هشام نصّ على أنّ البصريين، والكسائيّ، والفراء، قد أجازوا تقديم المفعول المحصور بـ (إلّا) على الفاعل، ولا فرق بين الحال والمفعول[4].
- أنّ تعدي (أرسل) باللام جائز وارد في فصيح كلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وأرْسلْنٰك للنّاس رسولًا وكفىٰ بٱللّه شهيدًا ﴿٧٩﴾﴾ [5].

وقدْ اعترض الصبان على تخرّيج الأشمونيّ للآية على الضعيف، وقال: "بقي أنّ المصنّف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة، فكيف خرّج الآية على الضعيف؟!" [6]، وبعد التحقق من اعتراض الصبان، تبيّن أنّ ابن مالك لمْ ينص في تسهيله على ضعف التقديم، فقال: "فإنْ كان الجامد ظرفًا أو حرف جر مسبوقًا بمخبر

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 337/2.

(2) حاشية الصبان: 2/ 263.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 268/2.

(4) ينظر: شرح التصريح: 591/1، وحاشية الصبان: 2/ 263.

(5) سورة النساء، من الآية: 79.

(6) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 263.

عنه، جاز على الأصح توسيط الحال بقوّة، إنْ كانتْ ظرفًا أو حرف جرّ، وبضعف إنْ كانتْ غير ذلك"[1]، وقال في شرحه بعد ذكر أدلّة المانعين:" وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس من لا تثبّت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: (مررت بهند جالسةً)، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع"[2].

- وأمّا دليلهم من الشعر فهو قول الشاعر:

- **تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ...بِذِكْراكُمُ، حَتَّى كَأَنَّكُم عِنْدِي**

- وقولُه:

- **لَئِنْ كانَ بَرْدُ المَاءِ هَيمَانَ صَادِيًا... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ**

- وقولُه[3]:

- **فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ... فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا**

- وقولُه[4]:

- **مَشْغُوفَةً بِكِ قَدْ شُغِفْتُ وإنما... حُمَّ الفراقُ فما إِلَيْكِ سَبِيلُ**

- وقوله[5]:

---

(1) ينظر: تسهيل الفوائد: 111.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 336/2- 337.

(3) البيت من البحر الطويل، لطليحة بن خويلد، الشاهدُ فِيهِ: قولُه: (فرغًا) حيثُ وقعتْ حالًا من صاحبِها (قتل) المجرورِ بالباءِ، وفي ذلك دليلٌ على جوازِ تقدمِ الحالِ على صاحبِها. وهو من شواهد اللباب في علل البناء والإعراب: 192/1، وشرح التسهيل: 338/2، والتذييل التكميل، 72/9، والمقاصد النحوية: 1123/3، وشرح الأشموني: 17/2.

(4) البيت من البحر الكامل، مجهول قائله، الشاهدُ فِيهِ: قوله: (مشغوفةً) ، حيث وقعتْ حالًا من الضميرِ المجرورِ المجرورِ بحرفِ الجرِّ (بك) المتأخرِ عنها، وفي ذلك دليلٌ على جوازِ تقدمِ الحالِ على صاحبِه. وهو من شواهد: شرح التسهيل: 339/2، وشرح ابن الناظم: 236، والتذييل والتكميل: 73/9، والمقاصد الشافية: 454/3، والمقاصد النحوية: 1129/3، وشرح الأشموني: 17/2.

(5) البيت من البحر الطويل، لطليحة بن خويلد، ونسبه الأصفهاني لرجل من قريع، الشاهدُ فِيهِ: قولُه: (ناشئا) حالٌ حالٌ تقدّمَ على صاحبِه المجرورِ بحرفِ جرٍّ (عليه)، وفي ذلك دليلٌ على جوازِ تقدّمِ الحالِ على صاحبِها. وهو من شواهد : شرح ديوان الحماسة: 807، والبديع في علم العربية: 199/1، وشرح الكافية الشافية: 746/2، والتذييل والتكميل: 73/9، وتمهيد القواعد: 2287/5، والمقاصد الشافية: 456/3، وشرح الأشموني: 18/2.

– إذا الْمَرءُ أَعيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشئًا... فَمَطْلَبُها كَهْلًا عَلَيْهِ عَسِيرُ

خلاصة المسألة:

ترى الباحثة أنّ اعتراض الصبان على تخريج الأشمونيّ للآية يمكن مناقشته؛ لعدم مطابقة اعتراضه لما وردّ في كتابه التسهيل وشرحه، أمّا اعتراضه على قوله: "وحمل الآية إلخ" فإنّ اعتراضه في محلّه؛ لأنّ الأدلّة التي تجيز التقديم أدلّة قويّة لا سبيل لغض الطرف عنها، فاتّحاد دليليّ السماع والقياس، كوّنا حصانةً منيعةً للمذهب الكوفي، إذ من الصعب الطعن فيها، وقدْ انعكس ذلك جليًّا على خصومهم – المذهب البصريّ – ؛ فالتجأوا إلى التأويل البعيد، وإلى القول بالضرورة، ومن قواعد الأصوليين المسلّم بها، أنّه إذا تعارض سماع وقياس أخذ بالسماع، وترك القياس، فلا داعي للتعسف والتشبث بالرأي بعد ظهور البيّنة.

ورد البيت في ديوان الحماسة بعجز آخر: فمطلبها كهلًا عليه شديدُ.

المطلب الأوّل: الخلاف في منصوب خبر (كان)

قال الأشمونيّ: "ترفع (كان) المبتدأ"، إذا دخلتْ عليه ويسمّى اسمًا لها. وقال الكوفيون: هو باق على رفعه الأوّل، "والخبر تنصبه" باتفاق، ويسمَّى خبرها "[1].

قال الصبان: " قوله: "باتفاق" أي: وإن اختلفوا في نفس المنصوب، فقال الفراء: هو شبيه بالحال، وبقيّة الكوفيين حال حقيقةً، وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع؟ وهل يقال: سدت الحال مسدّه؟.

والبصريون شبيه بالمفعول، وهو الصحيح؛ لوروده باطراد، معرفةً وجامدًا.

وأمّا اعتراض الكوفيين عليهم، بأنّه لو كان مشبهًا بالمفعول، لم يقعْ جملةً، ولا ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا.

فأجيب عنه: بأنّ المفعول قدْ يكون جملةً، وذلك بعد القول، وفي التعلّيق، وأمّا الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح، إنّما الخبر متعلّقهما المحذوف وهو اسم مفرد"[2].

توطئة:

المنصوبات في العربية، صنفان: منصوب بالأصالة، ومنصوب بدخول الناسخ عليه، ومن بين الأسماء المنصوبة بدخول الناسخ، خبر (كان) وأخواتها.

تحليل المسألة:

ذكر الأشمونيّ في شرحه للألفية أنّ خبر (كان) منصوب باتفاق، فاعترضه الصبان بأنّه قدْ اختلفوا في ماهية المنصوب، وذكر خلاف النحويين الوارد في منصوب خبر (كان)، ونصّ على أن فيه ثلاثة مذاهب وهي:

المذهب الأوّل:

أنّ خبر (كان) منصوب على أنّه مشبّه بالمفعول وهو مذهب البصريين [3]،

---

(1) شرح الأشموني: 219/1.

(2) حاشية الصبان: 332/1– 333.

(3) ينظر: اللمع: 36، وشرح المفصل: 84/2، وتمهيد القواعد: 1069/3، وتعليق الفرائد: 168/3، وشرح التصريح: 233/1، حاشية الصبان: 333/1.

واستدلّوا على صحّة مذهبهم بالآتي:

- وقوع خبر (كان) في فصيح الشعر ضميرًا، والحال لا تقع ضميرًا، قال الشاعر[1]:

- فَإِنْ لا يَكنْهَا أوْ تَكُنْهُ فَإنَّهُ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلبانهَا

- وقالَ الآخرُ[2]:

- تَنْفَكُّ تَسْمع ما حَييْ... تَ بِهَالِكِ حَتَّي تَكُونَه

- خبر (كان) يكون معرفةً، وكذلك المفعول، أمّا الحال فلا يكون إلا نكرةً.
- خبر (كان) يكون جامدًا، وكذلك المفعول، أمّا الحال فبابه الاشتقاق.
- يجوز الاستغناء عن خبر (كان) وكذلك المفعول، أمّا الحال فلا يستغنى عنها[3].

وقدْ نقل الصبان في حاشيته اعتراض الكوفيين على قول البصريين، بأنّ المفعول لا يقع جملةً ولا ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا.

وردّ الصبان اعتراضهم بقول الدماميني (ت: 827 هـ): "بأنّ المفعول قدْ يكون جملةً، وذلك بعد القول، وفي التعليق، وأمّا الظرف والجار وشبهه فليسا الخبر، إنما الخبر متعلّقهما المحذوف، وهو اسم مفرد [4]".

---

(1) البيت من البحر الطويل، ينْسب لأبي أسود الدؤلي، الشاهد فيه: قوله: (يكنْها أو تكنْه) مجيء خبر كان ضميرًا متصلًا، وهذا دليل على أنّ خبر (كان) لا يقع حالًا؛ لأنّ الضمائر لا تقع أحوالًا. وهو من شواهد: في الكتاب: 46/1، والمقتضب: 98/3، والأصول في النحو: 91/1، الصحاح: 2190/6، وشرح أدب الكاتب: 216، والإنصاف في مسائل الخلاف: 678/2، والتبيين عن مذاهب النحويين: 301، الحماسة البصرية:74/2، وارتشاف الضرب: 940/2.

(2) البيت من البحر الكامل المجزوء، لشاعر جاهلي خليفة براز، الشاهدُ فِيهِ: قولُه: (تكونه) حيثُ وقعَ خبرُ (كان) ضميرًا متصلًا، وفي هذا دليلٌ على أن خبرَ (كان) لَيْسَ حالًا؛ لأنّ الأحوالَ لا تقعُ ضمائرًا. وهو من شواهد: المفصل: 355، والإنصاف في مسائل الخلاف: 678/2، وشرح المفصل: 363/4، وشرح التسهيل: 335/1، وشرح الرضي على الكافية، 196/4، والتذييل والتكميل، 119/4، وخزانة الأدب: 245/9.

(3) ينظر: التذييل والتكميل: 117/4.

(4) ينظر: تعليق الفرائد: 169/3.

المذهب الثاني:

أنّ الحال منصوب على أنه شبيه بالحال وهو قول الفراء [1] ؛لأنّه شبيه بالحال، واستدلّ على ذلك بأنّ خبر (كان) يأتي جملةً وظرفًا وجارًّا ومجرورًا، وكذلك الحال تأتي جملةً وظرفًا وجارًّا ومجرورًا، والمفعول به لا يأتي كذلك، بدليل أنّ الماضيّ لا يحسن وقوعه خبرًا لـ (كان) إلا مع (قدْ)، كما لا يحسن وقوعه حالًا إلا مع (قد)[2].

وقدْ ردّ أبو حيان على قول الفراء: بأنّ الجمل تقع في موضع المفعول، نحو: (قال زيد: عمرو منطلق)، والمجرور في موضع المفعول نحو: (مررت بزيد)، والظرف في موضع المفعول إذا اتّسعت فيه.

وأمّا عدم وقوع الماضي خبرًا لـ (كان) بغير (قد)؛ لشبهه بالحال فليس كما ذكر، بل جاء وقوع الماضي خبرًا لـ .(كان) في السماع في القرآن الكريم وفي كلام العرب[3].

المذهب الثالث:

أن الخبر منصوب على أنّه حال، وهو مذهب الكوفيون[4]، واستدلّوا على ذلك بخمسة أدلّة:

الأوّل: أنّ (كان) من الأفعال القاصرة، لا تنصب مفعولًا، بدليل أنّه إذا اتّصل بالفعل ألف الاثنين، فإنّه يقع على المفرد والجمع، نحو: (ضربا رجلًا)، و(ضربا رجالًا)، ولا يجوز ذلك في (كان)، نحو: (كانا قائمًا) و(كانا قيامًا)[5].

وقد ردّ أبو بركات الأنباري هذا الدليل، بأنّ هناك فرقاً بين فعل (ضرب) و(كان)؛ لأنّ المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى، ولا يكون الاثنان واحدًا ولا جماعةً، وإنّما كان المفعول في (كان) هو الفاعل في المعنى؛ لأنّها داخلة في الحقيقة على المبتدإ والخبر، فالخبر هو المبتدأ في المعنى نحو: (زيد قائم)؛ فكذلك يجب أنْ يكون

---

(1) ينظر: تمهيد القواعد: 1069/3، وتعليق الفرائد: 168/3، وشرح التصريح: 233/1، حاشية الصبان: 333/1.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 116/4.

(3) ينظر: نفسه، 116/4.

(4) ينظر: تمهيد القواعد: 1069/3، وتعليق الفرائد: 168/3، وشرح التصريح: 233/1، حاشية الصبان: 333/1.

(5) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 299.

المفعول في معنى الفاعل؛ فلهذا امتنع في (كان) ما جاز في (ضرب)[1].

الثاني: أنّ المفعول غير الفاعل، وخبر (كان) هو اسمها في المعنى[2].

الثالث: أنّ المفعول يكون منفصلًا ومتّصلًا، أمّا خبر (كان) فالأفضل أنْ يكون منفصلًا[3].

وردّ العكبريّ على هذا الدليل، بأنّ خبر (كان) جائز فيه الاتّصال والانفصال، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

فإنْ لا يكنْها أوْ تكنْه فإنّه... أخوها غذتْه أمُّه بلبانِها

الرابع: أنّك تكني عن الفعل المتعدي، نحو: (ضربت زيدًا)، فتقول: (فعلت بزيد)، وهذا لا يجوز مع (كان)، فلا تقول في: (كنت أخاك)، (فعلت بأخيك)[4].

ونظرًا لهذه الأدلّة فإنّ خبر (كان) منصوب على الحالية، لأنّه لا يوجد فعل ينصب مفعولًا، هو فاعل في المعنى، إلّا الحال، فكان حمله على الحالية أوْلى من المفعولية؛ لأنّ (كان) فعل قاصر، والقاصر لا ينصب مفعولًا، ولأنّه يحسن أنْ يقال فيه: (كان زيد في حالة كذا)[5].

الخامس: أنّ معمول خبر المبتدأ، يجوز أنْ يتقدم عليه، كقولك: (زيدًا عمرو ضرب)، فـ (زيدًا) منصوب بـ (ضرب)، وخبر (كان) لا يجوز فيه ذلك، فلو قلت: (زيد قائمًا زيد كان) لم يجزْ[6].

وردّ العكبري هذا الدليل بأمرين:

- أولهما: أنّ خبر (كان) يجوز أنْ يتقدم عليها وعلى اسمها، كما في المفعول به.
- آخرهما: نسلّم أنّه لا يجوز؛ ولكنّ وجه المنع أن (عمر) هنا مبتدأ، و(كان)

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 676/2.

(2) ينظر: المصدر السابق، 299.

(3) ينظر: نفسه، 299.

(4) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 299، والإنصاف في مسائل الخلاف: 676/2.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 676/2.

(6) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 300.

غير عاملة فيه، فلو قدّمت خبر (كان) على المبتدأ؛ لفصلت بين العامل والمعمول بالأجنبي، وهذا ممتنع، ألا ترى أن قولك: (كانت زيدًا الحمّى تأخذ)، إذا نصبت (زيدًا) بـــ (تأخذ)، وجعلت (الحمّى) اسم (كان)، و(تأخذ) الخبر لم يجزْ؛ للفصل بالأجنبي، وإذا جعلت في كان ضمير الشأن جازت المسألة؛ لأنّ اسم (كان) قدْ تقدم على معمول الخبر، فلا فصل بأجنبي[1].

قال العكبريّ: "إنّ خبر (كان) لا ينتصب على الحال؛ لأنّ الحال له أحكام لا تتحقق في المنصوب ها هنا، وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه"[2]، وقدْ بيّن هذه الأحكام من بينها:

- أنّ الحال يجوز حذفها، ويبقى الكلام تامًا، و(كان) لا يجوز حذفه.
- أنّ الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به، وقت وقوع الفعل منه أو به، نحو قولك: (جاء زيد راكبًا)، فالركوب هيئة الفاعل، ولا هيئة للمرفوع بـ (كان)؛ لأنّها لا تدلّ على فعل يكون لفاعله هيئة.
- أنّ الحال لا يكون إلّا نكرةً هذا هو الأصل؛ إذ لو كان معرفةً، لكان تابعًا لصاحب الحال، إمّا صفةً، وإمّا بدلًا، وإمّا توكيدًا، والمنصوب في (كان) ليْس كذلك؛ بل يكون معرفةً ونكرةً، ولا يصحّ فيه البدل ولا الوصف ولا التوكيد.
- أنّ الحال صفة في الأصل، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقةً، ولا يشترط ذلك في المنصوب بـ (كان)، ألا ترى أنّك تقول: (كان زيد أباك)، و(كانت أمّك هنْدًا)، وليس هذا من المشتق في شيء[3].

وقدْ ردّ العكبريّ أدلّة الكوفيين ردًّا شمل لجميع أدلّتهم، وهو أنّ أدلّة الكوفيين تدلّ على أنّ المنصوب لا يكون مفعولًا حقيقةً، ونحن نسلّم بأنّه ليْس كالمفعول، ولذا قلنا: أنّه شبيه بالمفعول نظرًا للفرق بينهما، وهذه الفروق لا تقدح فيها: لأنّ المنصوب الواقع

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، 301.

(2) المصدر نفسه، 295- 296.

(3) ينظر: نفسه، 295- 296.

بعد الفاعل، ليْس بأحد التوابع، ولا تمييز ولا حال، ولا استثناء، فلم يبق إلا التشبيه بالمفعول به؛ وذلك حملًا على التمييز في قولك: (عندي عشرون درهمًا)، مشبه بالمفعول عند الجميع وليس بحال[1].

وكذا اعترض الصبان على مذهب الكوفيين، بسؤال وجيه مفاده، أين الخبر المرفوع؟ وهل يقال سدت الحال مسدّه؟.

خلاصة المسألة:

ترى الباحثة بعد دراسة المسألة أن اعتراض الكوفيين على مذهب البصريين فيه نظر؛ لأنّ اعتراضهم رده الدماميني ردًّا وجيهًا، كما أنّ الباحثة تميل إلى مذهب البصريين؛ لأنّه بعد السبر والتقسيم عند العكبري للأسماء المنصوبة، تبيّن صحّة مذهب البصريين، وأنّ ما ذهب البصريون إليه له نظير، فالتمييز منصوب؛ لأنّه مشبه بالمفعول، ولم يقلْ: أحد أنّه حال.

(1) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، 300.

المطلب الثاني: الخلاف في إعراب الكاف في (عساك)

قال الأشمونيّ: "وذهب الأخفش إلى أنّ (عسى) على ما كانتْ عليه، إلاّ أنّ ضمير النصب، ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنْه في قوله[1]:

يا ابنَ الزبَيرِ طَالما عَصَيكَا... وطَالَما عنَّيتَنَا إليكَا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجرّ في التوكيد، نحو: (رأيتك أنْت)، (ومررت بك أنْت)، وهذا ما اختاره الناظم قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب، كما يقول سيبويه والمبرد، لم يقتصرْ عليه في مثل– قول الشاعر–[2]:

يا أبتَا علَّك أو عَساكَ

لأنّه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه، وفيه نظر."[3]

قال الصبان: قوله: "لم يقتصرْ عليه إلخ" قدْ يقال: إن (علّك) في البيت الذي أنشده، قدْ اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب، فلو كان الاقتصار في (عساك) على الكاف، يمنع كونه في موضع نصب؛ لمنع الاقتصار في (علك) على الكاف لكونه في موضع نصب، ولا قائل به؛ للاتفاق على أنّه في موضع نصب اسم (علّ) ويدفع بأنّ (عسى) فعل، وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعولً، و(لعلّ) حرف، وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول، فالذي يشبه الفاعل والذي يشبه المفعول، هو مرفوع (عسى) ومنصوبها لا مرفوع (لعلّ) ومنصوبها."[4]

---

(1) البيت من البحر السريع (مشطور)، لرجل من حمير، الشاهد فيه: قوله: (عصيكا)، حيث وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب: 280/1، وشرح التسهيل: 397/1، والجنى الداني: 468، ومغني اللبيب: 204، وتمهيد القواعد: 1281/3.

(2) البيت من البحر الرجز، لرؤبة بن العجاج، الشاهد فيه: قوله: (عساك) عاملة عمل (لعل)، حيث ذكر أنّ الكاف ضمير في محلّ نصب، وأنّ الخبر محذوف. وهو من شواهد: الكتاب: 375/2، والمقتضب: 71/3، والمفصل، للزمخشري: 175، وشرح الكافية الشافية، 1/ 466، وشرح الرضي على الكافية: 447/2، وشرح التصريح: 1/ 298.

(3) شرح الأشموني: 290– 291.

(4) حاشية الصبان: 393/1 –394.

التوطئة:

تعدّ (عسى) من أحد أفعال المقاربة، وتدلّ على الشروع، وتعمل عمل (كان) وأخواتها، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ، ويعدّ اسمًا لها، وتنصب الخبر، ويعدّ خبرًا لها.

وقد اختلف في كينونتها على ثلاثة آراء:

1. **الأوّل:** أنّها فعل، سواء اتّصل بها ضمير رفع، أم ضمير نصب، أم لم يتّصلْ بها واحد منهما، وهو قول جمهور البصريين.
2. **الثاني:** أنّها حرف، سواء اتّصل بها ضمير الرفع، أم لم يتّصلْ بها، وهو قول جمهور الكوفيين، وثعلب، وابن السراج.
3. **الثالث:** أنّها حرف إذا اتّصل بها ضمير نصب، وفعل إذا لم يتّصل بها ضمير نصب، وهو قول سيبويه[1].

تحليل المسألة:

وقدْ اختلف النحاة في إعراب محلّ الضمير في قول العرب: (عساك وعساه)، وقدْ نبّه الأشمونيّ على هذا الخلاف في شرحه للألفية، وذكر فيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

أنّ (عسى) محمولة على (لعلّ) في العمل، كما حملت (لعلّ) على (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن)، فالكاف وأخواتها في موضع نصب اسم لها، والخبر محذوف، وهو مذهب سيبويه واستدلّ لذلك بدليلين:

- الدليل الأوّل: أنّ الكاف في (عساك) من ضمائر النصب، فقال سيبويه:" وأمّا قولهم: (عساك) فالكاف منصوبة."[2]، إذ الكاف ليست من ضمائر الرفع؛ بل هي من ضمائر النصب.

- الدليل الثاني: أنّ ضمير الرفع لا تسبقه نون الوقاية أمّا ضمير النصب

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 201 والجنى الداني: 470.

(2) الكتاب: 374/2.

فتسبقه، فقال: "إنّك إذا قصدت نفسك كانتْ علامتك (ني) أي: أنّ نون الوقاية لا تسبق ضمير الرفع"[1]، واستشهد من السماع بقول عمران بن حطان[2]:

ولي نفْس تنازعني إذا ما... أقول لها لعلّي أوْ عساني

فلو كانت الكاف مجرورةً لقال: (عساى)؛ ولكنّهم جعلوها بمنزلة (لعل)، في نصبها للاسم ورفعها للخبر[3].

وذكر الرمّانيّ (ت: 384 هـ) أنّ: سيبويه استدلّ لصحّة مذهبه بدليلين، هما[4]:

- الأوّل: قول الشاعر: (عساني).
- الآخر: أنّ الفعل لا يعمل الجرّ أصلًا[5].

وذكر ابن يعيش أنّ النون والياء فيما آخره ألف، لا تكون إلا ضمير نصب [6].

وقدْ ردّ المبرد وابن مالك مذهب سيبويه بقولين:

- القول الأوّل للمبرد: حيث ذكر أن الفعل لا يعمل في المضمر، إلا وعمل في المظهر[7].

- القول الآخر لابن مالك: الذي ذكر أنّ فيه حمْل فعل على حرف، وهو ما لا نظير له في كلام العرب[8].

وذكر الأزهريّ والصبان، أن هذا لا ينهض دليلًا للردّ على سيبويه؛ لأنّ مذهبه في (عسى) التي تنصب هي حرف لا فعل، وأنّ ما ذكره من حذف للمرفوع، وإظهار

---

(1) الكتاب: 375/2، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 135/3.

(2) البيت من الوافر، الشاهد فيه: قوله: (أو عساني) حيث جاء بعد (عسى)، بالضمير المتصل الموضوع للنصب، والأصل أنْ يكون ضمير رفع. وهو من شواهد: الكتاب: 375/2، والمقتضب: 72/3، والخصائص: 27/3، والمفصل: 176، والجنى الداني: 466.

(3) ينظر: الكتاب: 375/2، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 135/3.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للرماني: 1/ 645.

(5) قد يقال: إنّ سيبويه لا يقول في (عسى) أنّها حرف محوّل على (لعلّ).

(6) ينظر: شرح المفصل: 364/2.

(7) ينظر: المقتضب: 71/3.

(8) ينظر: شرح التسهيل: 398.

للمنصوب، له نظير من السماع يمكن القياس عليه، نحو قولهم: (إنْ مالًا)، و(إنْ ولدًا)[1].

المذهب الثّاني:

أن (عسى) عاملة عمل (كان)؛ ولكن بعكس الإسناد، فالذي كان اسمًا، أصبح خبرًا، والذي كان خبرًا أصبح اسمًا، وهذا رأي المبرد فقال: " فأمّا تقديره عندنا: أنّ المفعول مقدّم، والفاعل مضمر، كأنه قال: (عساك الخير أو الشرّ)، وكذلك: (عسانى الحديث)، ولكنّه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسمًا على قولهم: (عسى الغوير أبؤسًا) "[2].

ورد ابن مالك قول المبرد ووصفه: بأنّه مخالف للنظائر من وجهين:

- الأوّل: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى.

- الآخر: وقوع الخبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك إذا قلت في: (عساك أن تفعل)، و(عسى أن تفعل إياك) لم يجزْ، وما لا يجوز في الحالة الأصليّة فمن باب أولى عدم جوازه في الحالة الفرعيّة[3].

وردّ الأزهريّ، هذا المذهب بدليلين:

- الأوّل: أنّ القول بهذا المذهب، يؤدي إلى ارتكاب شاذ أو ضرورة، وهو كون خبر (عسى) مفردًا.

- والآخر: أن سيبويه يرى أنّ (عسى) الذي ينصب الاسم حرف، فهو نظير قولهم: (إن مالًا)، و(إن ولدًا)[4].

---

(1) ينظر: شرح التصريح: 289/1، وحاشية الصبان: 349/1.

(2) المقتضب: 72/3.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 397/1.

(4) ينظر: شرح التصريح، 289/1.

المذهب الثالث:

أن (عسى) باقية على عملها، من رفعها للاسم، ونصبها للخبر؛ ولكنّ ضمير النصب، ناب عن ضمير الرفع، وهذا رأي الأخفش[1]، واستدلّ بقول الشاعر:

يا ابن الزبير طالما عصيكا

فالكاف في قوله: (عصيكا) ضمير نصب، نابتْ عنْ ضمير الرفع، وكان حقّه أنْ يقول:(عصيت).

وردّ الاستشهاد بقوله: (عصيكا)؛ لأنّ الكاف مبدلة من التاء بدلًا تصريفيًا، وليست نائبةً عنها وهذا النوع من البدل شاذ، والشاذ لا يقاس عليه[2].

وصحّح ابن مالك مذهب الأخفش، معلّلًا لذلك بثلاثة أسباب وهي:

1. السلامة من عدم النظير، إذ ليْس فيه سوى نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع، وهذا وارد في كلام العرب، واستدلّ على ذلك بالسماع، بقول الشاعر:

يا ابن الزبير طالما عصيكا

2. أن القول بالنيابة موجود، ووارد في السماع، نحو قولهم: (ما أنا كأنت)، و(مررت بك أنت)، فلا ريبة في نيابة غيره عليه.

وقد انتقض المراديّ هذا السبب، بأنّ دخول الكاف هنا لعلّة؛ لأنّ الكاف لا تدخل على حرف مجرور[3].

---

(1) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي، 139/3.

(2) ينظر: الممتنع الكبير: 275، والجنى الداني: 469، وحاشية الصبان: 393/1.

(3) ينظر: الجنى الداني: 469.

3.أنّ العرب قدْ تقتصر في نحو: قولك: (عساك)؛ قال الشاعر:

يا أبتا علّك أو عساك

فلو كانت الكاف ضميرًا في موضع نصب، للزم منها الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك[1].

وقدْ اعترض الأشمونيّ والصبان على قول ابن مالك، بأنّ الاقتصار في (عساك) لا نظير له، وردّ الصبان عليه بأمرين:

- الأوّل: لولا أنّ الاقتصار في (عساك) على الكاف يمنع؛ لأنّه في موضع نصب؛ لوجب منْع الاقتصار في (علّك) على الكاف؛ لأنّها في موضع نصب أيضًا، ولا قائل به.
- الآخر: إن حذف الفاعل وارد في السماع، نحو قولهم: (إن مالًا)، و(إن ولدًا) [2].

خلاصة المسألة:

وبعد دراسة المسألة يتضح أنّ اعتراض الأشمونيّ والصبان على ابن مالك في محلّه؛ لأنّ الأدلّة التي صحّح بها ابن مالك مذهب الأخفش، أدلّة ليست قويةً، قابلة للطعن فيها، أمّا أدلّة مذهب سيبويه- وهو ما عليه الصبان- فإنّها أدلّة قوية من الصعب الطعن فيها، فيتقدم ما قوي على ما ضعف.

---

(1) ينظر: تمهيد القواعد، 1278/3.

(2) ينظر: شرح التصريح:298/1، وحاشية الصبان: 2/ 393.

المطلب الثالث: الانتصار لحذف مفعوليّ (ظننت) اختصارا

قال الأشمونيّ في حذف مفعولي (ظن) وأخواتها: " ولا تجز هنا" في هذا الباب "بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول" ويسمّى اقتصارًا، أمّا الثاني فبالإجماع ، وفي الأوّل وهو حذفهما معًا اقتصارًا خلاف: فعنْ سيبويه والأخفش، المنع مطلقًا، كما هو ظاهر إطلاق النظم، وعن الأكثرين الجواز مطلقًا؛ تمسكًا بنحو: ﴿ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ٣٥﴾ [1] **، أي يعلمُ:** ﴿ بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمۡ وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورَۢا ١٢﴾ [2] **وقولهم: (من يسمع يخل)، وعن الأعلم (ت:476 هـ) الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم.**[3] "

قال الصبان: " قوله: "فهو يرى" أي: ما يعتقده حقًّا، وقد يقال: كما في الروداني أنّ قوله تعالى: ﴿ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ٣٥﴾ [4] **يشعر بالمفعولين فحذفهم للدليل، قوله:** ﴿ وظننتمۡ ظنّ ٱلسّوۡء ﴾ [5]" **أي: (ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفيًا أبدًا)، و(ظنّ السّوء) مفعول مطلق، ولي في كون الحذف هنا لغير دليل نظر؛ لأنّ قوله تعالى:** ﴿ بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمۡ وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورَۢا ١٢﴾ [6] **يشعر بالمفعولين، أو بما سدّ مسدّهما، وهو: (أنْ لنْ ينقلب) إلخ"** [7]

التوطئة:

نالت البلاغة حظًا وفيرًا من الاهتمام والدراسة؛ لأنّها من أهمّ علوم اللغة العربية؛ إذ هي الأداة المبيّنة لجمال الكلام والألفاظ والتراكيب، والإيجاز بالحذف باب من أهمّ أبواب البلاغة، فقدْ اهتمّ الدارسون به ، فبوّبوا له الأبواب في مصنفاتهم؛ لأنّه من أهمّ

---

(1) سورة النجم، الآية 35.

(2) سورة الفتح، الآية 12.

(3) شرح الأشموني:373/1.

(4) سورة النجم، الآية 35.

(5) سورة النجم، الآية 35.

(6) سورة الفتح، الآية 12.

(7) حاشية الصبان: 2/ 48.

خصائص اللغة العربية، ويعرّف بأنّ "يكون اللفظ أقل من المعنى، مع الوفاء به وإلّا كان إخلالًا يفْسد الكلام" [1].

أنواع الإيجاز:

- إيجاز قصر: هو ما تزيد فيه المعاني على الألفاظ، ولا يقدّر فيه محذوف.
- إيجاز حذف: ويكون بحذف شيء من العبارة لا يخلّ بالفهم، مع وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على المحذوف[2].

والأصل في جميع أنواع الحذف، أن توجد قرينة تدلّ عليه، وإذا عدمت القرينة منع الحذف، قال ابن الأثير:" الأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أنْ يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف، فإن لم يكنْ هناك دليل على المحذوف فإنّه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا بسبب"[3].

لم يقتصرْ الحذف على دراسة البلاغيين؛ بل تناوله النحّاة في مصنفاتهم، والحذف في النحو نوعان:

النوع الأوّل: حذف اقتصار، وهو: الحذف من غير دليل[4]، وعرّفه الصبان: بأنّه تنزيل فعل (ظنّ)، أو أخواتها منزلة الفعل اللازم، في صورة حذف المفعولين، أو تنزيله منزلة المتعدي لفعل واحد[5].

النوع الثاني: حذف اختصار، وهو الحذف بوجود دليل على المحذوف.[6]

---

(1) أساليب بلاغية: 206.

(2) التفصيل في أنواع الإيجاز. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 177.

(3) المثل السائر، 77/2.

(4) ينظر: توضيح المقاصد: 556/1.

(5) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 48.

(6) ينظر: توضيح المقاصد: 556/1، وحاشية الصبان: 48/2.

تحليل المسألة:

وقدْ تطرق الأشمونيّ إلى أنواع الحذف في باب (ظنّ وأخواتها)، حيث نقل الإجماع على عدم حذف أحد المفعولين[1]، أمّا حذف كلاهما اقتصارًا، ففيه ثلاثة آراء:

الرأي الأول:

ذهب سيبويه والأخفش والجرميّ[2]وابن خروف[3]، وابن مالك[4]إلى عدم جواز حذفهما اقتصارًا، واستدلّوا على ذلك بثلاثة أدلّة:

1. الدليل الأوّل: أنّ العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فتجاب بما يجاب به القسم قال الله تعالى: ﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾ ﴾[5]، فإنّ جواب القسم لا يحذف، وكذلك ما نزّل منزلته[6].
2. الدليل الثاني: أن مفعول هذا الباب مطلوب من جهتين، الأولى: من جهة العامل فيه، والأخرى: من جهة أنّه أحد جزئي الجملة، فلمّا تكرر طلبه منع حذفه[7].
3. الدليل الثالث: عدم حصول الفائدة من حذفهم، إذ لا يخلو الذهن من ظنّ ما، أو علم ما[8].

الرأي الثاني:

ذهب الأعلم إلى جواز الحذف في أفعال الظنّ، والمنع في أفعال العلم؛ وحجّته

---

(1) ينظر: شرح التصريح: 337/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 337/1.

(3) ينظر: نفسه، 337/1.

(4) ينظر: شرح الكافية: 552/3-553.

(5) سورة فصلت، الآية: 48.

(6) ينظر: أسرار العربية: 152، وشرح التصريح: 337/1.

(7) ينظر: شرح ابن الناظم، لابن الناظم، 151.

(8) ينظر: أسرار العربية، للأنباري، 152، وشرح ابن الناظم، لابن الناظم، 151، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 568/1.

كثرة السّماع في الأوّل دون الثاني[1].

الرأي الثالث:

ذهب السيرافيّ[2] وابن الخبّاز[3] وأكثر النحّاة إلى جواز حذفهما اقتصارًا مطلقًا[4]، مطلقًا[4]، وذكر الأشمونيّ[5] أن حجتهم، وروده في السماع، قال الله تعالى: ﴿ وَظَنَنتُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾﴾ [6] ، وجاء في الأمثال (من يسْمعْ يخلْ).

وقد اعترض الصبان على تمثيل الأشمونيّ بقوله تعالى: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾﴾ ، ووجه الاعتراض أنّ الأشمونيّ جعل الحذف في الآية حذف اقتصار، في حين أن الصبان يرى أنّها من قبيل الاختصار، فهو يرى أنّ في قوله تعالى ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٢﴾﴾ [7] قرينةً على الحذف ويفهم ذلك من قوله: يشعر بالمفعولين، أو بما سدّ مسدّهما[8]، وهو (أنْ لنْ ينقلب)، وقصد الصبان أنّ أنّ جملة (وظننتم ظن السوء) معطوفة على جملة: (وظننتم أن لنْ ينقلبْ)، إذ حذف المفعولان من الثاني؛ لدلالة الأوّل عليه [9]، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّـٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَـٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّـٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ۚ ﴾ [10] فقدْ حذف المبتدأ والخبر وتقديره: (واللائي لمْ يحضْن كذلك).

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد: 568/1، وشرح التصريح: 378/1.

(2) ينظر: شرح الكتاب: 147/1.

(3) ينظر: توجيه اللمع: 184.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم، 151، وتوضيح المقاصد: 568/1، وشرح التصريح: 337/1.

(5) ينظر: شرح الأشموني: 373/1.

(6) سورة الفتح، الآية 12.

(7) سورة الفتح، الآية 12.

(8) ينظر: حاشية الصبان: 48/2.

(9) ينظر: الجدول: 26/ 271.

(10) سورة الطلاق، من الآية 4.

خلاصة المسألة:

تميل الباحثة إلى رأي الصبان، لأنّ الأدلّة المسموعة التي ساقها الأشمونيّ، ردّها بعض النحاة؛ بأنّها محذوفة لدليل، وقال الخضريّ بعد ذكر الأدلّة "الحذف في كلّها لدليل؛ لأنّ ﴿ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ٣٥﴾ [1] ، يُشعرُ بهما في الأوّل ﴿ بَلۡ ظَنَنتُمۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِي قُلُوبِكُمۡ وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورَۢا ١٢﴾ [2] أوضح دليل عليهما في الثاني، ويسمع في الثالث يشعر بالأوّل وحال المخاطب بالثاني"[3]؛ لذا تميل الباحثة إلى أنّ الحذف حذف اختصار لا اقتصار.

(1) سورة النجم، الآية 35.

(2) سورة الفتح، الآية 12.

(3) حاشية الخضري: 307/1.

المطلب الرابع: ضمير الشأن والخلاف الواقع في كينونته اسمًا لـ (أنْ)

قال الأشموني: (وإنْ تخفف أنّ) المفتوحة، (فاسمها)الذي هو ضمير الشأن،(استكن) بمعنى حذف من اللفظ وجوبًا ونوى وجوده؛ لا أنّها تحمّلته لأنّها حرف، وأيضًا فهو ضمير نصب، وضمائر النصب لا تستكن.

وأمّا بروز اسمها، وهو غير ضمير الشأن في قوله[1]:

فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرَّخَاءِ سَأَلْتنِي... فِراقَكِ لَم أَبْخلْ وأنتِ صَدِيقُ

وقولِه[2]:

بأنّك رَبيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ... وأنْكَ هُنَاكَ تَكونُ الثِّمَالا

فضرورة "[3].

قال الصبان: " قوله: الذي هو ضمير الشأن، أي فقط عند ابن الحاجب، وهو أو غيره عند المصنف والجمهور، فكان المناسب حذف القيد؛ ليجري في حلّ كلام المصنف على مذهبه، ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن، قول الشاعر[4]:

في فتية كسيوف الهنْد قدْ علموا... أنْ هالك كلّ من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: ولولا أنّ ضمير الشأن مقدّر، لم يستقمْ

---

(1) البيت من البحر الطويل، مجهول قائله، الشاهد فيه: في قوله: (أنّك في يوم الرخاء سألتني فراقك) حيث عملتْ (أنْ) المخففة في ضمير المخاطب، وهو الكاف، ولم يكنْ ضمير الشأن. وهو من شواهد: شرح الكتاب، للسيرافي، 469/2، والمفصل، للزمخشري، 395، ومغني اللبيب: 47، وتمهيد القواعد: 8/ 4124، وتوضيح المقاصد:539/1، وشرح المفصل: 552/4، وخزانة الأدب: 409/5.

(2) البيت من البحر المتقارب، لجنوب بنت العجلان، الشاهدُ فِيهِ: في قولِه: (بأنّك ربيعٌ) حيثُ خففت (أنّ)، وعملتْ وذُكرَ اسمُها ضميرٌ مخاطبٌ مذكورٌ، ولم يكن ضميرَ الشأنِ، وقد جاءَ خبرُها مفردًا (ربيع)، والأصلُ أنْ يكونَ جملةً وهو من شواهد: شرح المفصل: 552/4، وشرح ابن الناظم:130/1، والمقاصد النحوية: 775/2، وشرح التسهيل: 40/2، وأوضح المسالك:1/ 357، وشرح التصريح:330/1، وخزانة الأدب: 407/10..

(3) شرح الأشموني: 319/1 – 320.

(4) البيت من البحر البسيط، للأعشى، في ديوانه، 165، الشاهد فيه: قوله: (أنْ هالك كلّ من يحفى وينتعل)، حيث عملتْ (أنْ) المخففة، وجاء اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وكان خبرها جملةً. وهو من شواهد: الكتاب: 137/2، والأصول في النحو، 239/1، والمقتضب: 9/3، والإنصاف في مسائل الخلاف: 162/1 ، وشرح ابن الناظم: 130/1، المقاصد النحوية: 855/2، لكنه موجود بعجز آخر: في فتية كسيوف الهند قد علموا...أنْ ليْس يدفع عن ذي الحيلة الحيل، ينظر: لديوانه، 165.

تقديم الخبر هنا، فالذي سوّغ التقديم كون الجملة واقعةً خبرًا، لا كون إن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدأ وخبرًا؛ لأنهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها.[1]"

التوطئة:

الحرف في أصل وضعه لا حظّ له في العمل؛ لأنّ الإعمال أصل في الفعل، وفرع في الاسم والحرف، وإعمال الاسم أوسع من إعمال الحرف، و قدْ عمل الحرف؛ لأنّه أشبه الفعل في الاختصاص؛ لذا لا يعمل الحرف إلاّ إذا اختصّ، وكان عمله مقيدًا بشروط، فهناك حروف اختصّتْ بالأفعال، نحو: (كان) وأخواتها، ومنها ما اختصّ بالأسماء، نحو: (إنّ) وأخواتها[2].

وتعدّ: (إنّ) وأخواتها من الحروف العاملة، وعملتْ لأنّها أشْبهت الفعل في الآتي[3]:

- الاختصاص، فهي تختصّ بالأسماء كالأفعال.
- دخولها على المبتدإ والخبر ك (كان).
- بنائها على الفتح كالفعل الماضي.
- اتصالها بنون الوقاية كالفعل.

هذا من جهة الشبه، أمّا من جهة الاختصاص، فإنّها مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية، فلا تعمل في غيرها، فهي تعمل عمل الفعل، نصبتْ اسمها، ورفعتْ خبرها، وإنّما كان عملها بعكس عمل الفعل من نصبها لمعمولها الأوّل، ورفعها لمعمولها الثاني، تنبيهًا على فرعيتها، فالفرع لا يعطى أحكام الأصل بعينها، لأنّه ينحطّ عن الأصل بدرجة [4].

ومما سبق يتضح أنّ الفرعية، توجب لمتصفها الانحطاط عن أصله، فتسلب الفرع

---

(1) حاشية الصبان: 428/1.

(2) ينظر: تمهيد القواعد: 1302/3.

(3) ينظر: البديع في علم العربية: 535/1، واللمحة في شرح الملحة: 543/2.

(4) ينظر: توجيه اللمع: 147.

بعض المميزات وصفات الأصل، وهذا ما ينطبق على (أنْ) المخففة من (أنّ)، قال ابن مالك في الألفية:

إن تخفف (أنّ) فاسمُها استكنَّ والخبرَ اجعلْ جملةً منْ بعد أنّ

فـ (أنّ) هي من الحروف الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية، تنسخ المبتدأ فتنصبه، ويسمّى اسمًا لها، وتنسخ الخبر فترفعه، ويسمّى خبرًا لها، دون قيود ولا شروط؛ لأنّها الأصل، أمّا (أنْ) فهي فرع لـ (أنّ)، وقد ذكر ابن مالك أنّ (أنّ) أشبه بالفعل من (إنّ)؛ لأنّ لفظها كلفظ (عضّ)، ولذلك قال: بعملها إذا خففتْ، ولكن عملها ضعيف، ويتجلّى الضعف في كون اسمها محذوفًا، وأن ما يميّزها عن (إنّ) هو طلبها لعاملها من جهتين: الأولى من جهة الاختصاص، والثانية وصيلتها بمعمولها، في حين (إنّ) تطلب عاملها من جهة الاختصاص فقط، ولذلك لم تعملْ مخففةً [1].

إذا خففتْ (أنّ)، كان عملها مقيدًا بشروط، وموجب هذه الشروط أنّ (أنْ) فرع لـ (أنّ)، لمْ تبلغْ قوّة (أنّ)؛ فتعطى جميع أحكامها؛ لذا يشترط في اسمها ثلاثة شروط وهي:

1-أن يكون ضميرًا لا ظاهرًا.

2-أن يكون بمعنى الشّأن.

3-أن يكون محذوفًا[2].

وفي خبرها شرطان:

1. الأوّل: أن يكون جملةً.
2. الآخر: أن تفصل الجملة بـ (قدْ)، أو (لو)، أو تنفيس، أو نفيّ، إذا صدّرتْ بفعل متصرف غير دعاء[3].

تحليل المسألة:

وقدْ ذكر الصبان في حاشيته، الخلاف الوارد في وجوب كون اسم (أن) ضمير

---

(1) ينظر: الكافية الشافية: 496/1.

(2) ينظر: شرح قطر الندى: 157.

(3) ينظر: شرح قطر الندى: 158.

الشّأن على مذهبين:

المذهب الأوّل:

ذكر الصبان أنّ ابن الحاجب،- وتبعه ابن هشام[1]، وابن عقيل في شرحه للألفية[2]، والأشمونيّ – نصّوا على وجوب أنْ يكون اسم (أنْ) ضمير الشّأن محذوفًا، وذكر أنّ بعض أهل اللغة حكى إعمالها في المضمر في غير الضرورة، نحو: (أظنّ أنْك قائم)، وخرّج ذلك على الشذوذ، واستدلّ بقول الشاعر:

في فتيةٍ كسيوفِ الهنْدِ قدْ علِمُوا... أنْ هالكٌ كلّ منْ يحْفى وينْتعلُ

فذكر أنّ الخبر لا يستقيم؛ إلاّ إذا قدّر بضمير الشّأن، وسبب تقديره هو مشابهة المفتوحة بالفعل، أكثر من مشابهة المكسورة به[3].

وعلّة اشتراط أنْ يكون ضميرًا محذوفًا هي:

- حصولها على رابط لفظيّ مقدّر من حيث اللفظ، يربط بينها وبين خبرها الجملة؛ لأنّه يربط بين (أنْ) واسمها، وبين اسمها وخبرها – أي أنّه حلقة وصل بين (أنْ) ومعموليْها-، وكان الارتباط لفظيّا غير معنوي؛ لأنّها حرف موصول، تقدر بمصدر، فكأْن (أنْ) حرف من حروف المصدر المقدّر[4].
- أنّ (إنّ) ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة، فقدّروا عملها في المضمر؛ لئلا ينحطّ الأقرب إلى الأضعف[5].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك:356/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 177/2.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 189/2.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 469/2.

(5) ينظر: شرح التصريح: 330/1.

المذهب الثاني:

ذكر الجمهور، وابن مالك، والمراديّ، وابن عقيل في المساعد[1]، أن يكون اسمها ضميرًا محذوفًا فقط، ولا يجب أن يكون ضمير الشأن، فقدْ ذكر ابن مالك أنّ (أنّ)، إذا خففت حذف اسمها وجوبًا، إلاّ في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

بأنْك ربيعٌ وغيْثٌ مريعٌ... وأنْك هناك تكون الثّمالا

ولا يلزم على مذهبه أنْ يكون ضمير الشّأن؛ بلْ الأوْلى أنْ يعود الضمير على حاضر أو على غائب معلوم، واستأنس بقول سيبويه[2]: قال الله تعالى ﴿ ونٰديۡنٰه أن يـٰٓإِبۡرٰهيم ۝١٠٤ قدۡ صدّقۡت ٱلرّءۡيآۚ إنّا كذٰلك نجۡزى ٱلۡمحۡسنين ۝١٠٥﴾ [3]، كأنّه قال عزّ وجلّ شأنه: أنّك قد صدقت الرؤيا...وقال...: وتقول: كتبت إليه أنْ لا تقلْ ذلك، وأنْ لا تقول ذلك، وأنْ لا تقول ذلك؛ فأمّا الجزم فعلى الأمر، عبّر بالأمر عن النهي. وأمّا النصب فعلى قولك: لئلا، وأمّا الرفع فعلى: لأنّك لا تقول ذلك..."[4].

وقدْ اعترض الصبان على قول الأشمونيّ: (ضمير الشأن)؛ لأنّه حمل كلام المصنف على غير مذهبه؛ لأنّ المصنف لا يشترط أنْ يكون الاسم ضمير الشأن؛ بلْ اقتصر على كونه ضميرًا فقط [5].

خلاصة المسألة:

وبعد الرجوع إلى مصنفات ابن مالك، تبيّن صحّة اعتراضه، كما ترى الباحثة أنّ المذهب الأوّل ليْس الأوْلى بأنّ يتّبع؛ لعدم أخذه بالمسموع؛ ولبنائه على التحجّير والتضيّيق، وتميل الباحثة إلى المذهب الثاني؛ لأنّه الأقرب إلى طبيعة اللغة المرنة، دون التمسك بالقواعد المعياريّة التي تكبّل المتكلم، ولا تجعله يعبّر بما يراه مفهمًا ومفهومًا، وفيه موازنة بين كون (أن) فرعًا فلمْ يعْملْها في الظاهر، خلافًا لأصلها (أنّ)، وبين الدليل السماعي، فلم يطلقْ عملها في الاسم الظاهر، ولمْ يحجرْه على ضمير

---

(1) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 330/1.

(2) ينظر: الكتاب: 163/3.

(3) سورة الصافات، الآية: 104 – 105.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 41/2.

(5) ينظر: حاشية الصبان: 428/1.

الشأن، ويضاف إلى ذلك استنادهم على ما جاء في الكتاب، والكتاب يعدّ قرآن النحو، وقال الشاعر[1]:

إذا قالتْ حذام فصدّقوها فإنّ الْقول ما قالتْ حذام.

([1]) البيت من الوافر، ينسب لجيم بن صعب، الشاهد فيه: إنّ هذا البيت جرى مجرى المثل، يضرب لمن يعتد به، ولا يلتفت لما يقوله غيره، والمقصود به هنا، أنّ سيبويه هو الذي يعتدّ بقوله، ويعتبر نقله، فهو الذي شافه العرب، وأخذ عنهم. وهو من شواهد: العين: 204/3، وشرح كتاب سيبويه: 66/1، والخصائص: 180/2، ومغني اللبيب: 291.

المطلب الأول: الخلاف والجدل في أضرب إضافة (عل)

قال الأشمونيّ: "وقال: الثاني اقتضى كلامه أيضًا، أن (عل) تجوز إضافتها، وأنّه يجوز أنْ تنصب على الظرفية أو الحالية، وتوافق (فوق) في معناها، وتخالفهما في أمرين: أنّها لا تستعمل إلا مجرورةً بـ (من)، وأنّها لا تستعمل مضافةً، فلا يقال: (أخذته من عل السطح)، كما يقال: (من علوه ومن فوقه)، وقدوهم في هذا جماعة منهم الجوهريّ (ت: 393 هـ)وابن مالكٍ. وأمّا قوله[1]:

يا رُبّ يومٍ لي لا أُظَلِّلُهْ... أُرْمِض مِن تحتُ وأُضْحَى من عَلُهْ

فالهاء فيه للسكت بدليل أنّه مبنيّ ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا[2] ".

قال الصبان: قوله: "على الظرفية أو الحالية" فيه أن كلام المصنف، لا يقتضي إلا النصب، وأمّا كونه على إحدى هاتين فلا. وقوله: "وتوافق (فوق) إلخ" هذا استئناف وقبله حذف تقديره: (وليس كذلك ولو توافق إلخ)؛ لكان واضحًا.

وقوله: "وإنها لا تستعمل مضافةً: أي (لفظًا)، بل إنّما تستعمل مبنيةً على الضّم؛ لنيّة معنى المضاف إليه أو منونة؛ لقطعها عن الإضافة رأسًا، وقدْ مرّ الاستشهاد في الشّرح على هذين الوجهين، فحصْر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم، منافٍ لما أسلفه الشارح، وقرّره هو أيضًا سابقًا، وانظر، هل تستعمل غير منونةٍ لنية لفظ المضاف إليه الظاهر؟، نعم ويحتمله، قول الشاعر[3]:

---

(1) البيت من بحر، الرجز، اختلف في نسبته، نسبه العيني إلى أبي ثروان، والأزهري: لأبي مروان، الشاهد فيه: قوله: (عله)، حيث ورد مبنيّ على الضم، بالرغم من إضافته للهاء، وكان القياس فيه الجرّ بـ (من)؛ لأنّه مضاف، وفي هذا دليل على أنّ (عل) لا تستعمل مضافةً، هذا في وجهة نظر الأشمونيّ، أمّا باقي النحاة فلهم وجه آخر، سيذكر في حينه. وهو من شواهد: شرح المفصل: 106/3، ومغني اللبيب، 205، وتوضيح المقاصد: 1489/3، والمقاصد النحوية: 2062/4، وشرح التصريح: 636/2، وخزانة الأدب: 351/2.

(2) شرح الأشموني: 171- 172.

(3) البيت من البحر الطويل، لأمرئ القيس، في ديوانه، 19، الشاهد فيه: قوله: (عل) حيث ورد مجرورًا بـ (من)؛ لأنّ الشاعر قطعه عن الإضافة، ولمْ ينو لفظ المضاف إليه، ولا معناه، ولهذا أعربه، حيث لمْ يرد الشاعر: أنّ الصخر ينحطّ من أعلى شيءٍ خاصٍ، وكان حقّه التنوين؛ لأنّه نكرة، ولكن ترك التنوين؛ لأجل وقف الروي. وهو من شواهد: الكتاب: 228/4، وشرح أبيات سيبويه: 292/2، والخصائص: 365/2، وشرح المفصل: 109/3، وأوضح المسالك: 142/3، وشرح التصريح على التوضيح: 725/1.

كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

ما أسلفناه."[1]

التوطئة:

الأصل في الظرف أن ينصب، لأنّه في الحقيقة، هو المفعول به؛ ولكنّه قدْ تعتريه بعض الأحوال، فيبنى فيها للدلالة على قطعه عن الإضافة، ومن بين هذه الظروف (أمام)، و(خلف)، و(أسفل)، و(قبل)، و(بعد)، و(عل)، فهذه الظروف ملازمة للإضافة، وتسمّى ظروف الغايات؛ لأنّ غاية كلّ شيءٍ ما ينتهي إليه ذلك الشيء، فإذا أضيفت هذه الظروف، كانتْ غايتها آخر المضاف إليه؛ إذ به يتمّ الكلام، فإذا قطعت عن الإضافة، ونوي معنى الإضافة، صارت غاية ذلك الكلام.

وهذه الظروف مبنية على الضم، وكان حقّ هذه الظروف أنْ تكون مضافةً؛ لأنّها لا يتحقق معناها إلاّ بالإضافة، فإذا حذف ما أضيفتْ له، ونوي لفظه، واكتفي بمعرفة المخاطب عن ذكره، وفهم منه بعد الحذف ما كان قبله، صار بمنزلة بعض الاسم؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعض الاسم مبنيّ، لا يستحق الإعراب[2] .

تحليل المسألة:

ذكر الأشمونيّ أنّ علة بناء (عل) وأخواتها، هي شبهها بالحرف في الجمود والافتقار، وشبهها بحروف الجواب في الاستثناء بها عمّا بعدها[3].

أمّا كونها مبنيةً على الضم، فقدْ ذكر ابن يعيش أربع إجاباتٍ في علة بناء هذه الظروف على الضم ، وهي:

1. أنّ الضمّة حركة لمْ تكنْ لها في حالة الإعراب وتمكنها.
2. أنّ عند بنائها وجب لها الحركة؛ وكانتْ ضمّةً لئلا يتوهم أنّها معرفة، إذ الضمّة غريبة منها.

---

(1) حاشية الصبان: 409/2.

(2) ينظر: شرح المفصل: 104/3.

(3) شرح الأشموني: 166/2.

3. أنّها حرّكتْ بأقوى الحركات، وهي الضمّة، لتكون كالعوض من حذف ما أضيفتْ إليه.
4. أنّها بنيت على الضم؛ لشبهها بالمنادى المفرد، نحو: (يا زيد)، ووجه الشبه بينهما، أنّ المنادى المفرد متى نكّر، أو أضيف، أعرب، وإذا أفرد وكان معرفةً بني[1].

وذكر الأشمونيّ أنّ هذه الظروف ملازمة للإضافة، ولها أربع حالاتٍ وهي:

1. أنّ تكون مضافةً لفظًا ومعنى، كقوله تعالى: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [2]، وفي هذه الحالة تكون معربةً ومعرفةً.
2. أنْ يكون المضاف إليه محذوفًا، وأنّ ينوى لفظه، كقوله تعالى: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [3]، على قراءة من جرّ (قبل) و(بعد)، ولمْ ينونْ، وفي هذه الحالة تكون معربةً ومعرفةً، وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظًا.
3. أن يكون المضاف إليه محذوفًا في اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿ للّه ٱلۡأَمۡر من قبۡلُ ومنۢ بعۡدُۚ ﴾ [4] على قراءة من جرّ (قبل) و(بعد)، مع التنوين، وفي هذه الحالة تكون معربةً وعلامة إعرابها النصب، ما لم يدخلْ عليها حرف الجرّ، وتكون في هذه الحالة نكرة.
4. أن يكون المضاف إليه محذوفًا في اللفظ، وأن ينوى معناها دون لفظه، وفي هذه الحالة تكون مبنيةً على الضمّ، كقوله تعالى: ﴿ للّه ٱلۡأَمۡر من قبۡلُ ومنۢ بعۡدُۚ ﴾[5]، وقول الشّاعر:

5. **مِكَرٌّ مِفَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدبِرٌ مَعًا...كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلُ**

فـ (قبل)، و(بعد)، و(عل)، ظروف مبنية على الضمّ؛ لقطعها عن الإضافة لفظًا

(1) ينظر: شرح المفصل: 3/105-106.
(2) سورة سبأ، من الآية: 33.
(3) سورة الروم، من الآية: 4.
(4) سورة الروم، من الآية: 4.
(5) سورة الروم، من الآية: 4.

ومعنى[1].

وقدْ ذكر ابن هشامٍ، والأشمونيّ أن (عل) اسم بمعنى فوق، والتزموا فيه أمرين:

- الأوّل: أنّه لا يستعمل إلا مجرورًا بـ (من).
- الآخر: أنّه لا يستعمل مضافًا، فلا يقال: (أخذته من عل السطح)، كما يقال: (من علوه)، و(من فوقه).

وقدْ اعترض ابن هشامٍ، والأشمونيّ، على الجوهريّ، وابن مالكٍ، على استعمالها مضافة، وذكر ابن هشام والأشموني أنّ قول الشاعر:

يا رُبّ يومٍ لي لا أُظَلِّلُهْ... أُرْمِض مِن تحتُ وأُضْحَى من عَلُهْ

فالهاء للسكت بدليل، أنّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا.

ذكر ابن الناظم[2]، والمراديّ، وابن قيّم الجوزية (ت: 751 هـ) [3]، والمكوديّ (ت: 807هـ) [4]، أنّ اتصال الهاء بـ(عل) شاذّ، ووجه الشذوذّ أنّ حركة (عل) البناء عارضة؛ لقطعه عن الإضافة[5].

وللنحّاة تفسير آخر لهذه الهاء، فقدْ أشكلتْ على الفارسيّ، فوصفها بالمشْكلة، وفسّرها بأمرين:

- إنْ كانت ضميرًا، فالواجب أن يقال: (من عله) بالجرّ، لأنّ الظرف لا يبنى في حال الإضافة.
- إنْ كانتْ هاء السكت، فهي لا تدخل معها، ولا يبنى بها حركة بناءٍ تشبه حركة المعرب؛ ولذلك لا تدخل على الماضي لمضارعته المضارع، وحركة هذا الضرب من المبنيات تجري مجرى حركة المعر، وأجاب ابن الخشاب بأنّها بدل من الواو، وأصل الظرف (علو)، فأبدلت الواو هاءً، ونظير ذلك قولهم: (يا هناه) والأصل (يا

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 166/2.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم: 577.

(3) ينظر: إرشاد السالك: 969/2.

(4) ينظر: شرح المكودي: 306.

(5) ينظر: توضيح المقاصد: 1489/3.

هنا) ولأنّه فعال من (هنوك)، وكذلك الأمر في هاء (عاملته) و(سانهته)، بدل من الواو، لأنّ لام (سنة) واو لقولهم: (سنواتٍ)[1].

وقدْ اعترض الصبان في حاشيته على الأشمونيّ بثلاثة اعتراضاتٍ في هذه المسألة :

الأوّل: اعترض الصبان على نقل الأشمونيّ جواز الانتصاب على وجهين، والحقيقة بخلاف ذلك، فقد قال الصبان: " قوله: (على الظرفية أو الحالية)"، فذكر أنّ كلام المصنّف لا يقتضي إلّا النصب فقط، ولمْ يحدد ماهية المنصوب، وهذا الاعتراض في محلّه؛ فقدْ بحثت في مصنفات المصنف، فلم أجدْ لكلام الأشمونيّ أثرًا.

الثاني: اعترض الصبان على أسلوبه في صياغته للكلام، فقال: قوله: (وتوافق فوق إلخ)، وهذا استئناف وقبله حذف، تقديره: (وليس كذلك ولو توافق في معناها) إلخ، لكان واضحًا.

الثالث: اعترض الصبان على قوله: " (لا تستعمل إلّا مضافةً لفظًا)، فلا يقال: (أخذته من عل السطح) كما يقال: (من علوه ومن فوقه)، وحصر استعمال (عل) في البناء على الضمّ، فقال: أنّها تستعمل مبنيةً على الضمّ؛ لنية معنى المضاف إليه أو منونة؛ لقطعها عن الإضافة رأسًا، وذكر أنّ الأشمونيّ استشهد في شرحه على هذين الوجهين[2]، فحصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضمّ، منافٍ لما أسلفه الشارح، وقرّره هو أيضًا سابقًا[3]، ثم ذكر احتمالية ورود وجهٍ ثالثٍ، وهو أنّ (عل) في البيت تحتمل أن يكون ترك تنوينه؛ لنيّة لفظ المضاف إليه، ويحتمله قول الشاعر:

مِكَرٌّ مِفَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدبِرٌ مَعًا...كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلُ

---

(1) ينظر: المقاصد النحوية: 2063/4، وشرح شواهد المغني: 449/1.

(2) استشهد الأشمونيّ بقول امرئ القيس: (كجلْمود صخْرٍ حطّه السيل من عل)، على أنّ (عل) نكرة معربة، كما أنّها تستعمل مبنية على الضمّ؛ لنية معنى المضاف إليه أو منونة؛ لقطعها عن الإضافة رأسًا ، هذا المقصود بالوجهين، وهناك وجه ثالث: نظر فيه الصبان، أن (عل) في البيت تحتمل أن يكون ترك تنوينه؛ لنية لفظ المضاف إليه.

(3) قال الأشمونيّ: " (أيضًا عل) في أنّها ملازمة للإضافة، وتقطع عنها لفظا دون المعنى، فتبنى على الضمّ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر: (أقب من تحت عريض من عل). ينظر: شرح الأشموني: 404/2-405.

وتفصيل ذلك أنّ الأشمونيّ استشهد بقول امرئ القيس، على أنّ (عل) في البيت مجرور بـ (من)، ونوّن لقطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى، و(عل) لم ينونْ في البيت؛ لأجل وقف الروي، فاعترض الصبان عليه بأنّ البيت لا يصلح لأنْ يكون شاهدًا على قطع الإضافة لفظًا ومعنى؛ لاحتمال أنْ يكون ترك تنوينه؛ لنية لفظ المضاف إليه، ومما يجدر التنبيه عليه أنّ البيت في ديوان امرئ القيس وفي معظم كتب اللغة، وفي بعض كتب النحو، مرويّ بكسر اللام في (عل):

مِكَرٌّ مِفَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدبِرٌ مَعًا...كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

قال الجوهريّ: "يقال: (أتيته من عل الدار)، أي من عالٍ. قال امرؤ القيس:

مِكَرٌّ مِفَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدبِرٌ مَعًا...كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَل[1]

وقال الزبيديّ (ت: 1205): (وأتيته من عل الدار)، بكسر اللام وضمها، (وأتيته من على ومن عالٍ)، كلّ ذلك (أي من فوق)، شاهد (عل) بكسر اللام قول امرئ القيس:

مِكَرٌّ مِفَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدبِرٌ مَعًا...كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ[2]

أمّا ابن سكيت (ت: 244هـ) فرواه (من علي) فقال:" ويقال: (من علي) بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها قال امرؤ القيس:

مِكَرٌّ مِفَرٌّ، مُقْبِلٌ مُدبِرٌ مَعًا...كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلي

ذكر ابن يعيش أنّ (من عل) في بيت امرئ القيس، معناه (من فوق)، وأنّه من المنقوص، نحو: (عمٍ)، و(شجٍ)[3].

خلاصة المسألة:

وخلاصة القول أنّ للبيت روايتين، وفي حال وجود روايتين للبيت الواحد، فالقاعدة الأصوليّة تقول: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال، وبهذا يكون اعتراض الصبان في محلّه، إذ قال:" لا يصلح أن يكون شاهدًا على القطع، فاستفدْه"[4].

---

(1) ينظر: الصحاح في اللغة: 2435/6، ولسان العرب: 83/15.

(2) ينظر: تاج العروس: 90/39.

(3) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 109/3.

(4) ينظر: حاشية الصبان، للصبان، 407/2.

أمّا قول الأشمونيّ في (عله) أنّ الهاء للسكت... وفي هذا دليل على أنّها لا تستعمل مضافةً، قال الصبان: " وانظر هل تستعمل غير منونةٍ، لنيّة لفظ المضاف إليه الظاهر، نعم، ويحتمله- قول امرئ القيس-" فذكر الصبان احتمال كونه حذف ما أضيف إليه، على نيّة لفظه، ويعضده قول ابن الخشاب بأنّ الهاء ليستْ للسكت؛ بلْ هي لام الكلمة المنقلبة، وبما أنّ في تفسير الهاء، يوجد احتمالان، سقط استدلال به، على الوجه الذي ساقه ابن هشامٍ والأشمونيّ.

المطلب الثاني: اختلاف العلماء في حذف المضاف إليه اكتفاء

قال الأشمونيّ: "وذهب سيبويه إلى أنّ الأصل في (قطع الله يد ورجل منْ قالها): (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها)، فحذف ما أضيف إليه (رجل)، فصار (قطع الله يد من قالها ورجل)، ثمّ أقحم (رجل) بين المضاف، الذي هو (يد) والمضاف إليه الذي هو (من قالها)، قال بعض شرّاح الكتاب: وعند الفراء الاسمان مضافان إلى (من قالها)، ولا حذْف في الكلام."[1]

قال الصبان: " قوله: "وذهب سيبويه إلخ" لعلّ الحامل له على ذلك أنّ الحذف أليق بالثواني؛ لكنّه مع ما فيه من التكلفٍ يضعفه، قول الشاعر[2]:

بَنُو وبَنَاتُنا كرَامٌ فمنْ نَوَى... مُصَاهَرَةً فلْيَنْأ إنْ لم يكنْ كفُؤا

وقول الآخر[3]:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِما لَنْ أَبْرَحَا... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الْضُّحَى

إذ لا يفصل بين المتضايفين إذا كان الثاني ضميرًا، ولأنّ مطلوب (أحسن) من ومجرورها ومطلوب (مثل) مضاف إليه كذا في الدماميني.

وأما تضعيفه بأنّه لزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية، وذلك مختصّ بالضرورة، ففيه أن سيبويه لا يسلّم الحصر في

---

(1) شرح الأشموني: 178/2- 179.

(2) البيت من البحر الطويل، مجهول قائله، الشاهد فيه: قوله: (بنو وبناتنا) حيث حذف المضاف إليه (نا)؛ لكونه معطوفًا عليه مضافًا إلى مثله (بناتنا)، والتقدير: (بنونا وبناتنا)، وذكر ناظر الجيش والصبان أنّ فيه دليل على ضعف مذهب سيبويه؛ لأنّ فيه الفصل بين المتضايفين، ولا يجوز الفصل بينهما، إذا كان الثاني ضميرًا ؛ لأنّ الضمير إنّما يتصل بعامله. وهو من شواهد: شرح التسهيل: 249/3، وتمهيد القواعد: 3215/7، وحاشية الصبان: 415/2.

(3) البيت من البحر الرجز، مجهول قائله، الشاهد فيه: قوله: (بمثل أو أحسن من شمس الضحى)، حيث حذف المضاف إليه (شمس الضحى)؛ لكونه معطوفًا عليه مضافًا إلى مثله (أحسن من شمس الضحى)، والتقدير: (بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى)، وذكر الصبان أنه فيه دليل على ضعف مذهب سيبويه؛ لأنّ مطلوب (أحسن) (من) ومجرورها، ومطلوب (مثل) مضافًا إليه.وهو من شواهد: شرح الأشموني: 233/1، وحاشية الخضري: 40/2، والنحو الوافي: 299/4، ومعاني النحو: 62/3.

الثلاثة.[1]"

التوطئة:

تقتضي صناعة الإعراب تلازم بعض أجزاء الجملة، كتلازم الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والجارّ والمجرور، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه، ويسمّي النحاة الشيئين المترابطين ببعضهما بـ (المتلازمين)، لأنّ أحدهما لا يستغنى به عن الآخر في بنية التركيب، والمقصود بهذه الظاهرة "هو وجود الصلات النحوية بين الشيئين المتلازمين، ممّا لا يترتب عليه بالضرورة وجودهما متواليين في الكلام، فالفعل والفاعل مثلًا متلازمان بهذا الاعتبار، وإنْ لم يكنْ من اللازم مجيئهما متواليين"[2]؛ ولشدّة ارتباط المتلازمين، جوز حذف أحدهما؛ لدلالة الآخر عليه، وهذا ما يطلق عليه أهل البلاغة بالاكتفاء وهو" أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر؛ لنكتةٍ بلاغيةٍ، ويختصّ غالبًا بالارتباط العاطفي"[3].

ومن بين المتلازمين المضاف والمضاف إليه، وقدْ يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه خلفًا له في الإعراب، نحو قوله تعالى: ﴿ وسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [4]،أي: (أهل القرية)، وقدْ يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على إعرابه قبل الحذف، ويشترط في ذلك، أن يكون ما حذف مماثلًا لما عليه قدْ عطف، أو مقابلًا له، نحو: قوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾ [5] أي : (الله يريد باقي الآخرة).

وقدْ يحذف المضاف إليه، ويبقى المضاف على حاله قبل الحذف، وقدْ ذكر الأشمونيّ أنّه إذا حذف المضاف إليه، ونوي ثبوت لفظه، بقي على حاله، فلا يجوز تنوينه، ولا تردّ له النون إذا كان مثنى أو مجموعًا، بشرط العطف والإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأوّل؛ لأنّه بذلك يصير المحذوف في قوّة المنطوق به، وذلك كقولهم:

---

(1) حاشية الصبان: 2/415- 416.

(2) النحو المصفى: 254.

(3) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: 501.

(4) سورة يوسف، من الآية: 82.

(5) سورة الأنفال، من الآية: 67.

(قطع الله يد ورجل من قالها)، وقدْ حكى الفراء المثال بلفظٍ آخر: (قطع الله الغداة يد ورجل من قالها)، وذكر أنّ هذا يجوز في الشيئين المصطحبين نحو: (اليد والرجل)، و(النصف والربع)، ولا يجوز الحذف في الشيئين المتباعدين[1].

تحليل المسألة:

وقدْ ذكر الأشمونيّ في تخرّيج (قطع الله يد منْ قالها ورجل)، ثلاثة مذاهبٍ:

المذهب الأوّل: ذهب سيبويه، والجمهور إلى أن المثال من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ وتقدير الكلام: (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها)، فحذف المضاف إليه (من قالها)، فصار تقدير الكلام: (قطع الله يد منْ قالها ورجل)، ثمّ أقحم (رجل) بين المضاف (يد)، والمضاف إليه(من قالها)، ففصل بينهما[2]، أمّا ابن عصفور فقدّره: (قطع الله يد من قالها ورجله)، فحذف الضمير، وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه، وحذف التنوين من (يد)؛ لإضافته إلى (من) في المعنى، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ[3].

المذهب الثاني : ذهب المبرد[4]، وابن مالكٍ، وابن هشامٍ[5]، إلى أنّ المثال من باب حذف المضاف إليه، وإبقاء المضاف على إعرابه؛ وتقدير الكلام: (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها)، فحذف المضاف إليه (منْ قالها)، وبقي المضاف (يد) على إعرابه؛ لأنّ المضاف إليه المحذوف منويّ الثبوت، وساغ حذفه؛ لدلالة ما أضيف إليه (رجل)، ومثال ذلك قول الفرزدق[6]:

يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

---

(1) ينظر: معاني القران: 3/4.

(2) ينظر: الخصائص: 409/2.

(3) ينظر: المقرب: 315/1.

(4) ينظر: المقتضب: 228/4.

(5) ينظر: أوضح المسالك: 148/3.

(6) البيت من البحر المنسرح، لم أجده في ديوان الفرزدق، الشاهد فيه: (ذراعي وجبهة الأسد)، حيث حذف المضاف إليه وأبقي المضاف، والتقدير الكلام: (بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد)، هذا على مذهب المبرد، أمّا عندّ سيبويه، فحذف المضاف إليه، وأقحم المضاف بين المضاف والمضاف إليه (ذراعي الأسد). وهو من شواهد: الكتاب: 180/1، والمقتضب: 229/4، وسر صناعة الإعراب: 279/1، الانتصار لسيبويه من المبرد: 84، وشرح التسهيل: 249/3، وشرح الرضي على الكافية: 387/1.

وأصل الكلام: (بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد)

وقدْ ردّ ابن ولاّد (ت: 332 هـ)هذا التخرّيج بحجّة[1]:

1. أنّه فيه فصلا في اللفظ والمعنى.
2. أنّه أوجب في الكلام معنى وزيادةً لم تكنْ فيه قبل دخولها، فصار أقبح من (يا تيْم تيم عديّ) ولم يجزْ إلاّ في الشعر، وأصل الكلام: (بين ذراعي الأسد وجبهته)، فيكون الأوّل مضافًا إلى الاسم الظاهر (ذراعي)، والثاني إلى مضمره، ويكون مع كلّ واحدٍ منهما اسم مضاف إليه في اللفظ، فلمّا كانا في المعنى مضافين إلى شيءٍ واحدٍ، ولم تكنْ إضافتهما جميعًا إليه في اللفظ بمحيل للمعنى، أجازوه في الشعر، وإنّما قبح من جهة لفظه لا من استحالة معناه، ولو كانا مضافين إلى شيئين في المعنى لم يجزْ الحذف؛ للالتباس.

- وإنما يتأوّل للوجه حتى يخرج من القبح إلى الحسن، فإذا كان إلى الأقبح سقط التأويل.
- ولو جاز أن تأتي بالمضاف، وتسقط المضاف إليه؛ فتقول: (عجبت من يديْ)، تريد (زيدًا) إذا علم ذلك بضربٍ من الاستدلال على (زيدٍ)، وهذا أقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ ذلك كثير في أشعار العرب، وهذا لا يكاد يعرف، أعني (عجبت من يديْ)، و(رأيت غلاميْ).

وقوله[2]:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا... فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرعِ

سقى الأرضينَ الغيْثُ سهْل وحزْنها... فنيطتْ عرى الآمال بالزّرْع والضّرع

---

(1) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: 84.

(2) البيت من البحر الطويل، غير معروف قائله، الشاهد فيه: قوله: (سهل وحزنها)، حيث حذف المضاف إليه وهو الهاء من (سهل) لكونه معطوفًا عليه مضافًا إلى مثله (حزنها)، والتقدير: (سهلها وحزنها).وهو من شواهد: شرح التسهيل، لابن مالك،249/3، وشرح ابن عقيل، 97/3، وتمهيد القواعد: 3215/7، والمقاصد الشافي: 168/4، والمقاصد النحوية: 1384/3.

وقدْ ردّ ابن جني مذهب المبرد بقوله: "وإمّا أنْ تقدّر حذف المجرور من الثاني، وهو مضمر ومجرور كما ترى، والمضمر إذا كان مجرورًا قبح حذفه؛ لأنّه يضعف أنْ ينفصل فيقوم برأسه"[1].

وقدْ ردّ السيرافيّ مذهب المبرد، وأخذ بمذهب سيبويهٍ، فقال:" الذي قاله سيبويه أليق؛ لأنّ الأشبه أنْ تحذف الثانيّ اكتفاءً بالأوّل، لأنّ الأوّل إذا ورد فحكمه أن يوفّى حقّه من اللفظ". [2]

وصحّح ابن جني مذهب سيبويه، فذكر أنّ الصواب أنْ تعمل الأوّل، قياسًا على (ضربت فأوجعته زيدًا)، إذا أعملْت الأوّل[3].

وقدْ انتصر ابن عمرون لمذهب سيبويه فقال: " لمّا شارك الفاصل ما قبْله في النسبة إلى المضاف إليه حسن، وشجّعه كون الدليل يكون مقدمًا على المدلول عليه."[4]

ووصف صاحب التعليقة أنْ مذهب سيبويه بأنّه أسهل- تبعًا لابن عصفور-؛ لأنّه ليْس فيه وضع الظاهر بدل المضمر، مثل مذهب المبرد، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف[5]، وذكر الصبان أنّ تضعيف مذهب سيبويه، بحجّة أنّه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الثلاثة[6]، وذلك مختصّ بالضرورة، ففيه أنّ سيبويه لا يسلّم الحصر في هذه الثلاثة[7].

وقدْ وازن ابن يعيش بين قول سيبويه وقول المبرد، وذكر أنّه لا يقدح في مذهب سيبويه؛ لأنّه يجوز أن يكون المراد ما ذكره، مع صحّة الفصل بـ (الجبهة)، ويجوز أنْ يكون ما قاله أبو العباس صحيحًا، ولا يخرج عن دائرة الفصل، وإن كان المضاف إليه

---

(1) الخصائص: 410/2.

(2) شرح الكتاب: 34/2.

(3) ينظر: الخصائص: 410/2.

(4) ينظر: التعليقة، 317.

(5) ينظر: نفسه ،317.

(6) المقصود بالثلاثة هي: أنْ يكون المضاف مصدرًا مضافًا إليه الفاعل، والفاصل يكون مفعوله، أو ظرفه؛ أنْ يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، وأنْ يكون الفاصل القسم.

(7) ينظر: حاشية الصبان: 416/2.

مقدّرًا؛ لأنّ المضاف إليه، لمّا حذف من اللفظ؛ ولي المضاف شيئًا غير المضاف إليه، وهذه صورة الفصل، ألا ترى أنّه استقبح (علمْت أنْ يقوم زيد)، وإنْ كانت الهاء مقدّرةً؛ لأنّها لم تخرجْ إلى اللفظ؛ ولي الحرف الفعل، فقبح عنْدهم، حتى تعرضوا السين... فكما أنّ هذا المحذوف لمّا لم يخرجْ إلى اللفظ؛ لم يعتد به، كذلك المضاف إليه إذا حذف، لم يقعْ به اعتداد، فحصل الفصل بين المضاف، والمضاف إليه[1].

وذكر ناظر الجيش أن المذهبين متعادلان، ثم ردّ مذهب سيبويه، بما أنشده المصنف من قول الشاعر:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا... فَنِيطَتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرْعِ والضَّرعِ

وقول آخر:

بنو وبناتنا كرام فمنْ نوى... مصاهرةً فلْينْأ إنْ لم يكنْ كفؤا

فالضمير إنّما يتصل بعامله، وإذا ثبت في هذين البيتين أن المحذوف، هو ما أضيف إليه الأوّل، وجب القول بذلك في نحو: (قطع الله يد ورجل من قالها[2]).

ووجّه الصبان مذهب سيبويه بأنّ الحذف أليق بالثواني؛ واعترض عليه بأنّ فيه تكلّفا، ويضعفه قول الشاعر:

بنُو وبناتِنَا كرامٌ فمنْ نَوَى... مصاهرةً فلْينْأ إنْ لم يكنْ كفؤا

لأنّ فيه الفصل بين المتضايفين، ولا يجوز الفصل بينهما، إذا كان الثاني ضميرًا؛ لأنّ الضمير إنّما يتصل بعامله، فلا يجوز الفصل في هذه الحالة.

وقول الآخر:

مهْ عاذلِي فهَائِمًا لنْ أبْرحا... بمثْل أوْ أحْسن منْ شمْسِ الْضّحى

لأنّ مطلوب (أحسن) منْ مع مجرورها، ومطلوب (مثل) مضاف إليه.

وقدْ رجّح بعضهم هذا المذهب؛ لعدم مخالفته للأصول بأكثر من حذف المتقدم؛ لدلالة المتأخّر عليه، فإذا قدّرنا مضافًا إلى الظاهر، وقدّرنا الثاني مضافًا إلى ضمير الاسم المتقدم؛ فقدْ أتينا بالشيء على أصله[3].

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 189/2.

(2) ينظر: تمهيد القواعد: 3224/7.

(3) ينظر: المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن: 64.

المذهب الثالث: ذهب بعض شرّاح الكتاب: أنّه لا حذف في الكلام، فعند الفراء الاسمان مضافان إلى: (من قالها)، فلا حذف ولا فصل[1].

وضعّف الأزهريّ هذا القول: بأنّ فيه توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ[2].

خلاصة المسألة:

ترى الباحثة أنّ اعتراض الصبان في محلّه؛ إذا كانت الأبيات معروفة النسب، أمّا إذا كان الأمر بخلاف ذلك، فاعتراضه فيه نظر، فالأبيات التي ساقها في استدلاله غير معروفٍ قائلها، والبيت مجهول النسب، لا حجّة فيه، قال السيوطيّ: "لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثرٍ لا يعرف قائله،...وكأنّ علّة ذلك خوف أن يكون لمولدٍ، أو من لا يوثق بفصاحته"[3].

(1) ينظر: أوضح المسالك: 20/4، وشرح ابن عقيل، 81/3، وشرح الأشموني: 179/2، وهمع الهوامع: 58/2.

(2) ينظر: شرح التصريح: 221/2.

(3) الاقتراح:82.

المطلب الأوّل: الخلاف في زيادة (من)

قال الأشمونيّ: "وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفيّ وشبهه، وجعلوها زائدةً نحو قولهم: (قدْ كان منْ مطرٍ)."[1]

قال الصبان: " قوله: "وذهب الكوفيون" أي: بعضهم، أمّا الكسائيّ، وهشام منهم، فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معًا، واختاره في التسهيل كذا في الهمع"[2].

التوطئة:

تنقسم الأسماء المجرورة في اللغة العربية إلى قسمين، المجرور بالحرف، والمجرور بالإضافة، وعدد حروف الجرّ عشرون حرفًا، ويعرّف حرف الجرّ بأنّه: " ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه"[3]، ومن بين هذه الحروف (منْ)، ذكر الأشمونيّ أن معاني (من) التي ذكرها ابن مالكٍ خمسة وهي[4]:

1. التبعيض: نحو قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ ٩٢﴾ [5]، وعلامة كونها للتبعيض، أنْ يخلفها (بعض).
2. بيان الجنس: نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ ٣٠ ﴾ [6]، وعلامة كونها للجنس، أنّ يصحّ وقوع اسم الموصول محلّها.
3. ابتداء الغاية في المكان: نحو قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ
4. ٱلۡأَقۡصَا ١ ﴾ [7]، وابتداءُ الغايةِ في الزمانِ، خلافًا لأكثرِ البصريينَ، نحوُ قولِه
5. تعالى: ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾ [8].

---

(1) شرح الأشموني: 2 /17.

(2) حاشية الصبان: 315/2.

(3) الكافية في علم النحو: 51.

(4) ينظر: شرح الأشموني: 70/2.

(5) سورة آل عمران، من الآية: 92.

(6) سورة الحج، من الآية: 30.

(7) سورة الإسراء، من الآية: 1.

(8) سورة التوبة، من الآية: 108.

6.أن تكون بمعنى البدل، نحو قول الشاعر[1]:

أَخَذُوا المَخاضَ من الفَصِيلِ غُلُبَّةً... ظُلْمًا ويُكْتَبُ للأَمِيرِ أُفَيلَا

التخصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي زائدة.

تحليل المسألة:

وذكر الأشمونيّ أنّ في اشتراط زيادتها مذاهب، وحاصلها:

المذهب الأوّل:

أن (من) لا تكون زائدةً إلا بشروطٍ، ونسب هذا المذهب إلى جمهور البصريين[2]، وهذه الشروط هي[3]:

1. أنْ تسبقها أدة نفيٍّ، أو نهيٍّ بـ (لا)، أو استفهامٍ بـ (هل)، وذكر أبو حيّانٍ أنّ الاستفهام ليْس عامًا في جميع أدواته؛ بل يقصر على (هل) فقط، ولم يسمعْ في غيرها[4]، وزاد الفارسيّ الشرط[5]، نحو: قول الشاعر[6]:

ومهْما تكنْ عنْد امْرئٍ منْ خليقةٍ... وإنْ خالها تخْفى على النّاس تعْلم

2. أن يكون مجرورها نكرةً، إمّا فاعلًا، نحو: قوله تعالى: ﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢﴾ [7]، أو مفعولًا به، نحوُ: قوله تعالى: ﴿

---

(1) البيت من البحر الكامل، للراعي النميري، في ديوانه 254، الشاهد فيه: قوله: (من الفصيل)، جاءتْ (من) بمعنى البدل. وهو من شواهد: شرح المفصل: 47/4، وشرح التسهيل: 134/3، ومغني اللبيب: 422، التذييل والتكميل: 127/11، وتمهيد القواعد: 2879/6، وشرح الأشموني: 71/2.

(2) ينظر: مقدمة الجزولية في النحو: 124، وارتشاف الضرب: 1723/4، وشرح التصريح: 639/1، وهمع الهوامع: 464/2.

(3) ينظر: الكافية في علم النحو: 51، وتوضيح المقاصد: 750/2، وشرح التصريح: 639/1، وشرح الأشموني: الأشموني: 70/2.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 1724/4.

(5) ينظر: المغني اللبيب: 426، وهمع الهوامع: 464/2.

(6) البيت من البحر الطويل، لزهير بن سلمى، في ديوانه 6 ، الشاهد فيه: قوله: (من خليقةٍ)، حيث وردتْ (من) زائدةً، وقبلها أداة شرطٍ (مهما). وهو من شواهد: اللمحة في شرح الملحة: 870/2، وجنى الداني: 612، ومغني اللبيب: 426، وتمهيد القواعد: 4330/9، وهمع الهوامع: 464/2.

(7) سورة الأنبياء، من الآية: 2.

هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ۝٣﴾ [1]، أو مبتدأ نحوُ: قولِه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ۝٣﴾ [2].

المذهب الثاني:

أنّ (من) لا تكون زائدةً، إلا بشرطٍ واحدٍ، وهو أن يكون مجرورها فاعلًا، أو مفعولًا، أو مبتدأ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفيّ، أو استفهام، أو نهيّ أو شرط على حدّ قول الفارسيّ، واخْتلف في نسبة هذا المذهب، نسبه ابن الحاجب[3]، والرضيّ[4]، والأشمونيّ[5]، إلى الكوفيين، ونسبه أبو حيّان[6]، المراديّ[7]، والسيوطيّ[8]، والصبان[9] والصبان[9] إلى بعض الكوفيين؛ وحجتهم في ذلك السماع، فقدْ حكى بعض البغداديين قولهم: (قدْ كان منْ مطرٍ)[10]، وقولهم: (وقدْ كان منْ حديث فخلّ عنّي)[11]، فـ (من) في القولين وردت زائدةً؛ لأنّ (كان) التامة محتاجة إلى فاعلٍ، و(مطر) و(حديث) فاعل؛ وكلاهما مجرور لفظًا مرفوع محلًّا[12].

نصّ ابن الحاجب أنّ ما ورد ظاهره زيادة (من) في الإيجاب، فهو متأوّل[13].

وأوّل جلّ البصريين ما ظاهره زيادة (من) في الموجب، فأوّلوا قولهم: (قدْ كان منْ مطرٍ)، وقولهم: (وقدْ كان منْ حديث فخلْ عني)، بأنّ الفاعل فيهما ضمير مستتر؛

---

(1) سورة الملك، من الآية: 3.

(2) سورة فاطر، من الآية: 3.

(3) ينظر: الكافية في علم النحو:51.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 268/4.

(5) ينظر: شرح الأشموني: 71/2.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 1723/4.

(7) ينظر: توضيح المقاصد: 750/2.

(8) ينظر: همع الهوامع: 464/2.

(9) ينظر: حاشية الصبان: 315/2.

(10) ينظر: الخصائص: 108/3، والكافية في علم النحو: 51، وارتشاف الضرب: 1723/4.

(11) ينظر: الخصائص: 108/3، وارتشاف الضرب: 1723/4.

(12) ينظر: الكافية في علم النحو، لابن الحاجب،51.

(13) ينظر: الكافية في علم النحو: 51.

تقديره: (هو)، يعود إلى اسم الفاعل (كان)؛ وأصل الكلام (قدْ كان هو منْ مطرٍ)؛ وفي الثاني (قدْ كان هو من حديث)؛ أو يؤول بتقدير استفهامٍ بـ (هل)، وأنّ الكلام واقع في جواب الاستفهام، وأنّه وارد على سبيل حكاية ما تكلّم به المستفهم، وكأنّه يقول: (هل كان من مطرٍ؟) ، فقيل له: (قدْ كان منْ مطرٍ)؛ (وهل كان من حديثٍ؟)، فقيل له: (قدْ كان من حديثٍ)، فزيدت في الموجب، لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، قياسًا على قولهم: (دعني من تمرتان[1]) أي: (دعني من هذه اللفظة) [2].

المذهب الثالث:

إن (من) تكون زائدةً بلا قيودٍ ولا شروطٍ، ونسب هذا القول إلى الأخفش،[3] والكسائيّ،[4] وهشامٍ،[5]وابن مالكٍ في التسهيل[6]، فقد ذهبوا إلى عدم اشتراط الشرطين الشرطين معًا، حيت يجوزون زيادة (من) بغير شرطٍ؛ فيجوز أنّ يكون مدخولها معرفةً، وأن يكون نكرةً، ويجوز زيادتها بعد الإيجاب، وبعد النفيّ؛ قال الأخفش: " قال – الله تعالى– ﴿ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ ﴾ [7]، فأدخل (منْ) كما أدخله في قوله: (كان من حديثٍ)، و(قدْ كان مطرٍ)، وقوله: ﴿ ويكفّر عنكم مّن

---

(1) ينظر للمثل في: المقتضب: 309/2، وأسرار العربية: 335، والبديع، في علم العربية: 706/1، وشرح الرضي على الكافية: 268/4.

وجه الاستشهاد به: أن قوله: (تمرتان) وقعتْ مرفوعةً على سبيل الحكاية، وكان حقّها أنْ تكون مجرورةً، وكذا الأمر في (قدْ كان منْ مطرٍ)، حيث زيدتْ في الموجب؛ لأجل الحكاية في غير الموجب.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 268/4.

(3) ينظر: الكافية في علم النحو: 51.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 138/3، وتوضيح المقاصد: 750/2، وارتشاف الضرب: 1723/4، وشرح التصريح: 640/1.

(5) ينظر: توضيح المقاصد: 750/2، وارتشاف الضرب: 1723/4، وشرح التصريح: 640/1.

(5) ينظر: توضيح المقاصد: 750/2.

(6) ينظر: شرح التسهيل: 138/3.

(7) سورة المائدة، من الآية: 4.

سيّئاتكمۡ وٱللّه بما تعملون خبيرٞ ﴿٢٧١﴾ [1]، و﴿ وينزّل من ٱلسّمآء من جبالٍ فيها منۢ بردٍ ﴾ [2]"[3].

وقد صحّح ابن مالكٍ مذهب الأخفش؛ لثبوت ذلك في النثر والشعر: قائلا" وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب، وجرّها المعرفة، وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا"[4]، واستدل بالنثر والشعر على صحّة ذلك، فمن النثر ورد في القران الكريم، قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣٤﴾ [5]، وقولَه تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴿٢٧١﴾ [6]، وقولَه تعالى: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾ [7]، وقدْ أوّل المانعون هذه الآيات الكريمة بعدة تأويلات، ففي الآية الأولى، ذكر الرضيّ أنّه يجوز أن يكون الضمير (جاء) للقرآن، وقوله: (من نبأ) حالًا[8]، وفي الآية الثانية، ذكرّ الأنباري أن (من) غير زائدةٍ، وهي للتبعيض؛ لأنّ من الذنوب ما لا يكفّر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها للفقراء، وهي مظالم العباد[9]، وفي الآية الثالثة، ذكر العكبريّ أن (من) قدْ تكون للتبعيض؛ لأنّ الكافر إذ أسلم، قدْ يبقى عليه بعض الذنوب، وهي مظالم العباد، وقدْ تكون (من) لبيان الجنس[10]، وكقول عائشة: – رضي الله عنها– " إنّ رسول الله ﷺ كان يصلي جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحوًا من كذا"[11]، وقد ذكر ابن مالك وجهين في توجيه هذا

---

(1) سورة البقرة، من الآية، 271.

(2) سورة النور، من الآية، 43.

(3) معاني القرآن: 276/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 138/3.

(5) سورة الأنعام، من الآية: 34.

(6) سورة البقرة، من الآية: 271.

(7) سورة نوح، من الآية: 4.

(8) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 269/4.

(9) ينظر: أسرار العربية: 235/1.

(10) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 365/1.

(11) أخرجه البخاريّ في صحيحيه، في باب إذا صلّى، ثمّ صحّ، أو وجد خفّه، 48/2، برقم (1119)، بلفظ : كان يصلّي جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين – أو أربعين – آيةً قام فقرأها، وهو قائم، ثمّ يركع، ثم سجد، ويفعل في الركعة الثانية مثل ذلك، فإذا قضى صلاته نظر: فإنْ كنت يقظةً تحدّث

الحديث وهما:

- أن تكون (من) زائدةً، وقدره: (فإذا بقي قراءته نحوًا)، فـ (قراءته) فاعل (بقي)، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب (نحوا) على المفعولية.
- أن تجعل (من قراءته) صفةً لفاعل (بقي) قامت مقامه لفظًا ونوي ثبوته، وتجعل (نحوًا) منصوبًا على الحال والتقدير:(فإذا بقي باقٍ من قراءته نحوًا من كذا)[1].

ردّ أبو حيّان الاستدلال بهذا الحديث، فذكر أنّ هذا تخريج فاسد؛ لأنّه يلزم أنْ يكون المجرور فاعلًا، والمجرور الذي يجرّ بحرفٍ غير زائدٍ لا يكون فاعلًا[2].

أمّا دليل ابن مالك من الشعر فقول الشاعر[3]:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا... فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُر

معي، وإن كنت نائمةً اضطجع "، ومسلم في صحيحيه، في باب جواز النافلة قاعدًا وقائمًا، 505/1، برقم (731)، بلفظ: كان يصلّي جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين، أو أربعين آيةً، قام فقرأ، وهو قائم، ثمّ ركع، ثم سجد، ثم يفعل في الركعة الثانية، مثل ذلك، وأخرجه الأصبهانيّ في المستخرج عن صحيح مسلمٍ، في باب الصلاة قائمًا وقاعدًا، 327/2، برقم (1657)، بلفظ: كان يصلّي جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحوًا ما يكون ثلاثين، أو أربعين آيةً، قام فقرأ، وهو قائم، ثم ركع، ثم سجد، ثم يفعل في الركعة الثانية، مثل ذلك.

(1) شواهد التوضيح: 186-187.

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 146/11.

(3) البيت من البحر المتقارب، لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه 200، الشاهد فيه: قوله: (من كاشحٍ) حيث وردتْ (من) زائدةً والكلام موجب، وفي هذا دليل على صحّة مذهب الأخفش، وخرّج البصريون البيت على أن تكون (من) للتبعيض، ويكون الفاعل المضمر اسم فاعلٍ، يفسّره الفعل المذكور. وهو من شواهد: شرح التسهيل: 138/3، والتذييل والتكميل: 145/11، والجنى الداني: 318، ومغني اللبيب: 428، وتمهيد القواعد: 2883/6.

وقول الآخر[1]:

وكُنتُ أُرَى كالموتِ من بَينِ ساعَةٍ... فكيفَ ببينٍ كَانَ موْعِدَهُ الحَشْر

وقد ذكر ابن الناظم (ت:686 هـ)أنّ البيتين لا حجّة فيهما؛ لاحتمال أن تكون (من) في البيت الأوّل، لابتداء الغاية، وأنْ تكون الكاف في (كالموت) اسمًا، والتقدير: (وكنت أرى من بين ساعةٍ حالًا مثل الموت)، قياسًا على قولهم: (رأيت منك أسدًا).

وفي البيت الثاني؛ لاحتمال أن تكون لبيان الجنس، وهي متعلّقة بالاستقرار في موضع نصبٍ على الحال من (يكثر)، وهو ضمير ما دلّ عليه العطف على: (يظلّ به الحرباء يمثل قائمًا)، كأنّه قيل: (ويكفيه شيء آخر من حنين الأباعر) [2].

خلاصة المسألة:

ومن خلال مما سبق تبيّن أنّ اعتراض الصبان في محلّه؛ لأنّ اشتراط النفي أو شبهه، هو مذهب بعض الكوفيين، وليس كلّهم، كما أطلقه الأشمونيّ، فالكسائيّ، وهشام من الكوفيين، لا يشترطان شروطًا لزيادة (من).

وتميل الباحثة إلى مذهب الأخفش وابن مالكٍ؛ لثبوت ذلك في السماع، فالسماع دليل قويّ ومعتبر من الأدلّة النحويّة، ويبدو لي أنّ في تأويل الشواهد، وإسقاطها بدليل (إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال)؛ تكلّفا، وإجحافا بدليل السماع.

---

(1) البيت من البحر الطويل، لسلمه بن يزيد، الشاهد فيه: قوله: (من بين ساعةٍ) حيث وردتْ (من) زائدةً والكلام موجب، وفي هذا دليل على صحّة مذهب الأخفش، وخرّج البصريون البيت على أن تكون (من) لابتداء الغاية، وتكون الكاف في قوله: (كالموت) اسمًا، ويكون المعنى: (وكنت أرى من بين ساعة حالًا مثل الموت). وهو من شواهد: شرح ديوان الحماسة: 757، وشرح الكافية: 798/2، وشرح ابن الناظم: 260، والتذييل والتكميل: 143/11، وتمهيد القواعد: 2883/6 والمقاصد النحوية: 1218/3، وهمع الهوامع: 464/2.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم:261.

المطلب الثاني: الخلاف في إعراب الضمير الواقع بعد (لولا).

قال الأشمونيّ: وذهب سيبويه إلى أنّ (لولا) حرف جرٍّ، إذا وليها ضمير متّصل، نحو: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه، وزعم الأخفش أنّها في موضع رفعٍ بالابتداء، ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع، ولا عمل لـ (لولا)، فيها كما لا تعمل (لولا) في الظاهر.

وزعم المبرد أنّ هذا التركيب فاسد، لم يردْ من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله[1]:

أتُطْمع فِينَا مَن أراقَ دِماءَنا... ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحْسابِنا حَسَنْ

وقولِه[2]:

وَكَم مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى... بأَجْرَامِهِ مِن قُنَّة النيقِ مُنهَوي".[3]

قال الصبان: " قوله: "أنّ (لولا) حرف جرٍّ" أي لا يتعلّق بشيءٍ كـ (ربّ)، و(لعلّ) الجارة، تنزيلًا للثلاثة منزلة الجارّ الزائد، كذا في المغني، وفيه نظر؛ للفرق باختلال أصل المعنى، بحذف (لولا)، دون (ربّ)، و(لعل)، ولهذا ضعّف الرضي، مذهب سيبويه، هذا بأنّ حرف الجرّ الأصليّ، لا بدّ له من متعلّقٍ، ولا متعلّق لـ (لولا). فافهمْ"[4].

---

(1) البيت من البحر الطويل، لعمرو بن العاص، الشاهد فيه: قوله: (لولاك) حيث وردتْ (لولا) في البيت متصلةً بضمير (الكاف)، والضمير عند سيبويه في محلّ جرٍّ بـ (لولا) وهي هنا حرف جرٍّ، وفي هذا دليل على ردّ مذهب المبرد. وهو من شواهد: معاني القران: 85/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 568/2، وشرح المفصل: 334/2، وشرح الكافية الشافية: 787/2، والمقاصد النحوية: 1207/3، وتمهيد القواعد: 3052/6، وخزانة الأدب: 334/5.

(2) البيت من البحر الطويل، ليزيد بن حكم، الشاهدُ فِيهِ: قوله: "(لولاي) حيثُ وردتْ (لولا) في البيتِ متصلةً بضميرِ (الياء)، والضميرُ عند سيبويه في محلٍّ جرٍّ بـ (لولا) وهي هنا حرفُ جرٍّ، وفي هذا دليلٌ على ردِّ مذهبِ المبردِ. وهو من شواهد: الكتاب: 374/2، شرح الكتاب: 188/2، وسر صناعة الإعراب: 395/1، والمفصل في صناعة الإعراب: 174، وشرح التسهيل: 185/3، وشرح الرضي على الكافية: 444/2.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 2/ 63- 64.

(4) ينظر: حاشية الصبان: 2/ 307.

التوطئة:

تعدّ (لولا) من أدوات الشرط، وتسمّى حرف امتناعٍ لامتناع، أو وجودٍ لوجود، وهي تأتي في أوّل الكلام، وقدْ ورد في كلام العرب (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، فاختلف في تفسير الضمير المتّصل بها.

تحليل المسألة:

وقدْ تتطرق الأشمونيّ لهذه المسألة، ونصّ فيها على ثلاثة مذاهب وهي:

المذهب الأوّل:

ذهب الخليل [1]، وسيبويه[2]، وجمهور البصريين[3]، إلى أنّ (لولا) حرف جرٍّ، إذا وليها ضمير متصل نحو: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، قال سيبويه: " (لولاك ولولاي)، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءتْ علامة الإضمار على القياس، لقلت: (لولا أنت)، كما قال سبحانه: ﴿ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ﴿٣١﴾ [4] ؛ولكنّهم جعلوه مضمرًا مجرورًا"[5]، وذكر أن: (لولا) لا تجرّ إلا في هذه الحالة، فلا تجرّ اسمًا ظاهرًا، ونظير ذلك، (لدن) مع (غدوة)؛ لأنّها تجرّ ما بعدها وتنصب (غدوة) فقط، فكذلك (لولا) تجرّ المضمر المتّصل فقط[6]، ويعرب الضمير المتّصل في محل جرٍّ بها، ولا تتعلّق (لولا) بشيءٍ، والضمير المتّصل بها في محلّ رفع مبتدأ، والخبر محذوف[7].

واحتجّ سيبويه على صحّة مذهبه، بأنّ الياء والكاف في (لولاي)، و(لولاك)،لا تكون

---

(1) ينظر: الكتاب: 374/2، والمفصل: 177/1.

(2) ينظر: الكتاب: 373/2، والمفصل: 177/1، ومغني اللبيب: 74/3.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 564/2، والجنى الداني: 603، ومغني اللبيب: 74/3، وهمع الهوامع: 459/2.

(4) سورة سبأ، من الآية: 31.

(5) الكتاب: 373/2.

(6) ينظر: نفسه، 375/2.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 3/ 74.

علامة مضمرٍ مرفوعٍ، واستشهد على ذلك بدليل السماع قال الشاعر[1]:

وكمْ موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجْرامه من قنّة النّيق منهوي

وقدْ نقل الزمخشريّ أنّ الثقات عن العرب، قدْ رووْا: (لولاك) و(لولاي)[2].

واستدل ابن مالكٍ والمراديّ بدليل السبر والتقسيم على صحّة ما ذهب إليه سيبويه، فقال ابن مالكٍ: " إنهما في موضع جرٍّ بـ (لولا)؛ لأنّ الياء وأخواتها، لا يعرف وقوعها إلّا في موضع نصبٍ، أو جرٍّ، والنصب في (لولاي) ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسمٍ إلّا ومعها نون الوقاية وجوبًا أو جوازًا، ولا تخلو منها وجوبًا إلا وهي مجرورة، وياء (لولاي) خالية منها وجوبًا، فامتنع كونها منصوبةً، وتعيّن كونها مجرورةً."[3].

ووصف ابن مالكٍ جرّ (لولا) بأنّه شاذ، ولكنْ فيه استبقاء لحقّ (لولا)، لأنّها مختصّة بالاسم غير الفعل، وهذا يستوجب عملها في المضمر والظاهر؛ ومنعتْ من جرّ الظاهر؛ لشبهها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملةٍ بجملةٍ؛ ولذلك قصر عملها في المضمر دون الظاهر[4].

وذكر ابن النحاس أنّ ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ وعلّل لذلك بأنّ خروج (لولا) عن أصلها، أسهل من خروج الضمير عن أصله؛ لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصلها، ومن باب أولى أنْ لا تخرج هي عن أصلها الذي وضعتْ له[5].

ذكر ابن الصنعانيّ (ت:837هـ) أنّ مذهب الأخفش أولى، ويمكن ترجيح مذهب سيبويه بوجوهٍ:

الأوّل: أنّ الاستعارة ثابتة في باب المرفوع فقط.

الثاني: أنّ باب الاستعارة ثابت في باب التوابع لا غير، وهو شاذّ في نحو: (ما أنا

---

(1) ينظر: الكتاب:374/2.

(2) ينظر: المفصل: 174، وشرح التسهيل: 185/3.

(3) شرح التسهيل: 186/3.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 186/3.

(5) ينظر: التعليقة: 292 – 206.

كأنت)، إنْ صحّ وروده عن العرب.

الثالث: أنّ المبتدأ لا يكون إلا ضميرًا منفصلًا، ولا يكون متّصلًا.

الرابع: ذكر المصنف أنّ (اثنتي عشرة) في مذهب الأخفش مخالفة للقياس؛ لأنه يدّعي الاستعارة في كلّ ضميرٍ، وليس في مذهب سيبويه إلا مخالفة واحدة، وهى أنّ (لولا) تجرّ [1].

وذكر السيوطيّ أنّ: (لولا) عند الأخفش لا تكون جارّةً؛ لأنّ المضمر فرع للظاهر، فهي لا تجرّ الأصل، فكيف تجرّ الفرع؟ وهي ليستْ حرف جرٍّ، مختصًّا بالاسم، بلْ هي داخلة على الجملة الاسمية[2].

واعترض الصبان على أنّ (لولا) حرف جرٍّ غير متعلّقةٍ، قياسًا على (ربّ) و(لعلّ)، فذكر أنّ هذا القياس غير صحيحٍ؛ لأنّ هناك فرقًا بين (لولا)، و(ربّ)، و(لعلّ)؛ فعند حذف (لولا) يختلّ أصل المعنى، بخلاف حذف (ربّ) و(لعلّ)، فالمعنى لا يختل بحذفهما[3]، وذكر أنّ الرضيّ ضعّف مذهب سيبويه لهذا السبب، قال الرضيّ: "إنّ الجار إذا لم يكنْ كما في: (بحسبك)، فلابدّ له من متعلّقٍ، ولا متعلّق في نحو: (لولاك لم أفعلْ)، ظاهرًا، ولا يصحّ تقديره"[4].

(1) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية: 1014.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 464/2، والهمع الهوامع: 2/ 459.

(3) حاشية الصبان:307/2.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 445/2.

المذهب الثاني:

ذهب الأخفش، والفراء، وجمهور الكوفيين إلى أنّ (لولاي) في موضع رفعٍ بالابتداء، ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع، قياسًا على قولهم: (ما أنا كأنت)، و(لا أنت كأنا) [1].

وحجّة الأخفش أنّ علامة الجّر دخلتْ على الرفع في (لولاي)، كما دخلتْ علامة الرفع على الجرّ في قولهم: (ما أنا كأنت)؛ فـ (أنت) من ضمائر الرفع، وهو هنا في موضع مجرورٍ، والياء والكاف من ضمائر الجرّ، وهما في (لولاي)، و(لولاك) من ضمائر الرفع[2].

وقد ذكر الفراء أنّ استعمال (لولا) في الخبر كثير، حتى إنّهم أجازوا أن يقال: (لولاك) و(لولاي)، ومعناهما كالمعنى في قولك: (لولا أنا) و(لولا أنت)، فقدْ توضع الكاف على أنها خفض، والصواب فيها الرفع؛ وعلّل لذلك بأنّ لم نجدْ في (لولا) حرفًا ظاهرًا خفض، والذي دعاهم إلى القول بأنّ (لولاك) في موضع رفعٍ؛ لأنهم وجدوا الضمير، يستوي لفظه في حالتي النصب والخفض فيقال: (ضربتك)، و(مررت بك)، ويستوي أيضًا في الرفع والنصب والخفض، فيقال: (ضربنا) و(مرّ بنا)، فيكون الخفض والنصب بالنون، ويقال: (قمنا ففعلنا)، فيكون الرفع بالنون، وهذا ما دعاهم لأنْ يكون الكاف في موضع (أنت) رفعًا؛ لأنّ إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات، وأنشد[3]:

أتطْمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعْرضْ لأحْسابنا حسنْ

وذكر السيرافيّ وابن يعيش أنّ الاسم الظاهر بعد (لولا) يعرب مبتدأ، فإذا أضمر، فيجب أنْ لا يتغير إعرابه؛ استصحابًا لحال اسم الظاهر؛ لأنّ العامل في الحالين شيء واحد، ويكون لفظه من الضمائر المنفصلة، وهذا ما يقضيه القياس، وهو الشائع في كلام العرب[4].

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 564/2، وشرح التسهيل: 186/3، وشرح الرضي على الكافية: 445/2، والجنى الداني: 604.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 138/3.

(3) ينظر: معاني القران: 85/2.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 136/3 ، وشرح المفصل: 342/2.

وقدْ طعن سيبويه في قياس هذا المذهب فقال: " ولا يستقيم أنْ تقول وافق الرفع الجرّ في (لولاي)، كما وافق النصب الجرّ حين قلت: (معك وضربك)؛ لأنّك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجرّ مفارقًا للنصب في غير الأسماء"[1].

ووصف هذا المذهب بأنّه رديء، وضعّفه بأنّه لا ينبغي أن تكسر الباب، وهو مطرد إذا كنت تجد له نظائر[2].

وذكر الأنباريّ أنّ الكوفيين والأخفش استدلّوا لصحّة مذهبهم بعدم النظير، وحاصله: أنّه لو كان الضمير في موضع جرٍّ بـ (لولا)؛ لوجد اسمً ظاهرً مجرورً بها؛ لأنّه ليْس في كلام العرب حرف يعمل الجرّ في الضمير دون الظاهر مخفوضًا؛ فلو كانتْ مما يجرّ؛ لظهر ذلك في بعض المواضع، أو في الشعر الذي يأتي في الضرورات[3].

ويرد هذا قول سيبويه: "فهذان الحرفان- يقصد: (لولا) و(عسى)- لهما في الإضمار هذا الحال، كما كان لـ (لدنْ)، حال مع (غدوة)، ليست مع غيرها، وكما أنّ (لات) إذا لم تعملْها في الأحيان لم تعملْها فيما سواها، فهي معها بمنزلة (ليس)، فإذا جاوزتْها فليس لها عمل"[4].

رجّح الرضيّ مذهب الأخفش بقوله: "إنّ تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعضٍ، ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جرٍّ، وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر، إذا كان مستعملًا، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلّ"[5].

ويمكن أنْ يجاب على رأي الأخفش بقول ابن النحاس: أن خروج (لولا) عن أصلها، أسهل من خروج الضمير عن أصله ؛ لأن المضمرات ترد الأشياء لأصلها، ومن باب أوْلى أنْ لا تخرج هي عن أصلها الذي وضعتْ له[6].

---

(1) الكتاب: 376/2.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 376.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 565/2.

(4) ينظر: الكتاب: 375/2.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 445.

(6) ينظر: التعليقة، لابن النحاس، 292.

المذهب الثالث:

ذهب المبرد إلى إنكار هذا التركيب، وإلى تخطئة سيبويه والأخفش، فقال: " والذي أقوله: إنّ هذا خطأ لا يصلح، إلّا أن تقول: (لولا أنت)، ... ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر، فيجيزه على بعده"[1].

وكذا ردّ على قول سيبويه[2]: "بأنّ الضمير في (لولاي) و(لولاك) في موضع ظاهره، فكيف يكون مختلفًا؟، وإنْ ذلك يجوز، فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه، نحو: (إنّ) وأخواتها ؟[3]".

كما أنّه ردّ قول الأخفش:[4] "بأنّه فهل هذا في غير هذا الموضع."[5]

وقال السيرافيّ: "ما كان لأبي العباس، أنْ يسقط الاستشهاد بشعر رجلٍ من العرب، قدْ روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ، ولا أنْ ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"[6].

و في المقابل رد ابن يعيش على المبرد بأنّ إنكاره ورده لبيت الثقفي، لا يحسن، لأنّ الثقفيّ من أعيان الشعراء العرب، وأنّه ثقة، فلا مانع من الاستشهاد بشعره، ومما يعضد ذلك أنّه قدْ جاء منْ غير جهة الثقفيّ، نحو بيت عمرو، وهو قوله[7]:

أَوْمَتْ بعينَيْها من الهَوْدَج ... لولاك هذا العام لم أَحْجُج

فالكاف في (لولاك) مفتوحة، والخطاب لعمرو، يشير إلى أنّها (أوْمأتْ إليه)،

---

(1) الكامل: 247/3.

(2) يقصد بقول سيبويه: "إنّك تقول لنفسك: لولاي، ولو كانتْ منصوبةً لكانت النون قبل الياء، كقولك: (رماني وأعطاني)، قال يزيد بن الحكم الثقفي: (وكم موطن لولاي)". ينظر: الكتاب: 375/2.

(3) الكامل: 247/3.

(4) يقصد بقول الأخفش: " أنّ الضمير مرفوع، ولكنه وافق ضمير الخفض، كما يستوي الخفض والنصب". ينظر: ينظر: الكامل: 247/3.

(5) الكامل: 247/3.

(6) شرح الكتاب، للسيرافي، 3/ 137.

(7) البيت من البحر السريع، لعمر بن أبي ربيعة، في ملحق ديوانه، 137، الشاهد فيه: قوله: (لولاك) حيث وردتْ وردتْ (لولا) في البيت متصلةً بضمير (الكاف)، والضمير عند سيبويه في محلّ جرٍّ بـ (لولا) وهي هنا حرف جرٍّ، وفي هذا دليل على ردّ مذهب المبرد. وهو من شواهد: التعليقة: 89/2 ، وشرح الكتاب: 137/3، والمفصل:175/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 596، والتذييل والتكميل: 309/11.

وقالتْ ذلك[1].

المذهب الرابع:

ذهب الكسائيّ إلى أنّ الاسم بعد (لولاك)، و(لولاي)، مرفوع بفعلٍ محذوفٍ، فإذا أضمر، وجب أنْ تقول: (لولا أنت)، و(لولا أنا)؛ لأنّ الفعل لم يظهرْ، فيتّصل به ضميره، فوجب أنْ يكون الضمير منفصلًا[2].

خلاصة المسألة:

وبعد دراسة المسألة ترى الباحثة أنّ اعتراض الصبان في محلّه؛ لأنّ قياس (لولا) على (ربّ)، و(لعلّ)، قياس تعتريه الشبهات؛ لأنّه قياس مع الفارق[3]، فـ (لولا) على مذهب سيبويه حرف جرٍّ زائدٍ، والحرف الجرّ الزائد عند حذفه لا يختلّ المعنى، و(لولا) عند حذفها يختلّ المعنى، وبهذا تكون (لولا)، قدْ خرجتْ من دائرة الحروف الزائدة، فلم يبق لها إلّا أنْ تكون حرف جرٍّ أصليٍّ، والحرف الأصليّ لابدّ له من متعلّقٍ يتعلّق به، ولا يوجد متعلّق ظاهر يتعلّق به، ولا يصحّ تقديره، على حدّ قول الرضيّ[4].

أمّا بالنسبة للمذاهب فالباحثة تميل إلى مذهب الأخفش، لاستناده إلى أدلّةٍ أصوليةٍ معتمدةٍ ومعتبرةٍ، فاجتماع دليل القياس، وعدم النظير، والاستئناس بدليل استصحاب الحال، كوّن خطّ دفاعٍ حصينٍ ومنيعٍ، ضدّ مذهب سيبويه الذي اعتمد على دليل القياس، وإنْ كان يعدّ من الأدلّة الأصوليّة المعتبرة في النحو، إلّا أنّه قدْ طعن السيرافيّ والرضيّ في صحّة هذا القياس، وعبّر الصبان على عدم صحّة قياس سيبويه- قياس (لولا) على (ربّ)، و(لعلّ)- بقوله: " للفرق باختلال أصل المعنى" [5]، وهذا ما يطلق

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 343/2- 344.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 136/3، وشرح المفصل: 344/2.

(3) القياس مع الفارق، مصطلح أصوليّ، لمْ أقفْ عليه في أمّات كتب أصول النحو: كاللمع والخصائص والاقتراح والاقتراح و...، وقد استعمله المتأخرون، كالصبان في حاشيته،306/2، والبغداديّ في كتابه (شرح أبيات المغني)، 233/2، وعباس حسن في كتابه (النحو الوافي)، 590/2، وبعض المحققين: كيوسف البقاعي، محقق كتاب (أوضح المسالك)،2/ 281، وأحمد قشاش محقق كتاب (إسفار فصيح)، 2/ 869، ونواف الحارثي، محقق كتاب (شرح شذور الذهب)، 509/2.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 445.

(5) حاشية الصبان: 307/2.

عليه في علم الأصول (القياس مع الفارق)، إذ لا يصحّ القياس مع الفارق بين المقيس والمقيس عليه، أمّا بالنسبة ما ذهب إليه المبرد، فترفضه وترده القواعد والأصول النحوية، لأنّ القاعدة الأصولية تقول: " إذا أدّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثمّ سمعت العرب نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على القياس، فدعْ ما أنت عليه، إلى ما همْ عليه"[1].

(1) ينظر: الخصائص: 125/1.

الخاتمة

وفي الختام أحمد الله المنان، الذي منّ عليّ بأنّ منحني فرصةً لدراسة هذا الكتاب القيّم الجليل، فبعد هذه الرحلة في فصول الكتاب وأبوابه، وصلت إلى ختام هذه الرسالة، ويترتّب عليّ قبل أنْ أطوي صفحاتها الأخيرة أنّ أعرض الحلّ للإشكالات الواردة في المقدمة، أو النتائج التي توصّلت إليها، وهي:

- كان الصبان محقًّا في معظم اعتراضاته.
- كان الصبان في أغلب الأحيان مستقلًّا في اعتراضاته، وأحيانا يكون تابعًا لغيره، وأبرز من تبعهم الصبان في اعتراضاته ابن هشام، والرضيّ ، والدماميني.
- اعتمد الصبان في أغلب اعتراضاته على المذهب البصريّ وأصوله في الاحتجاج، ويظهر ذلك من خلال استدلاله بالاطراد في مسألة: (الخلاف في منصوب (كان))، ورفضه للتنظير بالشاذ في مسألة: (عمل (لا) النافية في المعرفة)، وقاعدة إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال، في مسألة: (الجواب الشامل في تقديم التمييز عن العامل)؛ ولكنه في بعض الأحيان يقدّم السماع على القياس، كما في مسألة: (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور).
- اعتمد الصبان على الأصول النحوية في اعتراضاته، يتضح ذلك من استخدامه لعديد الأدلّة الأصولية النحوية في مناقشة المسائل في اعتراضاته، ومنْ أهمّ هذه الأدلّة: القياس، والسماع، والاطراد، وعدم التنظير بالشاذ، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال.
- تعددتْ أسباب اعتراضات الصبان في حاشيته على الأشموني، ومن أهمّها: الاختلاف في تخريج الشاهد، والخلط بين المذاهب، وإجراء المتن على غير مذهب المصنف، ومخالفته لأصول النحو، والخلط بين كلام العلماء، وحمل كلام المصنف على غير مذهبه...إلخ.
- كان الصبان مؤدبًا في اعتراضه، ويظهر ذلك جليًّا من خلال ألفاظه المستخدمة في الاعتراض فيقول: (كان الأوْلى)، و(فيه نظر) و(فكان الأنسب)، و(المناسب خلافه).

- كان الصبان دقيق الملاحظة، واسع الاطلاع والبحث، حريصًا على نسبة الأقوال إلى أصحابها ومذاهبها، ويتضح ذلك من خلال اعتراضه على نقل الاتفاق في مسألة: (فصل الكلام في المستثنى الموجب التام)، واعتراضه على نسبة عدم اشتراط النفي وشبهه، إلى المذهب الكوفيّ في مسألة: (الخلاف في زيادة (من)).
- الصبان في أغلب الأحيان حريص على توثيق مادة حاشيته، حيث يعزو الكلام والأدلّة إلى أصحابها.
- الصبان موضوعيّ، مع ميوله للمدرسة البصريّة، فلم يكنْ متحيّزًا ومتعصّبًا إلى نحويّ معيّن، أو مذهب معيّن؛ بل كان متتبّعًا للدليل والحجّة، يسير حيث سار الدليل والبرهان، ويظهر ذلك جليًّا من خلال حاشيته، فهو لا يتحرّج من اعتراضه على سيبويه في مسألتيّ: (الخلاف في إعراب الضمير في (لولاك) (ولولاي))، و(اختلاف العلماء في حذف المضاف إليه اكتفاءً)؛ ولكنْ يؤخذ عليه في المسألة الأخيرة، أنّه ضعّف مذهب سيبويه، ببيتين مجهوليّ النسب؛ وغير مشهورين في كتب النحو، وفي مسألة: (الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور)، خالف مذهب البصريين، ووصف تأوّيل البصريين لأدلّة الكوفيين بالتعسّف.
- الصبان غير متحامل على الأشمونيّ، ويتبيّن ذلك من خلال ردّه على الاعتراضات الواردة على الأشمونيّ، وخير دليل على ذلك، مسألة: (الجواب الشامل في تقديم التمييز عن العامل).

وحيث إن هذا العمل من صنع البشر، فلا يخلو من نقص أو قصر إذا الكمال لوجه الله، ؛ ولكنّي أسأل الله، أنْ يجعل صوابه أكثر من خطئه، ولآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الآيات القرآنية:

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ ٱلۡحَمۡد للّه ربّ ٱلۡعٰلمين ۝٢﴾	**الفاتحة**	**1**	**47**
﴿ وعسىٰٓ أن تكۡرهواْ شيۡـٔٗا وهو خيۡرٞ لّكمۡۖ وعسىٰٓ أن تحبّواْ شيۡـٔٗا وهو شرّٞ لّكمۡۚ وٱللّه يعۡلم وأنتمۡ لا تعۡلمون ۝٢١٦﴾	**البقرة**	**216**	**71**
﴿ فشربواْ منۡه إلّا قليلٗا مّنۡهمۡۚ ﴾	**البقرة**	**249**	**25 -29 33- 89**
﴿ فمن شرب منۡه فليۡس منّي ﴾	**البقرة**	**249**	**25- 33-29- 89**
﴿ ويكفّر عنكم مّن سيّـٔاتكمۡۗ وٱللّه بما تعۡملون خبيرٞ ۝٢٧١﴾	**البقرة**	**271**	**138**
﴿ لن تنالواْ ٱلۡبرّ حتّىٰ تنفقواْ ممّا تحبّونۚ وما تنفقواْ من شيۡءٖ فإنّ ٱللّه به عليمٞ ۝٩٢﴾	**آل عمران**	**92**	**134**
﴿ إذۡ همّت طّآئفتان منكمۡ أن تفۡشلا ﴾	**آل عمران**	**122**	**53**
﴿ وما محمّد إلّا رسولٞ قدۡ خلتۡ من قبۡله ٱلرّسلۚ ﴾	**آل عمران**	**144**	**90**
﴿ مّا فعلوه إلّا قليلٞ مّنۡهمۡۖ ﴾	**النساء**	**66**	**90**
﴿ وأرۡسلۡنٰك للنّاس رسولٗاۚ وكفىٰ بٱللّه شهيدٗا ۝٧٩﴾	**النساء**	**79**	**106**

﴿ فعسى ٱللّه أن يأْتى بٱلْفتْح أوْ أمْرٍ مّنْ عنده فيصْبحواْ علىٰ ما أسرّواْ فىٓ أنفسهمْ نٰدمين ﴿٥٢﴾﴾	**المائدة**	**52**	**73**
﴿ وحسبوٓاْ ألّا تكون فتْنةٌ فعمواْ وصمّواْ ثمّ تاب ٱللّه عليْهمْ ثمّ عمواْ وصمّواْ كثيرٌ مّنْهمْۚ وٱللّه بصيرٌ بما يعْملون ﴿٧١﴾﴾	**المائدة**	**71**	**73-56**
﴿ فكلواْ ممّآ أمْسكْن عليْكمْ وٱذْكرواْ ٱسْم ٱللّه عليْهِۖ﴾	**المائدة**	**4**	**137**
﴿ ولقدْ جآءك من نّبإىْ ٱلْمرْسلين ﴿٣٤﴾﴾	**الأنعام**	**34**	**138**
﴿ لّمسْجد أسّس على ٱلتّقْوىٰ منْ أوّل يوْم أحقّ أن تقوم فيهۚ﴾	**التوبة**	**108**	**135**
﴿ وٱلرّكْب أسْفل منكمْۚ﴾	**الأنفال**	**42**	**47**
﴿ تريدون عرض ٱلدّنْيا وٱللّه يريد ٱلْأٓخرةَۗ﴾	**الأنفال**	**67**	**159** **103**
﴿ وسْـَٔل ٱلْقرْية ٱلّتى كنّا فيها وٱلْعير ٱلّتىٓ أقْبلْنا فيهاۖ وإنّا لصٰدقون ﴿٨٢﴾﴾	**يوسف**	**82**	**159**
﴿ مّن ٱلْمسْجد ٱلْحرام إلى ٱلْمسْجد ٱلْأقْصا ﴿١﴾﴾	**الإسراء**	**1**	**134**
﴿ وجعلنى مباركًا أيْن ما كنت وأوْصٰنى بٱلصّلوٰة وٱلزّكوٰة ما دمْت حيًّا ﴿٣١﴾﴾	**مريم**	**31**	**65**
﴿وأسرّواْ ٱلنّجْوى ٱلّذين ظلمواْ﴾	**الأنبياء**	**3**	**54-55-56**
﴿ ما يأْتيهم مّن ذكْرٍ مّن رّبّهم مّحْدث إلّا ٱسْتمعوه وهمْ يلْعبون ﴿٢﴾﴾	**الأنبياء**	**2**	**136**
﴿ فٱجْتنبواْ ٱلرّجْس من ٱلْأوْثٰن وٱجْتنبواْ قوْل	**الحج**	**30**	**134**

ٱلزّور ﴿٣٠﴾			
﴿ وينزّل من ٱلسّمآء من جبالٍ فيها منۢ بردٍ ﴾	**النور**	**43**	**138**
﴿ أحسب ٱلنّاس أن يتْركوٓاْ أن يقولوٓاْ ءامنّا وهمْ لا يفْتنون ﴿٢﴾﴾	**العنكبوت**	**2**	**71**
﴿ بلْ مكْر ٱلّيْل وٱلنّهار ﴾	**الروم**	**4**	**-153 154**
﴿ ومآ أرْسلْنٰك إلّا كآفّةً لّلنّاس بشيرًا ونذيرًا ولٰكنّ أكْثر ٱلنّاس لا يعْلمون ﴿٢٨﴾﴾	**سبأ**	**28**	**-37 -101 103**
﴿ لوْلآ أنتمْ لكنّا مؤْمنين ﴿٣١﴾﴾	**سبأ**	**31**	**146**
﴿ بلْ مكْر ٱلّيْل وٱلنّهار ﴾	**سبأ**	**33**	**153**
﴿ يٰٓأيّها ٱلنّاس ٱذْكروا۟ نعْمت ٱللّه عليْكمْ هلْ منْ خٰلق غيْر ٱللّه يرْزقكم مّن ٱلسّمآء وٱلْأرْضِ لآ إلٰه إلّا هوۖ فأنّىٰ تؤْفكون ﴿٣﴾﴾	**فاطر**	**3**	**136**
﴿ ونٰديْنٰه أن يٰٓإبْرٰهيم ﴿١٠٤﴾ قدْ صدّقْت ٱلرّءْيآۚ إنّا كذٰلك نجْزى ٱلْمحْسنين ﴿١٠٥﴾﴾	**الصافات**	**-104 105**	**130**
﴿ وضلّ عنْهم مّا كانوا۟ يدْعون من قبْلُۖ وظنّوا۟ ما لهم مّن مّحيصٍ ﴿٤٨﴾﴾	**فصلت**	**48**	**127**
﴿ بلْ ظننتمْ أن لّن ينقلب ٱلرّسول وٱلْمؤْمنون إلىٰٓ أهْليهمْ أبدًا وزيّن ذٰلك فى قلوبكمْ وظننتمْ ظنّ ٱلسّوْء وكنتمْ قوْمًۢا بورًا ﴿١٢﴾﴾	**الفتح**	**12**	**-29 -121 -124 125**
﴿ أعنده علْم ٱلْغيْب فهو يرىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾	**النجم**	**35**	**121**
﴿ إنّآ أرْسلْنا عليْهمْ حاصبًا إلّآ ءال لوطٍۖ نّجّيْنٰهم بسحرٍ ﴿٣٤﴾﴾	**القمر**	**34**	**-29-24 -32**

			87-85
﴿ وٱلّـَٔـِٔى يئسن من ٱلمحيض من نّسآئكمْ إن ٱرْتبْتمْ فعدّتهنّ ثلٰثة أشْهرٍ وٱلّـَٔـِٔى لمْ يحضْنۚ ﴾	**الطلاق**	**4**	**124**
﴿ هلْ ترىٰ من فطورٍ ۝٣﴾	**الملك**	**3**	**136**
﴿ يغْفرْ لكم مّن ذنوبكمْ ﴾	**نوح**	**4**	**138**
﴿ لّسْت عليْهم بمصيْطر ۝٢٢ إلّا من تولّٰى وكفر ۝٢٣ فيعذّبه ٱللّه ٱلْعذاب ٱلْأكْبر ۝٢٤﴾	**الغاشية**	**22- 24**	**93**

فهرس الشواهد الشعرية:

	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
بنو بناتنا	كفؤا	الطويل	مجهول قائله	158-33
رددت	تحلبًا	الطويل	ربيعة بن مقروم الضبي	94
ولكن ديافي	أقاربُه	الطويل	الفرزدق	55
لئن كان	لحبيبُ	الطويل	لكثير عزة	101
أتجهر	تطيبُ	الطويل	المخبل السعدي	97
أومت	أحججْ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	148
مه عاذلي	الضحى	الرجز	مجهول قائله	158-33
وبالصريمة	الوتدُ	البسيط	الأخطل	92
يا من رأى	الأسدِ	المنسرح	الفرزدق	161
تسليت طرا	عندِي	الطويل	مجهول قائله	101
وينمي لها	لم يضر	الخفيف	ابن أبي ربيعة	139
أنفسا	جهارا	المتقارب	رجل من طيي	97
وكنت	الحشرُ	الطويل	سلمه بن يزيد	140
إذا المرء	عسيرُ	الطويل	طليحة بن خويلد	106
سقى الأرضين	الضرعِ	الطويل	مجهول قائله	161
فإن تك	فرغا	الطويل	طليحة بن خويلد	106
فلو أنك	صديقُ	الطويل	مجهول قائله	126

يا ابن الزبير	إليكَا	السريع	لرجل من حمير	115
بأنك ربيع	الثمالا	المتقارب	جنوب بن عجلان	126
أخذوا	أفيلا	الكامل	راعي النميري	135
في فتية	ينتعلُ	البسيط	الأعشى	126
يا ربّ	علُه	الرجز	أبو ثروان	151
مكر مفر	علُ	الطويل	امرؤ القيس	22- 152
مشغوفة بك	سبيلُ	الكامل	مجهول قائله	106
إذا المرء	مذمما	الطويل	مجهول قائله	94
يلومنني	ألومُ	المتقارب	أمية بن الصلت	58
تولى قتال	وحميمٌ	الطويل	زهير بن سلمى	75
ومهما تك	تعلمُ	الطويل	عبدالله بن قيس الرقيات	135
إذا قالت	حذامِ	الوافر	لجيم بن صعب	131
فإن لا يكنها	حسنْ	الطويل	عمرو بن العاص	141
أتطمع فينا	تكونُه	الكامل	خليفة براز	110
تنفك	بلبانِها	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	110
ولي نفس	عسانِي	الوافر	عمران بن حطان	117
وحلت	متراخيا	الطويل	النابغة الجعدي	67
وكم موطن	منهوي	الطويل	يزيد بن الحكم	141

فهرس المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانيا: المصادر والمراجع

1. **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف، المحقق: رجب عثمان، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر– القاهرة، الطبعة: الأولى، 1998م.**

2. **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لأبي بكر بن قيم الجوزية، المحقق: محمد بن عوض السهلي، الناشر: أضواء الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 1954 م.**

3. **أساس البلاغة، لأبي قاسم محمود الزمخشري، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1998م.**

4. **أساليب بلاغية، لأحمد مطلوب أحمد الرفاعي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، 1989 م.**

5. **أسرار العربية، أبو بركات الأنباري، المحقق: فخر صالح قدارة، الناشر: دار الجيل، بيروت – بيروت– لبنان، الطبعة: دون طبعة، 1995 م.**

6. **إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب ابن سكيت، المحقق، محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى: 2002 م.**

7. **الأصول في النحو، لأبي بكر محمد ابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون**

تاريخ.
8. اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، رسالة ماجستير، لغريب ياسين ودّاني، إشراف: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي، 2005-2006م.
9. اعتراضات الزجاج النحوية على الفراء، لفتحي حسن خطاب، مجلة الأسمرية، السنة العاشرة، الك2عدد الثامن عشر، 2013 م.
10. الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 2002 م.
11. أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل الصفدي، المحقق: علي لأبي زيد وآخرون، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ودار الفكر، دمشق- سوريا، الطبعة: الأولى، 1998 م.
12. الأغاني، لأبي فرج الأصفهاني، المحقق: سمير جابر، الناشر: دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، دون تاريخ.
13. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المحقق: حمدي عبد الفتاح، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الخامسة، 2013م.
14. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، لإدوارد فنديك، الناشر: دار صادر، لبنان، الطبعة: دون طبعة، 1896.
15. أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن الحاجب، المحقق: فخر صالح قدارة، الناشر: دار عمار- الأردن، دار الجيل- بيروت، الطبعة: دون طبعة، 1989م.
16. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المحقق: إبراهيم عبد الله عطوه عوض، الناشر: المكتبة العلمية، لاهور- باكستان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
17. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن القفطي،

المحقق: محمد لأبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1982م.
18. الانتصار لسيبويه من المبرد، لأحمد بن محمد بن ولاد ، المحقق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1996 م.
19. الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، المحقق: عبد الله بن عمر البارودي، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، 1998 م.
20. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، 2003 م.
21. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
22. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، المحقق: حسن شاذلي فرهود، دون ناشر، الطبعة: الأولى، 1969م .
23. الإيضاح في شرح المفصل، لعثمان بن عمر بن الحاجب، المحقق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الناشر: إحياء التراث الإسلامي، بغداد – العراق، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
24. الإيضاح في علوم البلاغة، لأبي عبد الله محمد القزويني، الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، 1998م.
25. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت– لبنان، الطبعة: دون طبعة، 1420هـ.
26. بحوث ومقالات في اللغة، لرمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخناجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، 1995 م.
27. البدر الطالع في بمحاسن من بعد قرن السابع، لمحمد الشوكاني، الناشر: دار المعرفة، لبنان– بيروت.
28. البديع فى علم العربية، لمجد الدين بن الأثير، المحقق: فتحى أحمد

على الدين، وصالح حسين العايد، المملكة العربية السعودية، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: دون طبعة،1421هـ.
29. البرود الضافية والعقود الصافية، جمال الدين علي بن محمد الصنعاني، رسالة دكتوراه: لمحمد عبد الستار زيد، بإشراف: أحمد الزين علي العزازي، والطنطاوي الطنطاوي جبريل، الجامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، العام الجامعي، 2007 م.
30. البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، المحقق: عياد الثبيتي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1986م.
31. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – صيدا – لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
32. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن الميداني، دون طبعة، دون تاريخ.
33. البلغة في تراجم الأئمة، للفيروزابادي، المحقق: محمود المصري، الناشر: جمعية إحياء التراث، الكويت، الطبعة: الأولى،1407هـ .
34. تاريخ عجائب الآثار، لعبد الرحمن حسن الجبرتي، الناشر: دار الجيل، بيروت، لبنان، دون طبعة، دون تاريخ.
35. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبرى. المحقق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى، 2000م.
36. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، لزين الدين بن الوردي، المحقق: عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشيد، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 2008.
37. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، المحقق: عباس الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 1986 م،

38. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق- سوريا، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى، دون تاريخ.
39. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: دون طبعة، 1967م.
40. التعريفات، للجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى،1983م.
41. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، المحقق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، دون ناشر، الطبعة: الأولى، 1983م .
42. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، المحقق: عوض بن حمد القوزي، دون ناشر، الطبعة: الأولى، 1990م.
43. التعليقة على المقرب، بهاء الدين لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم: ابن النحاس، المحقق: جميل عبد الله عويضة، الناشر: وزارة الثقافة، عمان- الأردن، الطبعة: الأولى، 2004 م.
44. تقريرات الحامدي على حاشية الصبان، لإسماعيل الحامدي، الناشر: مطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة: الأولى، 1305 هـ .
45. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، المحقق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 2007 م.
46. تهذيب اللغة، لمحمد أحمد الأزهري، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث، الطبعة: الأولى، 2000 م.
47. توجيه اللمع، لأحمد بن حسين خباز، المحقق: فايز زكي دياب، الناشر، دار السلام، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، 2002 م.
48. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، الطبعة: الأولى،2008 م .
49. جامع الدروس العربية، لمصطفى محمد الغلاييني، الناشر: المكتبة

العصرية، صيدا– لبنان، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1993م .
50. الجبال والأمكنة والمياه، لمحمود بن عمر الزمخشري، المحقق: أحمد عبد التواب عوض، الناشر: دار الفضيلة، القاهرة– مصر، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
51. الجدول في إعراب القرآن، لمحمود عبد الرحيم الصافي، الناشر: دار الرشيد، دمشق، و مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ .
52. الجمل في النحو، لأحمد الفراهيدي، المحقق: فخر الدين قباوة، دون ناشر، الطبعة: الخامسة، 1995 م.
53. الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، المحقق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1992م.
54. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المحقق: تركي فرحان مصطفى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1998.
55. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دون ناشر، الطبعة: الأولى، 1997م.
56. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
57. الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي محمد عبد الله البطليوسي، المحقق: يحي مراد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 2003 م.
58. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق حسن الميداني، المحقق: محمد بهجة البيطار، الناشر: دار صادر، بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية، 1993م.
59. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، المحقق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، 1998 م.

60. خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، لمحمد محمد أبو موسى، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: السابعة، دون تاريخ .
61. الخصائص، ابن جني، لأبي الفتح عثمان بن عمر، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، دون تاريخ.
62. الدر المصون في علوم كتاب الله المكنون، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، المحقق: أحمد بن محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
63. الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن السيوطي، الناشر: دار الفكر، بيروت، دون طبعة ، دون تاريخ.
64. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف، صيدر اباد- الهند، الطبعة: الثانية، 1972.
65. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، المحقق: محمد أبو النور، الناشر: دار التراث، القاهرة – مصر، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
66. ديوان الأخطل، المحقق: كارين صادر، الناشر: دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1999م.
67. ديوان الإسلام، شمس الدين لأبي المعالي محمد بن الغزي، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1990 م.
68. ديوان امرئ القيس، المحقق: أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الخامسة، دون تاريخ.
69. ديوان الراعي النميري، المحقق: محمد نبيل طريفي، الناشر: دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2000.
70. ديوان زهير بن سلمى، دون ناشر، دون طبعة، دون تاريخ.
71. ديوان عمر بن أبي ربيعة، المحقق: قدري مايو، الناشر: علم الكتاب،

بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى،1997 م.
72. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، لشهاب الدين محمود الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1415هـ.
73. سر صناعة الإعراب، لابن جني، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، 1985.
74. سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد بن الهمداني السخاوي، المحقق: محمد الدالي، الناشر: دار الصادر، بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية، 1995 م.
75. سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
76. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين لأبي عبد الله محمد الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة: 1985 م.
77. شجرة النّور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن سالم مخلوف، المحقق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2003 م.
78. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، المحقق: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى 1986م.
79. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى،2000 م.
80. شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد الحسن السيرافي، المحقق: محمد علي الريح هاشم، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة– مصر، الطبعة: دون طبعة، 1974 م.
81. شرح أدب الكاتب، لأبي منصور بن الجواليقي، قدم له: مصطفى صادق

الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، دون طبعة، دون تاريخ.
82. شرح الأزهرية، لخالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهري، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة – مصر، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
83. شرح الأشموني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ.
84. شرح الألفية، لابن عقيل، المحقق: محمد محي الدين، الناشر: دار الطلائع، القاهرة، مصر، الطبعة: دون طبعة، 2009.
85. شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، المحقق: علي موسى شوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض– السعودية، الطبعة: الأولى، 1950 م.
86. شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، المحقق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى، 1990م.
87. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح، لخالد بن عبد الله الأزهري،، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ- 2000م.
88. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، المحقق: صاحب أبو جناح، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى،1999م.
89. شرح ديوان الحماسة، لأبي علي محمد المرزوقي الأصفهاني، المحقق: غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2003 م .
90. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، المحقق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس – ليبيا، الطبعة: دون طبعة، 1975 م.
91. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوجري، رسالة ماجستير. المحقق: لنواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة –المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 2004م.
92. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد

محي الدين عبد الحميد، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1996م.
93. شرح كتاب سيبويه، لأبي حسن علي بن عيسى الرماني، المحقق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض– السعودية، 1998.
94. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، المحقق: عبد المنعم أحمد هويدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، دون تاريخ.
95. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد حسن بن السيرافي، المحقق: أحمد حسن المهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م.
96. شرح المفصل، ليعيش علي بن يعيش، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 2001م.
97. شرح المكودي على الألفية، المحقق: عبد الحميد الهنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، 2005 م.
98. شعر ابن قيس الرقيات، المحقق: إبراهيم عبد الرحمن محمد، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1996م.
99. شعر عروة بن حزام، المحقق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، الناشر: مجلة كلية الآداب،– بغداد، العدد الرابع، حزيران، 1961م.
100. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل الجوهري، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار الملايين العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، 1987 م.
101. صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422 هـ.
102. صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
103. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لإبراهيم الحسين النيلي،

المحقق: محسن سالم العميري، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية، الطبعة: دون طبعة، 1419 هـ.
104. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
105. الضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2001 م.
106. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، الناشر: عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى،1987م.
107. طبقات المفسرين، للداوودي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ .
108. طبقات المفسرين، للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى ،1976 م.
109. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد الزبيدي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية، دون تاريخ.
110. طبقات النسابين، لأبي زيد بن محمد بن عبد الله بن غيهب ، الناشر: دار الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 1987م.
111. ظاهرة التقارض في اللغة العربية، لأحمد محمد، مجلة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد 85.
112. علل النحو، لمحمد بن عبد الله العباس الوراق، المحقق: محمود جاسم درويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، 1999م.
113. علوم البلاغة، لمحمد أحمد قاسم، ومحي الدين ديب، الناشر: المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، الطبعة: الأولى، 2003 م.
114. العين، لخليل أحمد الفراهيدي، المحقق: مهدي مخزوم وإبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة الهلال، دون مكان النشر: الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.

115. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: دون طبعة، عني بنشره لأول مرة عام 1933م، هـ ج. برجستراسر.
116. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1379 هـ.
117. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للكتاني، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 1982م.
118. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1973م، الطبعة: الثانية، 1974 م.
119. فيض الملك الوهاب المتعالي، لأبي الفيض عبد الستار الهندي، عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة: الأولى، 2006 م.
120. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المحقق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مجمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، الطبعة الثامنة، 2005م.
121. قلادة النحر في وفيات أعيان العصر، لأبي محمد الطيب الهجراني المحقق: أبو جمعة المكري، وخالد الزواري، الناشر: دار الكنهاج، جدة– السعودية، الطبعة: الأولى، 2008 م .
122. القواعد التطبيقية في اللغة العربية، لنديم حسين دعكور، الناشر: مؤسسة بحسون، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1998 م.
123. الكافية في علم النحو، لعثمان بن عمر بن الحاجب، المحقق: صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر، مكتبة الآداب، القاهرة– مصر، الطبعة: الأولى،2010 م.
124. الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة،

1997م.
125. كتاب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الناشر، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة: 1988.
126. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم بن محمود بن عمرو الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة: الثالثة، 1407 هـ.
127. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد–العراق، وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، الطبعة: دون طبعة،1941م.
128. الكناش في فن النحو والصرف، لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، الطبعة: دون طبعة،2000م.
129. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لابن الغزي، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى،1997م.
130. اللباب في علل البناء و الإعراب، للعكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر، دمشق–سوريا، الطبعة: الأولى، 1995م.
131. اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: دون طبعة، 1998م.
132. لسان العرب، لابن منظور، المحقق: عبد الله علي الكبير، وآخرون، الناشر: دار صادر، بيروت– لبنان، الطبعة: الثالثة، 1414 هـ.
133. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، 2004 م.
134. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان ابن جني، المحقق: فائز فارس،

الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
135. ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري ، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1984 م.
136. المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، لأبي الفتح ضياء الدين ابن الأثير، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
137. مجمع الأمثال، لأبي الفضل محمد النيسابوري الميداني، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعارف، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
138. المدارس النحوية، لأحمد شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
139. المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله ابن الخشاب، المحقق: علي حيدر، دون ناشر، الطبعة: دون طبعة، 1972 م.
140. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لأبي بكر السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1889 م.
141. المسائل النحوية في كتاب التوضيح على شرح الجامع الصحيح لابن ملقن، رسالة دكتوراه، لدواد الهويمل، بإشراف: سليمان يوسف خاطر، جامعة قصيم، كلية اللغة العربية، والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي، 1438هـ.
142. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، الطبعة: الأولى، 1405 هـ.
143. المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم أحمد عبد الله بن الأصبهاني، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار

الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، 1996 م.
144. المستقصي في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود الزمخشري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 1987م.
145. المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، دون مكان النشر، الطبعة الثانية، 1999م.
146. مسند البزار، لأبي بكر أحمد عبد الخالق البزار، المحقق: عادل بن سعد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، بدأت 1988 م وانتهت 2009 م.
147. مشكل إعراب القران، لمكي بن أبي طالب القيسي، المحقق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1405 هـ.
148. معاني القران وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتاب، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1988 م.
149. معاني القرآن، لأبي حسن المجاشعي البلخي، المحقق: هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، 1990 م.
150. معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الناشر، دار المصرية، مصر، الطبعة: الأولى، دون تاريخ.
151. معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر، الأردن، الطبعة: الأولى، 2000 م.
152. معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد لله الحموي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1993 م.
153. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد لله الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 1995م.
154. معجم المؤلفين، لعمر كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.

155. المعجم الفلسفي، لجميل صليبا، الناشر: الشركة العالمية للكتاب، الطبعة: دون طبعة، 1994 م.
156. المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، المحقق: مجمع اللغة العربية، الناشر: دار الدعوة، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
157. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، المحقق: مازن المبارك، محمد علي حمد، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق – سوريا، الطبعة: السادسة، 1985 م.
158. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري، المحقق: علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة : الأولى، 1993.
159. المفضليات، المفضل لمحمد الضبي، المحقق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف، القاهرة– مصر، الطبعة: السادسة، دون تاريخ.
160. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي عباس أحمد القرطبي، المحقق: أحمد محمد السيد وآخرون، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1996م.
161. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، المحقق: عياد بن عيد الثبيتي وعبد المجيد قطامش وآخرون، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى– 2007م.
162. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، بدر الدين محمود بن محمد، المحقق: علي فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام، القاهرة– مصر، الطبعة: دون طبعة، 1992م.
163. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، المحقق: كاظم بحر المرجان، الناشر: دار الرشيد، العراق، الطبعة: دون طبعة ،1982 .
164. المقتضب، لأبي العباس المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
165. المقدمة الجزولية في علم النحو، لعيسى المراكشي، المحقق: شعبان

عبد الوهاب محمد، الناشر: مطبعة أم القرى، دون طبعة، دون تاريخ.
166. المقرب، لابن عصفور، المحقق: عادل عبد الموجود وآخرون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
167. المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي، المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 2006.
168. موطأ ابن مالك، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
169. نتائج الفكر، للسهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1992م.
170. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري، الناشر: وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
171. النحو المصفى، لمحمد عيد، الناشر: مكتبة الشباب، دون طبعة، دون تاريخ.
172. النحو الوافي، لعباس حسن، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشر، دون تاريخ.
173. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، الطبعة الثالثة: 1985 م.
174. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، الناشر: مكتبة دار إحياء التراث، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2005 م.
175. نظم العقيان في أعيان الأعيان، لأبي بكر جلال الدين السيوطي، المحقق: فيليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.
176. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1997م.

177. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا بن أحمد التنبكتي السوداني، المحقق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، الناشر: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، الطبعة: الثانية، 2000 م.

178. هدية العارفين، لإسماعيل بن محمد سليم بن الباباني البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ.

179. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين أبي بكر السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية– مصر، الطبعة: دون طبعة، دون تاريخ،

180. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت – لبنان، الطبعة: دون طبعة، 2000 م.

181. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان ، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة: دون طبعة، 1900م.

فهرس الموضوعات:

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المقدمة	1
الفصل التمهيدي: الشارح (الأشموني) والمحشي (الصبان).	9
المبحث الأوّل: التعريف بالأشمونيّ والصبان.	10
المطلب الأوّل: حياة الأشمونيّ.	11
المطلب الثاني: حياة الصبان.	14
المطلب الثالث: كتاب حاشية الصبان.	17
المبحث الثاني: منهج الصبان في الاعتراض. .	19

المطلب الأوّل: مفهوم الاعتراض.	**20**
المطلب الثاني: أسباب الاعتراض.	**22**
المطلب الثالث: الأساليب (المصطلحات) في الاعتراض.	**27**
المطلب الرابع: الأصول النحوية في اعتراضاته.	**32**
المطلب الخامس: تقويم الاعتراض.	**35**
الفصل الأول: اعتراضات الصبان في باب المرفوعات .	**39**
المبحث الأوّل: اعتراضات الصبان في باب المرفوعات غير النواسخ.	**40**
المطلب الأوّل: تقديم الخبر المختص والخلاف في كونه مسوغ للابتداء.	**41**
المطلب الثاني: متعلق الظرف مفرد أم جملة؟.	**47**
المطلب الثالث: الجواب المغيث في توجيه ابن مالك للحديث الوارد في لغة أكلوني البراغيث.	**52**
المطلب الرابع: الخلاف في نيابة الجارّ والمجرور عن الفاعل.	**59**
المبحث الثاني: اعتراضات الصبان في باب المرفوعات النواسخ.	**63**
المطلب الأوّل: تصرف (دام) الناسخة.	**64**

المطلب الثاني: عمل (لا) النافية في المعرفة.	67
المطلب الثالث: (عسى) وأخواتها بين التمام والنقصان.	71
المطلب الرابع: الأجوبة الوافية في رافع الخبر بعد (لا) النافية.	75
الفصل الثاني: اعتراضات الصبان في باب المنصوبات.	83
المبحث الأوّل: اعتراضات الصبان في باب المنصوبات غير النواسخ.	84
المطلب الأوّل: الخلاف في تصرف (سحر).	85
المطلب الثاني: فصل الكلام في إعراب المستثنى الموجب التام.	89
المطلب الثالث: الجواب الشامل في تقديم التمييز عن العامل.	94
المطلب الرابع: الخلاف المشهور في تقديم الحال على صاحبها المجرور.	101
المبحث الثاني: اعتراضات الصبان في باب المنصوبات النواسخ.	108
المطلب الأوّل: الخلاف في منصوب خبر (كان).	109
المطلب الثاني: الخلاف في إعراب الكاف في (عساك).	115

المطلب الثالث: الانتصار لحذف مفعوليّ (ظننت) اختصارا.	121
المطلب الرابع: ضمير الشأن والخلاف الواقع في كينونته اسمًا لـ (أنْ).	126
الفصل الثالث: اعتراضات الصبان في باب المجرورات.	132
المبحث الأوّل: اعتراضات الصبان في باب المجرور بالحرف	133
المطلب الأوّل: الخلاف في زيادة (من).	134
المطلب الثاني: الخلاف في إعراب الضمير الواقع بعد (لولا).	141
المبحث الثاني: اعتراضات الصبان في باب المجرور بالإضافة	150
المطلب الأوّل: الخلاف والجدل في أضرب إضافة (عل).	151
المطلب الثاني: اختلاف العلماء في حذف المضاف إليه اكتفاء	158
الخاتمة	165
الفهارس الفنية	167
فهرس الآيات القرآنية	168
فهرس الشواهد الشعريّة	172

قائمة المصادر والمراجع	**174**
فهرس الموضوعات	**192**